



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي
برج بوعريريج



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع

أثر رأس المال الهيكلي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

دراسة عينة من المؤسسات بولاية برج بوعريريج خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: إدارة مالية

إشراف الأستاذ:

د. رزقي محمد

إعداد الطلبة:

- رزقي مهدي

- براهيم عبد الغني

السنة الجامعية : 2020 / 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

"الحمد والشكر والمنة لله تعالى أولا وأخيرا على نعمة التوفيق وسداد الخطى في الطريق"

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف الدكتور "رزقي محمد"

على التوصيات والتوجيهات التي قدمها لنا

أثناء إنجازنا لهذه المذكرة.

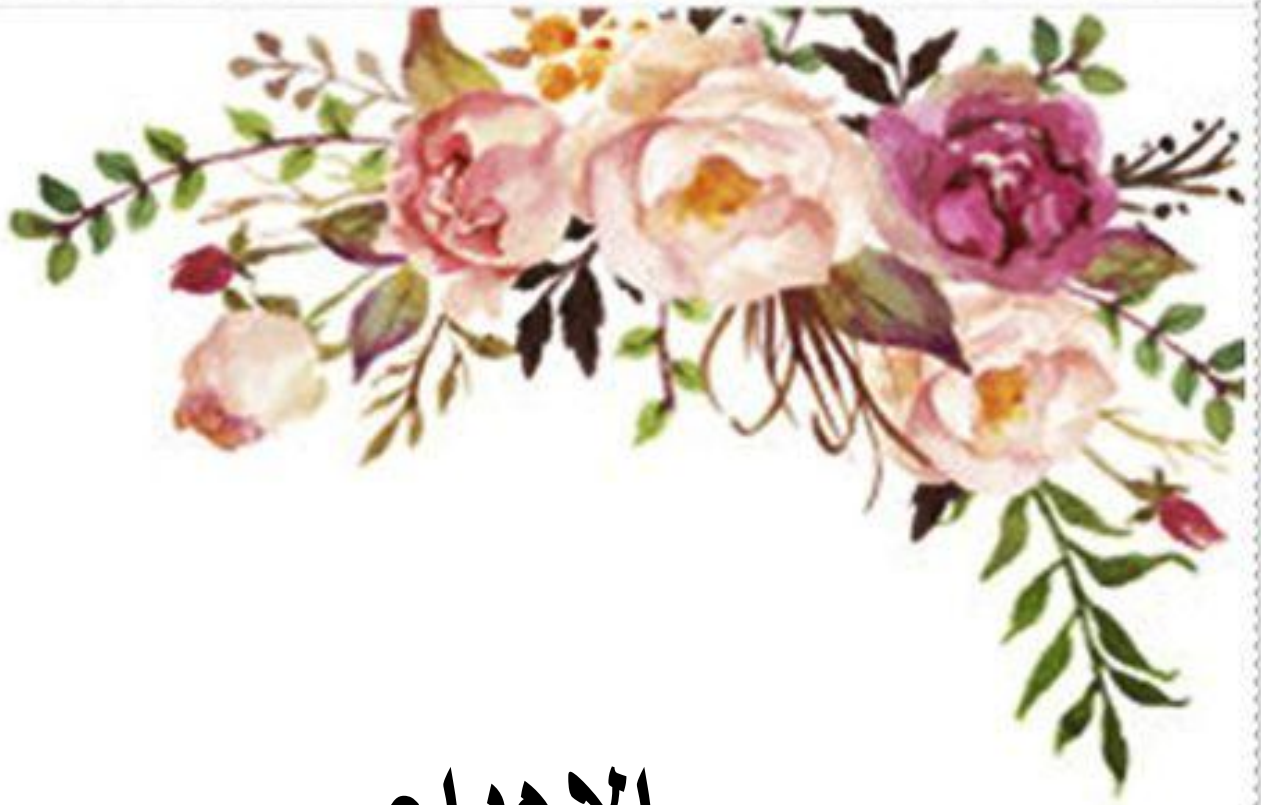
كما نشكر جميع أفراد الأسرة الجامعية على الدعم والمساعدة

التي قدموها لنا كل باسمه، فنقول لهم جزاكم الله خيرا على ما قدمتموه لنا

وجعله في ميزان حسناتكم.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيعية أثناء إعدادنا

لهذا العمل المتواضع والذي تم بعون الله وتوفيقه.

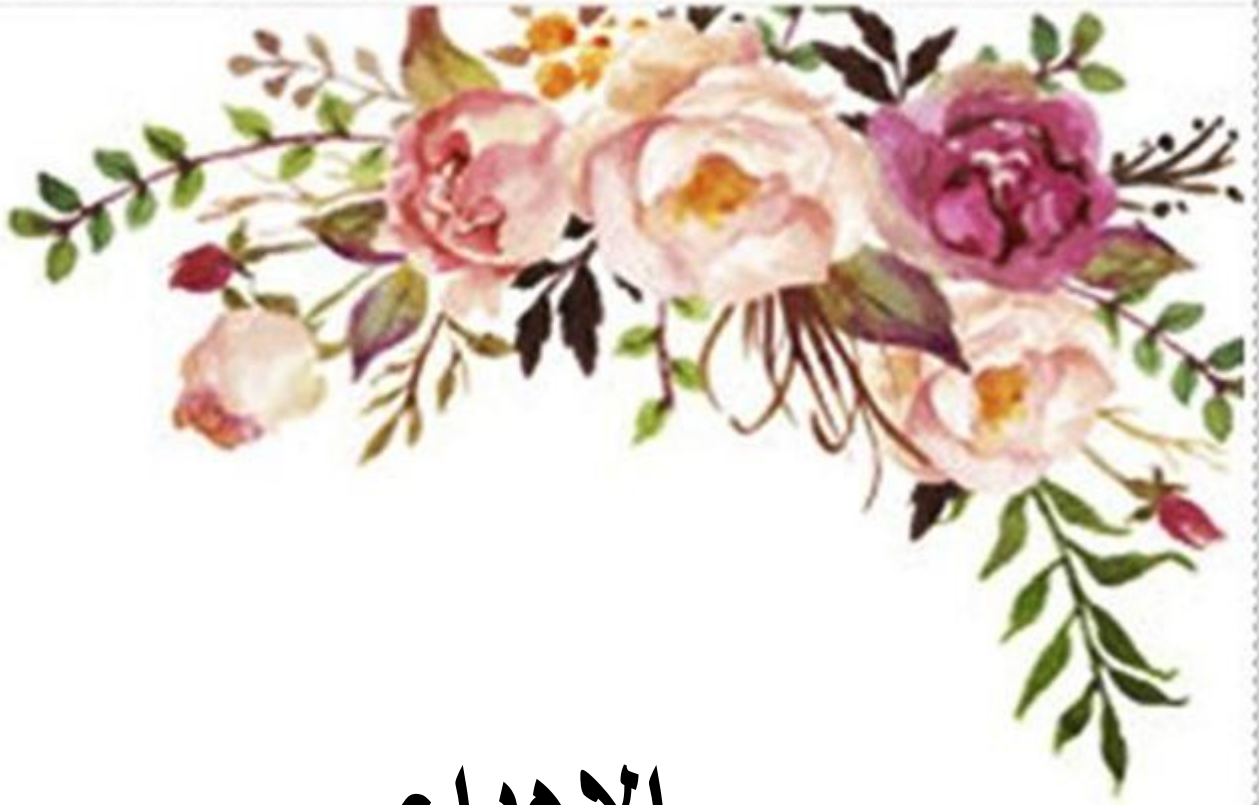


الإهداء

نهدي ثمرة جهدنا المتواضع هذا الى جميع أفراد عائلتنا كل باسمه
الى الأستاذ الدكتور رزقي محمد الذي لم ييخل علينا بوقته وجهده
الى كل من يعرفنا من قريب أو بعيد.

- مهدي -





الإهداء

نهدي ثمرة جهدنا المتواضع هذا الى جميع أفراد عائلتنا كل باسمه
الى الأستاذ الدكتور رزقي محمد الذي لم يبخل علينا بوقته وجهده
الى كل من يعرفنا من قريب أو بعيد.

- عبد الغني -



الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتحليل أثر رأس المال الهيكلي على الأداء المالي لـ(15) مؤسسة إنتاجية بولاية برج بوعريريج خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019، وقد تم استخدام معامل كفاءة رأس المال الهيكلي لقياس مساهمة رأس المال الهيكلي، وتم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لاختبار تأثيره على العائد على الأصول كمؤشرات للأداء المالي.

أظهرت النتائج وجود علاقة تأثير موجبة بين ورأس المال الهيكلي والعائد على الأصول.

الكلمات المفتاحية: الأداء، الأداء المالي، رأس المال الهيكلي، العائد على الأصول.

Abstract

This study aims to analyze the effect of structural capital on financial performance of (15) enterprises in Bordj Bou Arreridj province during the period 2014 - 2019. The Structural Capital efficiency coefficient (SCE) has been used to measure the structural capital contribution. panel data was used for testing its impact on return on assets (ROA) as indicators of financial performance.

The result showed a positive impact relationship between structural capital with return on assets.

Keywords: performance, financial performance, structural capital, return on assets.

فهرس

المحتويات

الصفحة	العنوان
I	البسمة
II	شكر والتقدير
IV-III	الاهداء
V	الملخص بالعربية والإنجليزية Abstract
VII-VI	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الاشكال
أ - ج	المقدمة العامة
أ	اشكالية البحث
أ	فرضيات البحث
ب	أهداف البحث
ب	أهمية البحث
ب	أسباب اختيار الموضوع
ج	أدوات ومنهج البحث
ج	حدود البحث
ج	صعوبات البحث
ج	هيكل البحث
58-2	الفصل الأول: الادبيات النظرية والدراسات السابقة
2	تمهيد
3	المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للأداء والأداء المالي
13-3	المطلب الأول: الاطار النظري للأداء
17-14	المطلب الثاني: عموميات حول الأداء المالي
21-17	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي
25-21	المطلب الرابع: معايير تقييم الأداء المالي

25	المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لرأس المال الفكري
30-25	المطلب الأول: نشأة رأس المال الفكري، مفهوم، والتميز بينه وبين رأس المال المادي
38-30	المطلب الثاني: أهمية وخصائص ومكونات رأس المال الفكري
46-38	المطلب الثالث: الاطار النظري لرأس المال الهيكلي
47	المبحث الرابع: الدراسات السابقة
52-47	المطلب الأول: الدراسات التي تناولت موضوع رأس المال الفكري
56-52	المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت موضوع رأس المال الهيكلي
57-56	المطلب الثالث: مستخلص الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية
58	خلاصة الفصل
82-60	الفصل الثاني: تحليل تأثير رأس المال الهيكلي على الأداء المالي لعينة من المؤسسات بولاية برج بوعرييج
60	تمهيد
61	المبحث الأول: الدراسة الوصفية
62-61	المطلب الأول: الإطار العام للدراسة
64-62	المطلب الثاني: التحليل الوصفي للمتغيرات
65-64	المطلب الثالث: الارتباط بين المتغيرات
65	المطلب الرابع: نماذج تحليل تأثير رأس المال الهيكلي على الأداء المالي لعينة المؤسسات
65	المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج
69-65	المطلب الأول: اختبار النموذج باستخدام نماذج بيانات البانل
70	خلاصة الفصل الثاني
74-72	خاتمة
82-76	قائمة المراجع

قائمة

الجدد اول

الرقم	العنوان الجدول
01	مقارنة بين رأس المال الفكري والمادي
02	جدول الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة
03	جدول الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل
04	جدول الإحصاء الوصفي للمتغيرات المراقبة
05	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات
06	معادلات نماذج بيانات البانل
07	معلمت نموذج الدراسة باستخدام النماذج الثلاثة للفرضية الأولى
08	اختبار Hausman
09	نتائج نموذج البانل المصحح

قائمة

الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
5	الأداء من منظور الكفاءة والفعالية	01
34	مكونات رأس المال الفكري (على وفق نظرة Davenport & Prusak)	02
35	مكونات رأس المال الفكري من وجه نظر (Stewart)	03

مقدمة

تمهيد:

يتسم الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة بتغيرات وتحولات سريعة في ظل بيئة تنافسية شديدة، ما أجبر المؤسسات الاقتصادية باختلاف طبيعة نشاطها إلى السعي نحو اكتساب مكانة في السوق والحفاظ عليها، وذلك من خلال تحسين أدائها، وبالتالي أصبح من الضروري على المؤسسات البحث عن وسائل وطرق وتقنيات حديثة تمكنها من ذلك.

وفي ظل هذه البيئة غير المستقرة التي تعمل فيها المؤسسات على تحسين أدائها، من خلال التركيز على تنميته بالإضافة إلى خلق قيمة جديدة ازداد الاهتمام بمفاهيم رأس المال الفكري وأبعاده الكامنة ومكوناته الفرعية (رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال العلاقتي) ودوره في خلق تلك القيمة، كما أن إدراك المؤسسات لمفاهيم المتعلقة برأس المال الفكري أصبح أمرا ضروريا لزيادة قدرتها على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، وذلك من خلال الاستثمار في الأصول الفكرية وما يترتب عليه من عوائد، غير أن الأعراف والأصول والنظم المحاسبية لاسيما تلك المعتمدة في بيئة المؤسسات الجزائرية لا تسمح بظهور قيم محددة لكامل أصول المؤسسات، فهي تقتصر على الأصول الملموسة (المادية) وبعض الأصول غير الملموسة دون أي قيمة تذكر للأصول الفكرية (رأس المال الفكري) الذي من بين مكوناته الأساسية رأس المال الهيكلي (قواعد البيانات، المخططات التنظيمية، الأدلة العملية، الاستراتيجيات، الإجراءات، الملكية الفكرية...) وما يتوقع أن يولده من عوائد من شأنها رفع مستوى أدائها المالي.

أولا: الإشكالية

إن تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية يعتبر من الضمانات الأساسية لنموها وتطورها لذا سنقوم في هذا البحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات للوقوف على أثر رأس المال الهيكلي عليه، من أجل الخروج بمجموعة من المقترحات والتي تساهم بدورها في رفع كفاءة الأداء المالي له. ومن خلال ما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيسي الآتي:

" هل هناك علاقة تأثير عند مستوى دلالة 05% لكفاءة رأس المال الهيكلي على الأداء المالي معبرا عنه

بمؤشر العائد على الأصول (ROA)؟"

ثانيا: فرضية الدراسة

لمعالجة إشكالية بحثنا قمنا بصياغة الفرضية التالية:

- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 05% بين كفاءة رأس المال الهيكلي والأداء المالي ممثلا بمعدل العائد على الأصول.

ثالثا: أهداف الدراسة

- إظهار دور رأس المال الهيكلي بصفة خاصة في تحسين الأداء المالي الحقيقي للمؤسسات، باعتباره أحد مكونات رأس المال الفكري، فينطوي الاستثمار فيه على تكاليف معتبرة وذات أثر على المركز المالي للمؤسسات، وبالتالي فإن الاستغلال غير الكفء لرأس المال الهيكلي يمكن أن يلحق ضرراً كبيراً في المركز المالي للمؤسسة بمرور الزمن.

- إظهار أهمية تقييم الأداء المالي بصفة عامة للمؤسسات، وأثر مكونات رأس المال الهيكلي بصفة خاصة فيه؛

- المساهمة في تبين كيفية الاستثمار في عناصر رأس المال الهيكلي لتحسين الأداء المالي عبر الزمن؛

- فتح آفاق جديدة أمام الباحثين والمهتمين بموضوع البحث.

رابعا: أهمية الدراسة

تتحلى أهمية الموضوع فيما يلي:

- حداثة الموضوع على مستوى الدراسات الأكاديمية الجامعية والدراسات التطبيقية المهنية.

- إظهار أهمية الدراسات المتعلقة برأس المال الهيكلي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وحاجة المؤسسات الوطنية لها؛

- تكوين إطار نظري وتطبيقي للعلاقة بين الأداء المالي ورأس المال الهيكلي في مؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

أ- الأسباب الموضوعية:

- تقييم تأثير عناصر رأس المال الهيكلي على الأداء المالي، في محاولة لإبراز العناصر المؤثرة فيه والمرتبطة باقتصاد المعرفة؛

- مساعدة المؤسسات على اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في رأس المال الهيكلي من خلال تحليل مالي استراتيجي متماسك؛

- تقديم إضافة من شأنها إثراء المجال المعرفي للباحثين والمهتمين بهذا الموضوع.

ب- الأسباب الشخصية:

- الميول الشخصي للموضوع خصوصا الدراسات المالية الإدارية؛

- التوجه نحو دراسة موضوع يتميز بالحدثة وينتظر المزيد؛

- فتح الآفاق المستقبلية للبحث في الموضوع.

سادسا: أدوات ومنهج البحث

قصد الإلمام بجوانب الموضوع سوف نعتمد في هذه الدراسة على منهجين اثنين هما المنهج الوصفي والمنهج دراسة التحريبي، حيث سيستخدم المنهج الأول لغرض وتحليل مختلف الجوانب العلمية المتعلقة بالأداء المالي ورأس المال الهيكلي بهدف تكوين الإطار النظري الخاص بالفرض البحثي، بينما سيستخدم المنهج الثاني في الدراسة لاستنباط أهم النتائج للتحقق من صحة أو عدم صحة الفرض وبالتالي تقييم علاقة رأس المال الهيكلي بالأداء المالي على مستوى عينة الدراسة.

سابعا: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في:

أ- الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى عينة من المؤسسات الإنتاجية بولاية برج بوعريريج

ب- الحدود الزمانية: تمت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2014-2019 لعينة المؤسسات

ثامنا: صعوبات البحث

- صعوبة الالتقاء بسبب تفشي فيروس كورونا.

- الغلق المستمر للمكتبة.

تاسعا: هيكل البحث

قصد الإلمام بدراسة الموضوع وتحليل إشكالية الدراسة المطروحة والإجابة على التساؤلات التي تضمنتها وأخذ الفرضيات بعين الاعتبار ارتأينا تقسيم هيكل الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات وآفاق الدراسة كل من الفصلين مستهل بتمهيد وينتهي بخلاصة. الفصل الأول يمثل الجانب النظري أما الفصل الثاني فيمثل الجانب التطبيقي، والفصل الأول بعنوان الأدبيات النظرية والدراسات السابقة قسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول أهم المفاهيم المتعلقة بالأداء والأداء المالي، والمبحث الثاني لتسليط الضوء على أهم المفاهيم النظرية المتعلقة برأس المال الهيكلي وهو موضوع الدراسة حيث تطرقنا فيه إلى مفهومه وخصائصه ومكوناته ومؤشرات قياسه من المنظور الإداري والمالي، ونُحتم الفصل بمبحث ثالث نعرض فيه أهم الدراسات السابقة التي تخص الموضوع، أما في الفصل الثاني فحاء بعنوان تحليل تأثير رأس المال الهيكلي على الأداء المالي، والذي يحتوي دراسة حالة عينة من المؤسسات حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم تخصيصه للتحليل الوصفي لتغيرات الدراسة وذلك بعد تحديد الإطار العام، والمبحث الثاني لاختبار الفرضيات وتحليل نتائج التقدير القياسي لمعرفة طبيعة علاقة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية

والدراسات السابقة

تمهيد

أحدثت الثروة التكنولوجية والمعلوماتية التي شهدتها العالم في شتى المجالات، تطوراً سريعاً حيث أصبحت فيه القدرة على الإنتاج وتأدية الخدمات تعتمد على الابداع والابتكار، وهو الأمر الذي ساهم في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف، وفي ظل التغيرات المتلاحقة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية كانت أو سياسية أو تكنولوجية أو اجتماعية والتي تؤثر على أداء المؤسسات، أصبح استمرار ونمو هذه الأخيرة مرهوناً بقدرتها على فهم واستيعاب تلك التغيرات من خلال استغلال وإدارة المقومات والموارد المتاحة لديها لتحقيق الاستغلال الأمثل لها لتحقيق التنمية المطلوبة. وفي ظل هذه التغيرات ونتيجة لذلك ظهر مصطلح جديد يعرف برأس المال الفكري.

وإدراكاً لأهمية المورد البشري كونه الدعامة الأولى لأي اقتصاد، فإن تنظيم هذا المورد من أجل رفع كفاءته وفعاليتها أثر عظيم في زيادة الطاقة الانتاجية ورفع مستوى الأداء المؤسسي. ومن هذا المنطلق بات تطوير أداء المؤسسة وتحسين مردوديتها مقروناً بتحسين "الأداء المالي" للعاملين بها، بالاعتماد على توظيف المعرفة المكتسبة لديها وحسن استغلالها من خلال توفير رأس مال هيكلي قوي يضمن قدرتها على نقل ونشر وتوظيف المهارة والخبرة المتوفرة عند العاملين في المؤسسة إلى الواقع الفعلي، وهذا النقل أو التوظيف والنشر يتم من خلال وجود هيكل تنظيمي ملائم وواضح الصلاحيات والمسؤوليات ولديه الكفاءة في تطبيق المعرفة والمهارة والخبرة في المؤسسة.

حيث سنحاول في هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة حول الأداء والاداء المالي ورأس المال الفكري والهيكلية والامام بمختلف الجوانب النظرية، وإبراز الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، كما سنحاول إبراز العلاقة بينهما.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأداء والأداء المالي

يعد الأداء والأداء المالي مفهومان جوهريان وهامان للمؤسسات بشكل عام، وهما يمثلان القاسم المشترك لاهتمام علماء التسيير، كما أنهما يعدان عنصرا لمحورين لجميع فروع وحقول معارف التسيير، فضلا عن كونهما البعدان الأكثر أهمية لمختلف المؤسسات والذي يتمحور من خلاله وجود المؤسسة من عدمه، وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناول الأداء و الأداء المالي وطرق تقييمهما، إلا أن المجال لا يزال مفتوح لمزيد من الأبحاث لتحديد المفاهيم الشاملة لكليهما، خاصة وأنهما لم تعدان من المفاهيم البسيطة المحددة بمعايير يتفق عليها الجميع، تبقى مفاهيم الأداء و الأداء المالي مجالاً خصبا للبحث والدراسة ومحتوياتها متجددة بتجدد وتطور محيط المؤسسة.

المطلب الأول: الإطار النظري العام للأداء

تسعى المؤسسة جاهدة من أجل التسيير الأمثل لمواردها، خاصة بعد شيوع مصطلح الأداء في علوم الإدارة الحديثة، وكثرة استعماله في البحوث التي تناول المؤسسة، وباعتبار المؤسسة جزءاً لا يتجزأ من محيطها لتأثيرها وتأثيرها فيه، وجب عليها الأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية في عملية إدارة وقياس أدائها.

الفرع الأول: مفهوم ومكونات الأداء

انطلاقاً من رسالة المؤسسة وأهدافها وغايتها يتم تحديد أدائها، الذي يترجم عملية وصولها إلى هذه الغاية، وتكمن أهمية إدارة الأداء وقياسه في توفيرها المعلومات الضرورية للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة.

أولاً- مفهوم الأداء

هناك العديد من التعاريف التي قدمت لمصطلح الأداء، حيث يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم الأكثر شيوعاً واستعمالاً في مجال تسيير المؤسسات، ونشير إلى أن الأداء لفظة لاتينية **Preformare** تعني إعطاء كل شيء لشيء ما، والتي اشتقت منها اللفظة الإنجليزية **Performance** التي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه، وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه قاموس **Petit Larousse**¹، وسنحاول إعطاء مجموعة من التعاريف لتوضيح هذا المفهوم:

1- التعريف اللغوي: الأداء مصدر الفعل أدى ويقال أدى الشيء أي أوصله، والاسم هو الأداء، ونقول أدى الأمانة وأدى الشيء أي قام به².

¹ عبد الملك مزهود، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص86.

² ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد 14، ص26.

2- التعريف الاصطلاحي: يعكس مصطلح الأداء أبعاداً مختلفة لتعدد آراء واتجاهات المفكرين والتي وإن بدت متقاربة فإنها تستحق أن نتناولها بشيء من التفصيل، ونذكر منها:

- "عبارة عن الطريقة التي تنجز بها الأعمال المحددة لتحقيق أهداف المنظمة"¹.

- "هو الحكم على فعالية الأنشطة والعمليات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة والتوصل إلى ما قد يكون هناك من تباين في النتائج المستهدفة بين النتائج المحققة فعلاً"².

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن "الأداء هو الطريقة التي تعتمدها المؤسسة من أجل الوصول إلى أهدافها المسطرة مسبقاً، وذلك بالاستغلال الأمثل لمختلف مواردها المادية والمالية والبشرية والفكرية".

ثانياً - مكونات الأداء:

إن الإلمام بمفهوم الأداء يستدعي إلقاء الضوء على مكوناته الرئيسة ونقصد بذلك الكفاءة والفعالية، هذان الأخيران اللذان يعدان ضرورة توفرهما معاً لكي يتحقق الأداء. وتعتبر هذه الخطوة في غاية الأهمية لأنها تساعد على استكمال مفهوم الأداء من جهة وتسهل عملية التعرف على الكيفية التي يتم تقييمه من جهة أخرى.

1- الكفاءة: إن مفهوم الكفاءة يتعلق بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسة كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، أي أنه يرتبط باقتصادية العمل، فكلما كانت المدخلات أقل وكانت المخرجات أكثر، كان ذلك معبراً عن عنصر الكفاءة في الأداء هذا التعريف طرحها مفهوم الكفاءة، والعلاقة بين المدخلات والمخرجات، كما دل على أن الكفاءة هي أحد عناصر الأداء³.

وتعرف كذلك بأنها "الاستخدام الأمثل للموارد المؤسسية بأقل تكلفة ممكنة دون حصول على أي هدر يذكر"⁴.

وتعرف كذلك بأنها "القدرة على استخدام الموارد المتاحة لإنجاز الأداء المطلوب كما يجب"⁵.

الفعالية: الفعالية تستخدم لقياس قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أهدافها المخططة، وعلى هذا الأساس يتم قياس فعالية الوحدة الاقتصادية بالنسبة ما تحققه من نتائج فعلية إلى ما كانت ترغب في تحقيقه، طبقاً للخطة⁶.

¹ حاتم عثمان محمد خير، نحو أداء متميز للحكومات- تجربة جمهورية السودان، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005، ص2.

² عبد الرحيم محمد، قياس الأداء: النشأة والتطور التاريخي، ورقة عمل مقدمة في ندوة قياس الأداء في المنظمات الحكومية، القاهرة، فبراير 2007، ص192.

³ الهاشمي بن واضح، تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2014، ص94.

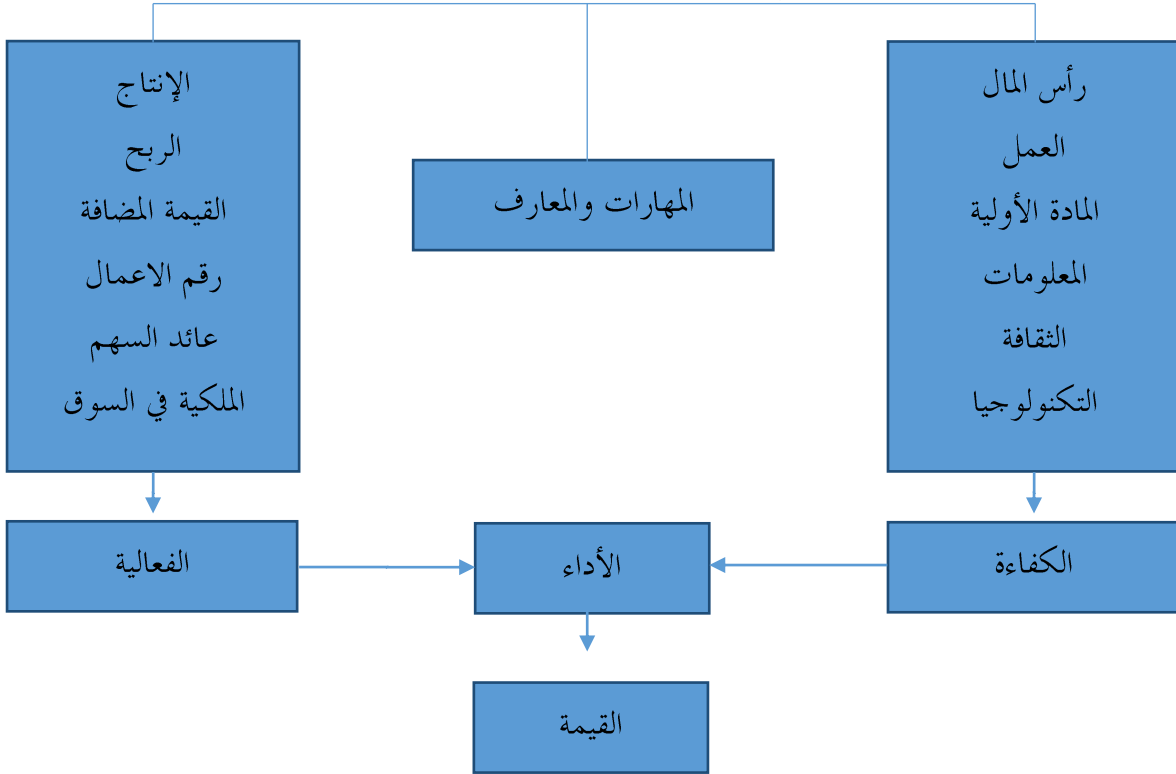
⁴ حسن إبراهيم بلوط، المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005، ص41.

⁵ عريوة محاد، إشكالية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن المستدام sbcs في القطاع العمومي المحلي لقياس وتقييم الأداء المستدام: دراسة عينة من المجالس الشعبية البلدية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 15، 2016، ص145.

⁶ الهاشمي بن واضح، مرجع سابق، ص94.

وتعرف الفعالية بأنها "تلبية احتياجات المستخدمين والمؤسسة والجهات التي تتعامل معها على وجه السرعة"¹. ومنهم من يرى بأن مصطلح الفعالية يتعلق بدرجة بلوغ النتائج، أي الفرق بين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة، وهي في الوقت نفسه ترتبط بدرجة تحقيق الأهداف، وعليه يمكن القول أنه كلما كانت النتائج المحققة (أي ما تم تحقيقه من أهداف) أقرب من النتائج المتوقعة (أي الأهداف المسطرة) كلما كانت أكثر فعالية، والعكس بالعكس والعكس صحيح².

الشكل رقم (01): الأداء من منظور الكفاءة والفعالية



المصدر: عبد المليك مزهوده، مقاربة الأداء الاستراتيجية، المؤتمر العالمي حول الأداء المميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 18-19 مارس، 2005، ص 487.

من خلال الشكل الذي يبين الأداء من منظور الكفاءة والفعالية الذي يوضح بأن الكفاءة تنطلق من الاستغلال الأنسب للموارد المتاحة من: رأس المال، العمل، المادة الأولية والمعلومات والثقافة، والتكنولوجيا. والفعالية تنطلق من مدى تحقيق الأهداف المتعلقة بأهداف الإنتاج، أهداف الربح، أهداف القيمة المضافة عوائد الأسهم والملكية في السوق، وترتبط بين تحقق الكفاءة والفعالية ومعارف القائمين على تسيير المؤسسة، وهذا ما يمثل طبيعة الأداء من منظور الكفاءة والفعالية.

¹ هلايلي إسلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة عينة ميدانية بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019/2020، ص 86.

² الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010، ص 220.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء

توجد العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحكم أداء المؤسسة، وتتمثل العوامل الداخلية في: الهيكل التنظيمي، المناخ التنظيمي، التكنولوجيا المستخدمة ودرجة الآلية بالإضافة إلى عامل الحجم، أما العوامل الخارجية فتشمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها¹.

1- العوامل الداخلية: تتمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على أدائها. ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة أثارها الإيجابية أو التقليل من أثارها السلبية².

ومن أبرز هذه العوامل أو المتغيرات التي تخضع لسيطرة المؤسسة نجد:

أ- العوامل التقنية: وتتمثل في مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة وتضم ما يلي:

- نوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف، أو في معالجة المعلومات.
- نسبة الاعتماد على الآلات مقارنة مع عدد العمال.
- تصميم المؤسسة من حيث: المخازن، الورشات، التجهيزات والآلات.
- نوعية المنتج، شكله ومدى مناسبة التغليف له.
- التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها.
- التناسب بين طاقتي التخزين والإنتاج في المؤسسة.
- نوعية المواد المستخدمة في عملية الإنتاج.
- مستويات الأسعار.
- الموقع الجغرافي للمؤسسة.

ب- العوامل البشرية: وهي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة وتضم على الخصوص:

- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس؛
- مستوى تأهيل الأفراد؛
- التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة؛
- نظامي المكافآت والحوافز؛
- الجو السائد بين العمال والعلاقة السائدة بين المشرفين والمنفذين؛

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 17-18.

² سمير صلحاي، الاستثمار في راس المال البشري وأثره على الأداء دراسة مقارنة لمؤسسات الاتصالات في الجزائر (جيزي، نجمة، موبليس)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017-2018، ص ص 117-118.

2- العوامل الخارجية: هذا النوع من العوامل يشمل مجموعة التغيرات والقيود والمواقف التي بمنأى على رقابة الشركة، وبالتالي فهي تمثل محيط الشركة. يختلف أبعاده والذي يعبر عنه (Mentezberg) بأنه كل ما هو خارج الشركة، وباعتبارها كذلك فإن آثارها قد تكون على شكل فرص يسمح استغلالها لتحسين أداء الشركة أو قد تكون مخاطر قد يؤثر سلبا على أدائها وتفرض عليها التكيف إذا أرادت التخفيف من آثارها، وكلما تميزت عوامل المحيط بعدم الثبات، التعقد، تنوع الأسواق والعدوانية زادت أهمية المحيط وتأثيرها على الشركة. ويمكن أن تقسم هذه العوامل حسب طبيعتها الى عوامل حسب طبيعتها إلى عوامل اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تكنولوجية أو سياسية وقانونية¹.

ونشير إلى أن هذا التقسيم صعب الضبط، لأن كثير من العوامل يمكن أن تنتمي إلى أكثر من مجموعة، ولهذا فإن هذا التدخل بين مختلف العوامل يعتبر في حد ذاته عاملا آخر جدير الأخذ في الحسبان عند دراسة انعكاسات هذه العوامل على أداء الشركة وسنقوم بشرح هذه العوامل فيما يلي²:

أ- العوامل الاقتصادية: تعد العوامل الاقتصادية الأكثر انعكاسا على أداء الشركات، نظرا لطبيعة نشاطها من جهة ولكون المحيط الاقتصادي عموما يمثل مصدرا لمختلف مواردها سوقا لمنتجاتها من جهة أخرى، وتنقسم هذه العوامل حسب شموليتها إلى عوامل اقتصادية عامة كالسياسة الاقتصادية للدولة، معدلات نموها الاقتصادي، سياسات التجارة الخارجية، معدلات التضخم، أسعار الفائدة، وأخرى قطاعية كوفرة المواد الأولية، الطاقة، درجة المنافسة، هيكل السوق، الايدي العاملة المؤهلة، مستوى الأجور في القطاع... إلخ، وتتميز العوامل القطاعية العامة بتأثيرها المباشر على أداء الشركة في الأجل القصير نسبيا.

ب- العوامل الاجتماعية والثقافية: لا تقل هذه العوامل أهمية ولا تأثيرا عن العوامل الاقتصادية نظرا لأهمية البعد الاجتماعي في محيط الشركة من جهة. وساهمة في كثير من الأحيان في التأثير على العوامل الأخرى (الاقتصادية والسياسة وغيرها) من جهة ثانية، تتمثل هذه العوامل في المواقف والرغبات ومستوى الذكاء والتربية وقناعات وعادات الافراد، تساعد دراسة الإطار الثقافي والاجتماعي على فهم وتفسير المواقف الاجتماعية المختلفة والاتجاهات والأهداف التي يؤمن بها الافراد، وكثير ما تقف الضوابط الاجتماعية عائقا أمام انتشار منتجات الشركة مما يعكس سلبا على أدائها.

ج- العوامل السياسية والقانونية: تمثل عنصرا هاما بالنسبة للشركة بفرضها ومخاطرها وانعكاسات تغيراتها السريعة والمفاجئة على أدائها، ونذكر من بين هذه العوامل الاستقرار السياسي والأمني للدولة، السياسة الخارجية المنظومة القانونية وغيرها، وبما أن تغيرات هذه العوامل هي من إفرزات الحسابات السياسية أصبحت في كثير من الدول حتى المتقدمة منها تتدخل لتكيف تغيرات هذه العوامل وفقا لمصالحها.

¹ صبرينة ترغيني، دور الإبداع في تحسين أداء المؤسسة دراسة تطبيقية: مؤسسة الكندي للصناعات الدوائية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 72.

² عبد الملك مزهود، مرجع سابق، ص ص 92-93.

د-العوامل التكنولوجية: وعلى غرار العوامل السابقة فإن العوامل التكنولوجية التي نذكر منها: المعارف العلمية، البحث العلمي، الابداعات التكنولوجية، تداول براءات الاختراع...الخ، تمثل عنصرا بالغ الأهمية ضمن المتغيرات الدالة التي تربط المؤسسة بعوامل. بمحيطها ذلك لأن نوعية التكنولوجيا التي نستخدمها تساهم إلى حد بعيد في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف، تحديد نوعية المنتجات، تحديد كيفية معالجة المعلومات مما يساهم في تدنية أو تعظيم مستويات الأداء، وعليه يجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية والتنبؤ بها، وتقييمها، وتحديد أثارها سواء بالنسبة للصناعة التي تنتمي إليها أو إلى الصناعات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على مستقبلها، بل يجب على المؤسسة أن تشجع بحث التطوير.

الفرع الثالث: تقييم الأداء

انطلاقا من الأهمية الكبرى للأداء فقد أدركت الدول المتقدمة ذلك، وبدأت الدول النامية التركيز عليه من خلال عملية تقييمه، وسنقوم في هذا المبحث بتوضيح مفاهيم متعلقة بعملية تقييم الأداء وأهداف وأقسام هذه العملية بالإضافة إلى صعوبات عملية التقييم.

أولا: مفهوم تقييم الأداء:

من البديهي أن تسبق عملية القياس مرحلة التقييم في المؤسسة، لأن أي شيء عند تقييمه يجب أن يقاس أولا ثم تأتي مرحلة التقييم.

1- قياس الأداء:

القياس هو " تحديد كمية أو طاقة عنصر معين. وغياب القياس يدفع المسيرين إلى التخمين واستخدام الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة"¹، إذن قياس الأداء هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة، وتعد عملية قياس الأداء المرحلة الأولى من عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية هي: القياس، المقارنة، تصحيح الانحراف.

ويمكن إيجاز أهمية قياس الأداء في النقاط التالية²:

- التقرير: إن القياس يوفر آلية معينة لرفع التقارير حول أداء برنامج العمل إلى الإدارة.
- اتخاذ القرارات: إن نتائج القياس تساهم في اتخاذ القرارات التصحيحية.
- تنفيذ الخطط: إن نتائج القياس تعمل على اتخاذ قرارات تحسن من وضع المنظمة للاستمرار في تطبيق استراتيجيتها والخطط المرسومة.

¹ George R. Terry, Stéphan. G Franclin, **les principes du management**. Economica , 8^{ème} édition, Paris ,1985, p493.

² Frost, Bob, **Measuring performance: Using the New Metrics to Deploy Strategy and Improve Performance**, Measurement International, 2nd edition, Dallas, USA, 2000, p-p 14-16.

- تطوير الأداء: إن قياس الأداء يحسن واقع العلاقات الداخلية بين العاملين، وكذلك العلاقات الخارجية مع العملاء.

2- تقييم الأداء:

يمثل تقييم الأداء أحد مراحل العملية الرقابية، التي تتحقق اعتمادا على عدد من المقاييس، إلا أن هذه المقاييس متعددة، بحيث يمكن أن تقيس كل مجموعة منها وظيفة أو نشاط محددة وفقا لتخصصها، وإن استخدام مجموعة دون أخرى يؤدي إلى تقويم جانب من الأداء دون الجوانب الأخرى، ومن ناحية ثانية فإن المقاييس التي تخص جانبا محددًا من الأداء متعددة مثال ذلك، إن الربحية تقاس بنسبة إجمالي الدخل ونسبة الدخل التشغيلي ونسبة العائد على الملكية والعائد على الاستثمار والسيولة تقاس بنسبة التداول ونسبة السيولة السريعة... الخ.

ولكن قبل التطرق إلى تعريف تقييم الأداء يجب معرفة مفهوم التقييم أولا الذي هو: "عملية إشراف ومراجعة من قبل سلطة أعلى بقصد معرفة كيفية سير الأعمال والتأكد من أن الموارد المتاحة داخل المنظمة تستخدم وفقا للخطة الموضوعة"¹.

أما عملية تقييم الأداء فينظر كثير من الباحثين على أنها مرحلة أو جزء من عملية المراقبة، باعتبارها تنصب على الإنجازات المحققة في المؤسسة وتمارس من أجل الإجابة على ماذا تحقق مما يجب أن يتحقق؟ أما لماذا لم يتحقق الذي كان يجب أن يتحقق؟ فالإجابة عليه هي مرحلة أخرى من مراحل الرقابة ولا يدخل في عملية إطار تقييم الأداء، أي أن هذه الأخيرة تتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية ثم إصدار حكم بشأن أداء مؤسسة أما الرقابة فهي بالإضافة إلى عملية تقييم الأداء في حد ذاتها تتضمن أيضا دراسة الانحرافات إن وجدت لتحديد أسبابها وكذا التدابير الواجب اتخاذها، وفي هذا الشأن هناك من يرى أن "تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فإذا كانت الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل التنظيم لكي يصل إلى هدف محدد فإن تقييم الأداء هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية"².

وهناك عدة تعاريف لتقييم الأداء، وسنحاول الاختصار على مجموعة منها لإيضاح معناه:

تقييم الأداء "هو وسيلة للتحقق من أن العمليات التي تم إنجازها في نهاية مدة معينة مطابقة للأعمال التي أريد إنجازها وفق الخطط والبرامج المحددة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة لغرض إعطاء الجهات ذات العلاقة الصورة الواضحة عن الانحرافات والاختناقات مع تشخيص أسبابها لغرض تقديم المقترحات العلمية والعملية لمعالجتها ومن ثم تلافيها"³.

¹ فارس رشيد البياتي، محاسبة الأداء في المؤسسات الخدمية، دار آيلة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2008، ص 18.

² عبد الملك مزهود، مرجع سابق، ص 9.

³ كنعان عبد الغفور حسن، تقييم الأداء الصناعي بالتطبيق على معمل السكر والخميرة في الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العدد 7، 2002، ص 65.

وهو "يمثل خطوة رئيسية في العملية الرقابية ويكمن جوهر عملية التقييم في مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مقدما والوقوف على الانحرافات، وتبريرها وتحديد المسؤولية الإدارية (البشرية) عنها. ثم يلي ذلك الخطوات التصحيحية كلما أمكن ذلك"¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء هي:

"عبارة عن تحليل ومراجعة ومطابقة الاعمال التي أريد إنجازها وفق الخطط والبرامج محددة، من أجل استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية، ومن ثم استخراج الانحرافات الناشئة والوقوف عليها ليتسنى لنا اتخاذ قرارات موفقة وعدم تكرار هذه الانحرافات في المستقبل".

ثانيا- أهمية تقييم الأداء:

تنصب أهمية تقييم الأداء في التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمنشأة؛ باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هي زيادة القيمة الحالية للمؤسسة والحفاظ على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار (الربحية)². وتمكن أهمية تقييم الأداء فيما يلي³:

-يساعد على التوجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الاشراف.

-يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها وكذلك العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها.

-مساعدة مدراء الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات يجب أن تتم عملية التقييم حتى يمكن أن تتحقق نتائج موضوعية وواقعية.

هذا مع ضرورة التأكيد على نقطة هامة، هي:

أن المحاولات التي تعتمد في تحديد أسس كفاءة الأداء في المؤسسات والتي تعتمد على النواحي التجارية والمحاسبية، غير كافية للحكم على كفاءة المؤسسة ونجاحها، والسبب هو أن مؤسسة صناعية قد تضحى بمعيار الربحية التجارية في المدى القصير لاعتبارات أخرى تحققها في المدى الطويل، علما بأن عملية تقييم الأداء في المؤسسات الإنتاجية والمعتمدة على النواحي التجارية، تعد مؤشرا جيدا للحكم على نجاح

1 أحمد محمد موسى، تقييم الأداء الاقتصادي في قطاع الأعمال والخدمات، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص 635 .

2 كراجه عبد الحميد وآخرون، الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 26 .

3 منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، كلية التجارة، القاهرة، مصر، 1994، ص ص 78-79.

المؤسسة من وجهة نظرها لوحدها وتطغى المعايير الاقتصادية على معايير الربحية المالية وخاصة في المؤسسات التي تمتلكها الدولة¹.

ثالثاً- أهداف عملية تقييم الأداء:

تأتي أهداف عملية التقييم من خلال أهميتها التي تأخذ في إحدى جوانبها هدفا نظريا يرتبط بالدراسات الاقتصادية والإدارية والرقابية عموماً، ويمكن القول بأن أبحاث ونظريات الإدارة والاقتصاد تبقى غير مكتملة دون بحث موضوع تقييم كفاءة الأداء بصورة أو بأخرى.

من ذلك يتبين أن لتقييم الأداء أهدافاً كثيرة قد تقترب لهدف ما عن آخر نسبة لطبيعة العملية التقييمية ومستلزمات التنفيذ وطريقته ، كأن يكون : المشروع الخاضع للتقييم إنتاجياً أو خديماً ، ومع ذلك فإن الأهداف العامة تبقى مشتركة لمختلف أوجه الأنشطة التي تقاس كفاءتها منها ما يلي²:

- يتم التعرف على الوحدة الاقتصادية ابتداء من الأهداف لغرض التأكد من أن قياسها تم طبقاً لتلك الأهداف.
- التأكد من أن المنشأة تسيّر نحو تحقيق هدفها المحدد لها في قانون تأسيسها أو نظامها الداخلي.
- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها واقتراح الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها ويساعد ذلك بمختلف المستويات الإدارية على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء، إذ يركز المدراء على الانحرافات المكتشفة وفي نفس الوقت يتفرون لمهامهم الأخرى.
- ترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية.
- ترشيد الإخفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنشأة لمواردها المتاحة بشكل جيد.
- تحفيز العاملين على الإبداع لوجود تقييم موضوعي لجهودهم.
- إجراء المقارنة بين أداء المنشآت ضمن المؤسسة الواحدة وبين المؤسسات في الوزارة الواحدة وبين الوزارات في القطاع ثم بين القطاع.
- الرقابة على المدراء التنفيذيين أو مدراء الأقسام حينما تتبع الإدارة العليا نظاماً لتقييم العاملين فهي تكرم المدراء التنفيذيين بمراقبة العاملين بصورة منتظمة وتقديم نتائج ذلك على شكل تقارير دورية مرفوعاً لها.
- وسيلة عادلة لإنصاف المجددين لأن التقييم الموضوعي البعيد عن التحيز يقلل من إغفال كفاءة العاملين المجددين الذين يعملون دون ضجيج.
- تقييم سياسات الاختبار والتدريب ومعرفة أثار ذلك وانعكاساته على العاملين قدراتهم.

¹Robert Houdayer, évaluation financière des projets, Economica, 2^{ème} édition, France, 1999, P 32.

² فارس رشيد البياتي، مرجع سابق، ص ص 19-20.

- يلاحظ على وفق ما ورد أعلاه، أن لأهداف التقييم اتجاهات متعددة الأغراض، منها ما هو رقابي ومنها ما يتعلق للتخطيط للمستقبل أو في كفاءة استخدام الموارد البشرية والمالية.

كما إن تحقيق الأهداف التقييمية تمر بمراحل عديدة منها ما يتعلق بإعداد القائمين بالتقييم، ومنها ما يتعلق بموضوع التقييم، يتوقف ذلك على نوع التقييم ذاته، إذ تكون عملية متكاملة لقياس مدى كفاءة أداء منشأة معينة في تحقيق أهدافها، أو قد تكون عملية التقييم مقتصرة فقط على قياس مدى كفاءته قسم معين أو نشاط معين من تلك المنشأة، والمهم في الأمر أن يكون التكليف واضح الأهداف لعلاقته بجميع البيانات والمعلومات والتحري على الحقائق ومتابعة الخطوط والأعمال، وعلاقته في تحديد مراكز المسؤولية والعلاقات الرأسية والأفقية بين تلك المراكز وهذه أمور تكلف جهدا ووقتا ومالا بطبيعتها.

رابعا - أقسام وخطوات عملية تقييم الأداء:

1- أقسام عملية تقييم الأداء: تعتبر عملية تقييم الأداء في المؤسسة عملية شاملة للنشاطات الموجودة داخل المؤسسة، فيمكن قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة على مستوى كل قسم من أقسام المؤسسة وعليه يمكن تحديد أنواع تقييم الأداء التالية¹:

أ / تقييم الأداء المخطط : ويتمثل هذا النوع من تقييم الأداء في التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المخططة، وذلك عن طريق مقارنة المؤثرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعية مع المؤثرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية، فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما تكون لفترات متوسطة المدى من ثلاثة إلى خمس سنوات، وهذا بهدف إظهار مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة وأيضا حال الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها، إلا أنه يجدر الإشارة إلى ضرورة مراعاة الظروف التي أحيطت بتنفيذ الخطة والتي لها تأثير على نتائج المؤسسة .

ب / تقييم الأداء الفعلي: يقصد بتقييم الأداء الفعلي تقييم كافة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعريف على الاختلافات التي تحدث وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا طبعا يتطلب تحليل المؤثرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطوراتها عبر فترات محددة خلال السنة، وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه المؤثرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا.

¹ بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة: مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي EDIMMA- الوادي-2009-2010، ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص ص 59-60.

جـ / تقييم الأداء المعياري (القياس) : ويقصد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية، وبأخذ هذا نوعين من المقارنة حيث يمكن أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها المؤسسة لمختلف نشاطاتها كالإنتاج والمبيعات و الأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم ما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا، حيث توضع الأرقام المعيارية على اعتبار مجموعة من الشروط منها الإمكانيات والقدرات الإنتاجية للمؤسسة، أو عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية).

د / تقييم الأداء العام (الشامل): حيث يتطرق هذا النوع من التقييم إلى كل جوانب النشاط في المؤسسة باستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم، والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وهذا بإعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا باستخدام هذه الأرجحيات ومؤشرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل للمؤسسة.

2- خطوات تقييم الأداء:

توجد عدة خطوات لعملية تقييم الأداء يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

أ/ رسم سياسة التقييم وإعلانها على كافة الأفراد الذين يتأثرون بها: يجب أن تبلغ السياسة جميع من يعينهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والطرق بالنسبة لتولى وفهم طريقة التقييم والغرض الذي ستستخدم من أجله

ب/ اختيار الطريقة التي تتبع في التقييم: يتوقف اختيار الطريقة في الشخص الذي سيتولى إعداد تقرير التقييم، والأفراد الذين توضع التقارير عن أداءهم. ومن الطرق المتبعة ترتيب التقديرات الموضوعية عن مختلف الصفات بطريقة عكسية، تقييم لجميع الأشخاص عن كل صفة على حدى.

ج / تدريب المقومين*: حتى يكون هناك نجاح في استخدام تقارير الأداء لابد أن يكون الأفراد ملمين بالهدف من إعدادات تلك التقارير وطريقة استخدامها ومزاياها وعيوبها.

د / تحليل السياسة وتحليل النتائج: لابد أن يحدد الوقت الذي يتم فيه وضع التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأية مجموعة من الأفراد في ظروف محددة.

¹ بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات

2008-2005-ANAGHAZ، ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص ص

المطلب الثاني: عموميات حول الأداء المالي

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

أولاً-تعريف الأداء المالي

يعد الأداء المالي من الجوانب الهامة في تقييم أداء المؤسسات عموماً، وتزداد تلك الأهمية إذا انطلقنا من فكرة غياب مفهوم تاماً للأداء المالي ومحدداته. ومنه فإنه يعبر على مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات لأجل الطويل وذات. الأجل القصير من أجل تشكيل الثروة¹. يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط أي مؤسسة اقتصادية يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية لمؤسسة وخواصها، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي لمؤسسات².

ويعتبر الأداء المالي أداة للحكم الشخصي من قيم وسلوك ومعايير معنوية وأخلاقية وأداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقق الأهداف بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس الدقيق خلال معايير معينة مثل (الربحية السيولة، النشاط، الرفع المالي، التوزيعات)³. وعليه نستنتج من خلال التعريف السابقة أن الأداء المالي هو "مدى قدرة المؤسسة في الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها المادية والمعنوية، من أجل تعظيم وخلق الثروة وتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً من طرف الإدارة بفعالية وفق مقاييس دقيقة، ومعايير معينة، للكشف عن مواقع القوة والضعف فيها".

ثانياً- أسباب تباين مفاهيم الأداء المالي:

يعود السبب في تباين وتحديد مفهوم الأداء المالي إلى أسباب رئيسية منها⁴:

1- اختلاف رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الوظيفة المالية: حيث أسندت بعض التعاريف الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة، الاستراتيجيات، الخطط، الأهداف، السياسات المالية، وأيضا مواجهة المصاعب والعقبات المالية... والواقع أن هذه المفاهيم لا تستطيع تحديد وتوضيح والكشف عن طبيعة الوظيفة المالية، الامر الذي يجعلها غامضة وعاجزة عن تحديد هوية الوظيفة المالية. ويرجع هذا الغموض إلى عدم الشمول من جهة وعدم التوحيد من جهة أخرى، سببه تباين وجهات نظر المهتمين، فهناك "الجماعة النقدية" حيث تنسب

¹ دادن عبد الغني، كمامسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاسبة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص 07.

² التجاني إلهام، شعوي محمود فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2015، ص 30.

³ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 17.

⁴ عقي حمزة، إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الاداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، دكتوراه علوم تجارية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص ص 108-110.

للوظيفة المالية كل عملية تأخذ الشكل النقدي خارجة أو داخلة أو عاجلة، في حين أن وجهة النظر التشغيلية يحددها طرح التساؤل، هل تنشأ الوظيفة المالية لمواجهة وتجاوز المصاعب المالية؟— كدعم التوازن المالي، الحد الأدنى للربحية، اليسر المالي— أم أنها تتعلق بكافة التصرفات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال وحسن استخدامها؟

2- تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة: اعتبرت النظرية المالية الكلاسيكية بأنه للوظيفة المالية الكلاسيكية في المؤسسة دور المزود بالأموال، وتسييرها. وتعرف باسم "مالية المؤسسات"؛ "مالية الشركات" وتبنت الوظيفة المالية وفق المنظور الكلاسيكي. هدف مضاعفة الربح في ظل مستقبل مؤكد الحدوث. لكن سرعان ما اثار هذا المفهوم في ظروف اتسمت بالتعقيدات وظروف عدم التأكد والتظليل المعلوماتي... الخ، فضلا عن التحديات التي تواجهها المؤسسات، ازدياد التدخل الحكومي بشكله المباشر وغير المباشر، التقدم التكنولوجي، دور النقابات واتحادات العمال، حدة المنافسة، شروط سوق المال والمؤسسات المصرفية، نذرها لأموال إلى جانب ارتفاع تكلفتها.

لم يدم مسعى النظرية المالية الكلاسيكية طويلا حتى اثار في ظل الظروف غير المؤكدة إلى جانب انفصال الملكية عن الإدارة برز هدف مالي تقليدي، مدعم من طرف الملاك وهو تعظيم القيمة السوقية لسعر السهم بالرغم أن نجاح المالي هو للمؤسسة برمتها وليس للمساهم بمفرده، لكنه أحيانا هو الحكم في تحديد القوة المالية للمؤسسة، حينئذ كان بزوغ النظرية المالية شبه التقليدية الهادفة إلى تعظيم قيمة المؤسسة في البورصة والذي بدوره أدى إلى الاهتمام بتعظيم التدفق النقدي المنتظر للاستثمار بالبحث عن أقل تكلفة للتمويل ومن هنا كان ميلاد نظرية تكلفة الأموال. وخلال الفترة الممتدة 1950 إلى 1960 بزغت النظرية المالية الحديثة.

3- تطور المؤشرات الحاسبية الى مؤشرات مالية واقتصادية: عرفت المؤشرات تطورات من حيث الشكل والنوع الى غاية سنة 1985 اتسمت نوعية المؤشرات بالطابع الحاسبي والمالي فهي ذات صلة مباشرة بقياس العوائد والارباح، واستمرت هذه النظرة الى غاية سنة 1995 أين أصبح الاهتمام بمؤشرات المردودية، ذلك أن المؤشرات الحاسبية ذات صلة بالأرباح لا تعطي صورة واضحة حول إمكانات المؤسسة ومدى قدرتها في تحقيق نتائج عوائد بقدر يفوق قيمتها الحاسبية فضلا عن عدم نفعية المؤشرات (الأرباح، مدة الاهلاك...) في فترات التضخم والوهم النقدي. لكن سرعان ما تفتنت النظرية المالية في سنة 1995 للمؤشرات الحاسبية ذات صلة بالمردودية سواء تعلق الامر بالأموال الخاصة أو بالأصول الاقتصادية أو بتدفقات عوائد الاستثمار، وهذا ما يفسر أن الفترة مزجت بين البعد الحاسبي دون إهمال للبعد المستقبلي كأسلوب لقياس الأداء وقياس القيمة. في نفس السياق تداركت النظرية المالية أهمية ومدلول المؤشرات الاقتصادية جنبا وموازاة مع المؤشرات

السوقية (البورصية)، لما تكتسيه هذه المؤشرات من قوة وتفسير للبيئة الاقتصادية والضوابط السوقية التي تحكم المؤسسة، الامر الذي يفسر أن المؤشرات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار الضوابط والوسائط الخارجية التي تواجهها المؤسسة في محيطها الخارجي وذات تأثير فعال على مركزها الداخلي بالإضافة إلى الوسائط الداخلية ذات صلة مباشرة بسوق البورصة ألا وهي قيمة المؤسسة الناتجة عن ثروة الداخلية المتراكمة.

كما يرى Anastasou poulos.J.P إن المؤسسات الرائدة في الأداء هي تلك التي تستطيع نمذجة مستقبلها بناء على أهداف واضحة وفي ظل توزيع موارها في المجال والوقت المناسب بشكل يعمل على تندية عدم التأكد في بيئتها بفضل أساليب وقرارات منهجية وسلمية. وهذا نعتقد أنه يعزز من موضوع البحث في علاقة القيمة بالأداء المالي، باعتبار أن قيمة المؤسسة تتحدد بأساليب التنبؤ بمستقبلها، وذلك بإستعمال نماذج المحاكاة المالية.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف الأداء المالي

أولاً-اهداف الأداء المالي: يمكن حصر الأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها من خلال الأداء المالي في الآتي:

أ-تحقيق الأرباح: إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة و الرشيدة لها، فعليها توفير الحد الأدنى من الربح الذي يغطي احتياجاتها ويضمن المكافاة العادلة لكل الأطراف المشاركة¹.

ب-التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفاً ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس الاستقرار المالي للمؤسسة فالعجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض².

ج-تحقيق المردودية: تعتبر من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، وكمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل (الرأسمال الاقتصادي والرأس المال المالي) على تحقيق النتيجة³.

د-السيولة اليسر المالي: تهدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية و اللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الاجل في موعد استحقاقها لأن عدم الوفاء بالالتزامات له تأثير مباشر على الأوضاع الحالية و المستقبلية للمؤسسة، كما تهدف المؤسسة إلى بلوغ مستوى اليسر المالي، فالمؤسسة التي تدير السيولة واليسر المالي بشكل فعال بإمكانها أن تؤمن التحصيل والدفع والاستثمار وكذا توزيع الأرباح والاحتفاظ بها⁴.

ثانياً-أهمية الأداء المالي : للأداء المالي أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية نذكر منها أهمها وهي كما يلي⁵:

¹ فلاح حسن الحسني، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2013، ص 234.

² جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 21.

³ صالح مهدي محسن العامري، إدارة الاعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 602.

⁴ عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 55.

⁵ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص ص 48-51.

- تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.
- تنبع أهمية الأداء المالي أيضا بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءات التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية والبقاء والمنافسة.
- متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمؤسسة.
- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها.
- المساعدة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية.
- المساعدة في فهم التفاعل مع البيانات المالية.

الفرع الثالث: خصائص الأداء المالي : يتسم الأداء المالي بخصائص عديدة منها¹:

- الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة على الوضع المالي القائم في المؤسسة الاقتصادية؛
- الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقته؛
- الأداء المالي أداة تدارك الانحرافات والمشاكل التي قد تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف؛
- الأداء المالي وسيلة جذب المستثمرين للتوجه للاستثمار في المؤسسة؛
- الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من الضمانات الأساسية واللازمة التي تساهم في عملية نمو واستمرار وتطوير نشاط المؤسسة المالىن حيث نجد أن المعلومات المحاسبية تشكل جوهر عملية اتخاذ القرارات المالية، ملل تقدمه من معلومات وبيانات مالية تعكس الوقائع المالية للمؤسسة المستخدمة في تقويم أدائها المالي، وعليه وجب التحدث عن عملية التقييم في الآتي:

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته وأهدافه:

في هذا الفرع سنتطرق إلى جميع المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء المالي للمؤسسات وذلك من خلال تعريفه وتوضيح أهميته وأهدافه.

¹ حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 111.

أولاً-تعريف تقييم الأداء المالي:

إن معظم الباحثين يرون أن الأداء المالي لا يكون فعالاً إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للمؤسسة، وذلك من خلال الوقوف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ومدى قدرتها على إنشاء القيمة من خلال الاعتماد على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة للمؤسسة وعليه نتطرق إلى تعريف تقييم الأداء المالي من خلال ما اطلعنا عليه من أدبيات في الآتي.

✓ حيث يعرف تقييم الأداء المالي بأنه تقييم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة، وبمعنى آخر يعتبر الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنظرة في ضوء معايير محددة سلفاً¹.

✓ ويعرف أيضاً بأنه "قياس أداء أنشطة المؤسسة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على نتائج التي حققتها في نهاية لفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل"².

✓ ويعرف تقييم الأداء المالي بأنه "تشخيص لوضعية المؤسسة لمعرفة مدى استغلالها لمواردها المتاحة، واكتشاف الثغرات وتداركها ويتم ذلك باستخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف المسطرة ومقارنتها بما حقق فعالاً"³.

✓ يعرف كذلك بأنه "قياس للنتائج المحققة أو المنظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكم على إدارة المارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف متعددة لها علاقة بالمؤسسة"⁴.

ثانياً - أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي:

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في الآتي⁵:

- يوفر تقييم الأداء المالي قياساً لمدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار.
- يظهر تقييم الأداء المالي مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدرة من النتائج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل التبذير والهدر والضياع في الوقت والجهد والمال.

¹ السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال (والنحدييات الراهنة)، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص 38.

² فؤاد عبد النعم الجميبي، تقويم دور المؤسسة النوعية في العراق، مجلة التنمية الراءدين، جامعة الموصل، بغداد، العراق، العدد 10، 1984، ص 83.

³ محمد فيصل مايدة، أحمد الصالح سباع، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 03، ديسمبر 2017، ص 249.

⁴ خطاب دلال، نور الدين زعيط، تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة: دراسة حالة أريسورميتال عناية مركب الحديد والصلب 2012/2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017، ص 342.

⁵ سيد محمد علي، تصميم نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2009، ص 35.

- يوفر نظام تقييم الأداء المالي المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
 - يظهر تقييم الأداء المالي تطور المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو التحول نحو السوء عم طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا من فترة إلى أخرى ومكانيا بالمؤسسات المماثلة.
 - يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي الى تطوير أدائها.
 - يؤدي إلى تحديد العناصر الكفاء لوضعها في المواقع الكفاء الأكثر إنتاجية وتحديد العناصر التي تحتاج إلى المساعدة والتدريب للنهوض بأدائها.
 - تقييم الأداء المالي يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم للحوافز والمكافئات.
 - تحدد عملية تقييم الأداء المالي المركز الاستراتيجي للمؤسسة ضمن البيئة الاقتصادية التي تعمل بها وتحديد الآليات وحالات التغيير لتحسين المركز التنافسي.
 - تحقيق درجة من المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة والبيئة التنافسية.
 - تحديد درجة الاتساق بين الأهداف والاستراتيجية المحددة لتحقيقها وقدرة الإدارة على اختيار البدائل الاستراتيجية.
- وبالتالي فإن أهمية عملية تقييم الأداء المالي معرفة مدى تحقيق المؤسسة الاقتصادية لخططها ولأهدافها، وعملية تقييم الأداء المالي هي في حقيقتها جزء من العملية الرقابية للمؤسسة، حيث أن هذا التقييم يهدف إلى معرفة ما تم تحقيقه من أهداف في الظروف الموجودة فيها نشاط المؤسسة والمراقبة لاكتشاف الانحرافات والعمل على معالجتها.
- وعليه تهدف تقييم الأداء المالي إلى تحقيق الأهداف التالية¹.
- معرفة مستوى إنجاز المؤسسة الاقتصادية للخطط المكلفة بأدائها.
 - الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة الاقتصادية واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وارشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلا.
 - تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم أقسام العملية الإنتاجية وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا.
 - الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وتحقيق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبنوعية جيدة.

¹ هلايلي إسلام، مرجع سابق، ص ص 111-112.

- تحقيق تقييم شامل للأداء المالي على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء المالي ابتداء بالمؤسسة ثم الصناعة ثم القطاع وصولاً لتقييم الشامل.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الذي يوازن بين الطموح والامكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء المالي قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المراجعية والتقديرات غير الواقعية.
- تنشيط أجهزة الرقابة على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء المالي فيكون بمقدورها التحقق من قيام المؤسسات الاقتصادية بنشاطها بكفاءة عالية وإنجازها لأهدافه المرسومة كما هو مطلوب حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثاني: الأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي وخطواتها.

أولاً- أركان الأساسية لتقييم الأداء المالي:

ليحقق الأداء المالي أهدافه لا بد من توفر أركان أساسية تتمثل في الآتي¹:

- 1- وجود أهداف محددة سلفاً: من المسلم به أن تقييم لا يوجد إلا حيث توجد أهداف محددة سلفاً وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار، فاللوائح المالية وقوانين الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية أهداف محددة مسبقاً تتم على أساسه الرقابة.
- 2- قياس الأداء المالي الفعلي: يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفير عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً مع سرعة عرض نتائج القياس أو التقدير على من بيده سلطة أحداث التغيير واتخاذ القرارات الخاصة بها فإن عامل السرعة له أثر في فعالية النظام المحاسبي.
- 3- مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف: يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف لتحديد خطأ والانحراف ليس هذا فحسب بل ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء في المستقبل ويجب أن يركز التقييم على الانحرافات الهامة ويقارن بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعية.
- 4- اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات: إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات و المعلومات المتاحة من الأهداف المحددة مسبقاً وقياس الأداء الفعلي ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط فان تحليل الانحراف أو بيان انسيابه يساعد على تعدد المواقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب محددًا بوضوح نوع التصحيح المطلوب أخذًا في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

¹ المرجع نفسه، ص 112.

ثانياً-خطوات تقييم الأداء المالي: لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية لابد من اتباع مجموعة من الخطوات الأساسية والتي يمكننا تلخيصها في الآتي¹.

الحصول على القوائم المالية السنوية وهي الميزانية وجدول النتائج وجدول تدفقات الخزينة وبيان تغير الأموال الخاصة والملحق وهي التي تتضمن الأداء المالي للمؤسسة خلال الفترة.

1- حساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي واختيار منها ما يستخدم في عملية تقييم الأداء المالي بصورة متكاملة.

2- دراسة وتقييم وتحليل النسب المالية ومن ثم تحديد الانحرافات الموجبة والسالبة التي تعكس مواطن القوة والضعف في الأداء الفعلي من خلال مقارنتها بالأداء المستهدف أو المتوقع أو مقارنتها مع أداء المؤسسات التي تعمل في نفس قطاع النشاط.

3- وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على عملية تقييم الأداء المالي من خلال نتائج النسب المحسوبة بعد معرفة أسباب هذه الفروق أو الانحرافات وأثرها على المؤسسات واقتراح كيفية معالجتها وللتعامل معها للحد منها مستقبلاً.

المطلب الرابع: معايير تقييم الأداء المالي

لمعايير تقييم الأداء المالي دور مهم في المؤسسة الاقتصادية حيث يمكنها من وضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة التي تساهم وتساعد في تحقيق مختلف الأهداف المسطرة، ويوجد عدة معايير ومؤشرات لتقييم الأداء المالي للمؤسسة نذكر منها: معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على الاستثمار (ROI) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ... الخ.

وفي ظل التغير الجذري في بيئة الأعمال خاصة أن الإدارة المالية أصبحت هدفها الأساسي تعظيم ثروة الملاك كذلك التطور الملحوظ في مقاييس الأداء المحاسبية حيث تم تجاوز التقييم المحاسبي إلى التقييم الاقتصادي ظهرت مؤشرات حديثة لقياس الأداء المالي أهمها: القيمة الاقتصادية المضافة EVA والقيمة السوقية المضافة MVA

الفرع الأول: المعايير التقليدية: وتتمثل في:

1- **مقياس ربحية السهم:** يعد مقياس ربحية السهم من المؤشرات الشائعة الاستخدام في المؤسسات التي يتم تداول أسهمها بالسوق المالي فهو يهدف إلى قياس أداء المؤسسة خلال الفترة المالية التي تعد عنها التقارير المالية، ويعتمد في حسابه على عنصر في قائمه الدخل هو: صافي الربح. وتعتبر ربحية السهم أفضل مقياس للسعر الحقيقي للسهم وأكثر المقاييس انتشاراً لأنها تظهر نصيب كل مساهم من ربح الشركة. ويتم حساب مقياس ربحية السهم كما يأتي²:

¹ خطاب دلال، نور الدين زعبيط، مرجع سابق، ص 343.

² عبد الكريم بوحادرة، أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 89.

ربحية السهم (EPS) = صافي الربح / المتوسط المرجح لعدد الاسهم العادية

2- مقياس معدل العائد على الاستثمار (ROI): يعتبر مقياسا لمدي ربحية الاموال المستثمرة في المشاريع الاقتصادية، ويعكس أداء المؤسسة في ادارة رأس المال المستثمر. ويعد هذا المؤشر أكثر مؤشرات قياس الأداء استخداما، وهذا لبساطته وسهولة حسابه، كما أنه يساعد متخذي القرار على وضع أهدافهم وذلك من خلال تقييمه لكيفية تحقيق الربحية، ويتم حساب معدل العائد على الاستثمار وفق المعادلة التالية¹:

العائد على الاستثمار = (ROI) صافي الربح / اجمالي الأموال

يكون الأداء جيدا وفق هذا المؤشر كلما ارتفعت هاته النسبة، ويمكن الاعتماد عليه في اختيار الاستثمارات وقياس مردوديتها، وقياس الأداء الكلي من خلال النشاط الرئيسي للمؤسسة، إلى أنه لا يأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال وبالتالي لا يخدم مصلحة حاملي الأسهم لأنهم يعتبرونها الحد الأدنى من العائد الذي يتوقعونه، بالإضافة إلى أنه يهمل الاستثمارات التي تحقق عوائد معتبرة في المدى البعيد لأنه يعتمد على قاعدة قبول المشاريع التي تحقق مردودية في الأجل القصير.

3- مقياس العائد على حقوق الملكية (ROE): هو عبارة عن مؤشر يعكس بصورة عادلة وبكل استقلالية مجريات بيئة خارجية عن المؤسسة التي توفر لها مصدر للتمويل من جهة، ومن جهة أخرى تتيح لها مجال لتوظيف الفائض لتحقيق أرباح إضافية من خلال البورصة، بحيث يقيس هذا المؤشر ربحية كل من حاملي الأسهم والملاك ويدل على مساهمة كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة في النتيجة الصافية، أي مقدار الربح الذي تحققه وحدة نقدية من الأموال الخاصة أو حقوق الملكية، وتحسب بالعلاقة التالية:

العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الربح / القيمة الدفترية لحقوق الملكية

وبحسب العلاقة يتضح ان الأداء يعتبر جيدا كلما ارتفعت النسبة أي بارتفاع النتيجة الصافية، ويساعد هذا المشر في تشكيل محفظة الاسهم لأنه يترجم تكلفة الفرصة البديلة².

4- مقياس العائد على الأصول (ROA): هو عبارة عن مؤشر محاسبي يؤشر على العلاقة بين النتيجة الصافية واجمالي الأصول أو الأموال المستثمرة خلال الدورة. بمعنى يعكس مقدار مساهمة وحدة نقدية من رأس المال المستثمر في النتيجة الصافية وظهر في أوائل القرن العشرين من أجل تقييم الأداء الكلي للمؤسسة وتحفيز رؤساء المصالح فيما بينهم لتطوير مستويات فعاليتهم وكفاءتهم لما هو أفضل، وبحسب وفق العلاقة التالية:

العائد على الاصول (ROA) = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / اجمالي الأصول

¹ محمد طيب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص ص 79-81.

² دحمان عزيز، مساهمة راس المال الفكري في اداء المؤسسة، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015، ص133.

ووفق هذا المؤشر يكون الأداء جيدا كلما ارتفعت النسبة، ومن مزايا هذا المؤشر انه سهل الفهم لا يمكن حسابه في لحظة زمنية معينة من نشاط المؤسسة، يمكن الاعتماد عليه في اختيار الاستثمارات وقياس مردوديتها وقياس الأداء الكلي من خلال النشاط الرئيسي للمؤسسة¹.

الفرع الثاني: المعايير الحديثة: وتمثل اهمها في:

1- القيمة الاقتصادية المضافة: أصبحت معايير القيمة الاقتصادية المضافة منها شاملا ومتكاملا في إعادة نظم الإدارة المالية بسبب قدرته الفائقة في ربط ارباح التشغيل بالمعدل الموزون لكلفة الأموال الكلية وقدرته الفائقة في توجيه ادارة شركات الاعمال نحو الاستعمال الفعال لرأس المال المستثمر².

تعرف القيمة الاقتصادية المضافة بأنها³: معيار للأداء المالي لتقدير الربح الحقيقي المرتبط بتعظيم ثروة المساهمين، والذي يمثل الفرق بين الربح التشغيلي الصافي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المملوك والمقترض.

ويعرف (Castillo) القيمة الاقتصادية المضافة بأنها: المنهج الذي يمكن مؤسسات الاعمال من تحسين الارباح المتحققة من الاستثمارات المتاحة لديها وفي قياس الناتج الاقتصادي لحملة الاسهم، وهي المعيار الذي من خلاله يتم تعظيم ثروة الملاك ويلقى الضوء على سلوك الافراد داخل هيكل تنظيم المؤسسة وبطريقة يمكن من خلالها تعظيم ثروة الملاك.

وتكمن أهمية القيمة الاقتصادية المضافة كونها⁴:

- مقياس حقيقي للأداء المالي والاداري؛
- معيار لقياس النمو الحقيقي لربحية المؤسسة في الأجل الطويل؛
- مؤشر حقيقي لتعظيم سعر السهم في السوق؛
- وسيلة لسد الفجوات التي تحدثها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها؛
- يسمح تطبيق هذا المعيار أن تكون كل القرارات المالية منمذجة ومقيمة بقيمتها الحقيقية. ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية⁵:

¹ دحماني عزيز، مرجع سابق، ص 132.

² حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، ط 2، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص 16.

³ مولود مليكاوي، الاستراتيجية والتسيير المالي، ط 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 2.

⁴ محمد نجيب ديايش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الاداء المالي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي: 5-6/09/2013.

⁵ صليحة غريب، دور المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب الكبير BATISUD (2009-2012)، مذكرة ماستر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص 17.

القيمة الاقتصادية المضافة = النتيجة قبل الفوائد وبعد الضرائب - مكافأة الأموال

أو

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة - تكلفة رأس المال * رأس المال

2- القيمة السوقية المضافة: وهي المعيار الثاني المستعمل كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تعرف على أنها: الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر بها من قبل الملاك والمقرضين.

كما تعرف القيمة السوقية المضافة بأنها¹: الفارق بين القيمة السوقية للمؤسسة والقيمة الدفترية للأسهم ووفقا (Stern & Stewart) إذا كانت القيمة السوقية الكلية للمؤسسة أكبر من قيمة رأس المال المستثمر فيها فبذلك تكون المؤسسة قد تمكنت من خلق قيمة للمساهمين، أما إذا كانت القيمة السوقية للمؤسسة أقل من رأس المال المستثمر فان المؤسسة تكون قد دمرت القيمة للمستثمر.

وتكمن أهمية هذا المعيار في تلخيص الأداء الإداري للمؤسسة ويوضح مدى نجاحها في توزيع وإدارة الاستثمار لمواردها المحددة والنادرة من أجل تعظيم ثروة الملاك². ويتم حسابها بإحدى الطرق التالية³:

أ- طريقة الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية:

وحسب هذه الطريقة فان القيمة السوقية المضافة تمثل الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق الملكية.

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية للأسهم - القيمة الدفترية لحقوق الملكية للحقوق

ب- طريقة خصم القيمة الاقتصادية المضافة المستقبلية للشركة:

وفق هذه الطريقة فان القيمة السوقية المضافة ما هي الا القيمة الحالية للقيمة الاقتصادية المضافة للشركة والمتوقعة من خلال عمرها الانتاجي، بمعنى آخر في خصم للتدفق الناتج عن القيمة الاقتصادية المضافة للمؤسسة خلال الزمن.

القيمة السوقية المضافة = القيمة الحالية لكل القيم الاقتصادية المضافة المستقبلية

ج- طريقة الفرق بين القيمة السوقية الكلية للشركاء ورأس المال المستثمر:

وفق هذه الطريقة تحسب القيمة السوقية المضافة وفق العلاقة التالية:

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية الكلية للشركاء - رأس المال المستثمر

¹ مولود مليكاوي، مرجع سابق، ص 54.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 17.

³ المرجع نفسه، ص 181.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لرأس المال الفكري

أصبح رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة المورد الاستراتيجي لثروة المنظمة ونجاحها في ظل شدة المنافسة، هذه الأخيرة التي ستسمح بتوظيف مهارات وخبرات الأفراد من أجل تعزيز الميزة التنافسية وخلق القيمة، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم رأس المال الفكري ومراحل تطوره، خصائصه، أهميته ومختلف المفاهيم والأسس النظرية المتعلقة بالمصطلح من خلال المطالب التي سيتم التطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة رأس المال الفكري، ومفهومه، والتميز بينه وبين رأس المال المادي

يعتبر موضوع رأس المال الفكري من المفاهيم الحديثة في الفكر الإداري، وقد بدأ الاهتمام به خاصة في فترة التسعينات، ولم يوجد أي اتفاق حول مفهوم واحد وواضح له، لذلك نستعرض فيما يلي مراحل تطوره واستكشافه، المفاهيم التي أعطيت له وتحاول تحديد نقاط التمييز بينه وبين رأس المال المادي.

الفرع الأول: نشأة رأس المال الفكري.

ركزت الإدارة الحديثة على الموجودات الفكرية أو غير الملموسة، إلى جانب الموجودات المادية، لأنها أدركت أن ثروة المنظمة تكمن في موجوداتها الفكرية، وقد ظهر هذا المفهوم في تسعينات القرن الماضي، وأصبح بمثابة الثروة الحقيقية للمنظمة المنافسة والناجحة بدل المصادر المادية، لكن هذا لا يعني أن مفهوم رأس المال الفكري لم يكن موجود قبل تسعينات القرن الماضي، ولكن ما نقصده أنه لم يكن قيد البحث، وكان يعرف باسم (شهرة المحل) ويتضمن كل الموجودات غير الملموسة للمنظمة ويظهر في ميزانيتها.

وقد تأخر التعامل مع رأس المال الفكري حتى التسعينات من القرن الماضي لسببين رئيسيين هما¹:

أولاً - أنه أثري غير ملموس صعب القياس والتقييم، ولم يكن ينظر إليه كرأس مال حقيقي لعقود طويلة باستثناء حالات قليلة لم يكن بالإمكان تجاهلها، وهي تدر أرباحاً وثروة واضحة كما هو الحال في براءات الاختراع، وحقوق المؤلف والملكية الفكرية، والعلامة التجارية (شهرة المحل).

ثانياً - أن النظم المحاسبية في المنظمات نظرت إليه على أنه تكاليف قصيرة الأجل على الرغم من أنه يجب النظر إليه على أنه استثمار مهم.

ولقد حدد "العزري وصالح" ثلاثة مراحل مهدت لظهور رأس المال الفكري، وساهمت في تطوير مفهومه وهي كالتالي²:

المرحلة الأولى: البداية وتوجهات الاهتمام بالقابليات البشرية.

أكد الاقتصادي (Petty William) في القرن السابع عشر على فكرة اختلاف نوعية العمالة وطرح موضوع قيمة العاملين في حساب الثروة بطريقة إحصائية، وشكلت هذه الفكرة فيما بعد ما يعرف برأس المال

¹ عمر أحمد همشري، إدارة المعرفة الطريق إلى التميز والريادة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 240.

² سعد علي العزري، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 157-165.

الفكري، إضافة إلى أن (Adam Smith) أكد في كتابه (ثروة الأمم) تأثير العملية الإنتاجية وجودة المخرجات بمهارات العاملين، بعدها أكد الاقتصادي (Alfred Marshall) على أهمية الاستثمار في البشر بقوله: "إن أئمن ضروب رأس المال، هو ما يستثمر في البشر". وذلك لأن رأس المال البشري لا يخضع لقانون المنفعة المتناقصة، بل إن منفعته وإنتاجيته تزداد بزيادة معدل الخبرة والمهارة، وفي عام 1906 ظهر الأساس الفعلي لنظرية رأس المال البشري على يد الاقتصادي (Irving Fisher) وذلك عندما أدخل رأس المال البشري في مفهوم رأس المال العام.

وعند نهاية الخمسينات توسع (Schultz & Mincer) بنظرية رأس المال البشري من خلال النظر إليه على أنه مستقل عن رأس المال التقليدي، أما مرحلة الستينات إلى نهاية السبعينات فقد عرفت فيها نظرية رأس المال البشري تطوراً كبيراً فيما يخص فهم السلوك الإنساني بشكل أكثر وضوحاً. ومما سبق يتضح أن الفترة من القرن السابع عشر إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي أثارت الانتباه إلى أهمية رأس المال البشري والفكري، وضرورة دراسته بوصفه عاملاً مكملاً لرأس المال التقليدي، وبالتالي فإن موضوع رأس المال البشري كان بمثابة نقطة الارتكاز لدراسة موضوع رأس المال الفكري.

المرحلة الثانية: تلميحات المفهوم وتوجهات الاهتمام بالقابلية الذهنية.

في مطلع ثمانينات القرن العشرين، تشكلت قناعة كبيرة لدى المديرين والأكاديميين أن الموجودات غير الملموسة وخاصة رأس المال الفكري هو في الغالب سر نجاح المنظمات التي تمتلكها، وتحقيقها للعوائد، واليوم حل رأس المال الفكري محل الموجودات الطبيعية والنقد والاستثمارات الثابتة، وفي عام 1986 قام (David Teece) من جامعة كاليفورنيا بكتابة مقالة معنونة بـ (الإفادة من الإبداع التكنولوجي) وحدد فيها خطوات استخراج القيمة من الإبداع، كما قام (Sullivan Patrick) عام 1989 بإنشاء نشاط استشاري لأول مرة قابل للتطبيق ويبين للمستفيد كيفية خلق القيمة انطلاقاً من الإبداع.

من خلال ما سبق يظهر أن هذه المرحلة ركزت على دور وأهمية الموجودات غير الملموسة في بقاء واستمرارية المنظمات، وظهور مفهوم جديد عام 1991 هو "رأس المال الفكري" الذي يركز على الاهتمام بالقابليات الذهنية الموجودة لدى أفراد المنظمة.

المرحلة الثالثة: تكثيف الجهود البحثية وولادة النظرية.

منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي بدأ البحث حول موضوع رأس المال الفكري يعرف تزايداً ملحوظاً، ففي عام 1995 تم عقد اجتماع لممثلي المنظمات الفاعلة في استخراج القيمة من موجوداتها غير الملموسة وكان تحت عنوان (إدارة رأس المال الفكري) وتضمن جدول أعماله ضرورة الاتفاق على مفهوم موحد لرأس المال الفكري، وتحديد مكوناته الأساسية وكيفية استخراج القيمة منه.

وفي عام 1999 انعقدت الندوة الدولية لرأس المال الفكري في أمستردام، وتركزت جهودها حول مناقشة أهداف رأس المال الفكري، طرق قياسه وأبعاده ومستوياته، ونتج عنها صياغة ووصف طرق لقياسه وكيفية تطبيقها، إضافة إلى مزايا وعيوب كل طريقة، كما انعقد مؤتمر حول رأس المال الفكري في 2001 بكندا، وفي 2003 بنيويورك، أما في العراق فقد كانت أول دراسة نظرية تحليلية هي دراسة "العزّي" بعنوان: رأس المال الفكري "الثروة الحقيقية لمنظمات أعمال القرن الحادي والعشرين" وقد ركزت على بيان مفهوم رأس المال الفكري ومتطلبات صناعته.

نستنتج مما سبق أن الجهود تركزت على إيجاد نظرية لرأس المال الفكري حيث وضعت لها فرضيات كالتالي¹:

- قيمة رأس المال الفكري كموجود غير ملموس يتجاوز قيمة الموجودات الملموسة بعدة مرات؛
- رأس المال الفكري هو المادة الأم التي تتولد منها النتائج المالية؛
- المقياس المالي لرأس المال الفكري يمثل الفرق بين القيمة الدفترية للشركة والقيمة السوقية لها؛
- رأس المال الفكري يعد أداة تحليل استراتيجي؛
- رأس المال الفكري تراكم يزيد من إنتاجية المنظمة.

وحددت مبادئ هذه النظرية فيما يأتي:

✓ **حركية المفهوم:** مفهوم رأس المال الفكري مفهوم غير ثابت بل حركي ومتجدد لأنه قوة فاعلة للتكيف مع تغيرات البيئة.

✓ **الأداء الواقعي:** تبرز نتائج رأس المال الفكري من خلال الأداء الفعلي.

✓ **الالتزام الحقيقي:** دور رأس المال الفكري الجوهرى هو الالتزام العالى في الأداء والإبداع والتجديد.

✓ **تكامل المقومات:** رأس المال الفكري وحدة متكاملة ذات تفاعل مستمر ولا يجوز تجزئته على مكوناته الأساسية

✓ **الفائدة المتعددة:** يمكن الاستفادة من رأس المال الفكري في مراحل وعمليات مختلفة في نفس الوقت.

✓ **التقويم والقياس:** أي توليد وخلق القيمة للمنظمة يعتمد على القياس والتقويم المستمر.

يتضح مما سبق أن الآراء اختلفت وتعددت حول الفترة الزمنية التي ظهر فيها المصطلح، وذلك بسبب اختلاف نظرهم للموضوع وإلى طبيعة المشكلات المتعلقة به، إضافة إلى اختلاف طريقة التحليل وعمقها.

الفرع الثاني: مفهوم رأس المال الفكري

لقد تعددت وجهات النظر حول تحديد دلالة لمفهوم رأس المال الفكري باعتباره أحد المفاهيم الحديثة التي ظهرت مع ظهور اقتصاد المعرفة وإدارتها، حيث يراه البعض على أنه قدر من المعرفة يتوافر لدى بعض

¹ سعد علي العزّي، أحمد علي صالح، مرجع سابق، ص 165، 166.

العاملين بالمنظمة، بينما ينظر إليه آخرون على أنه مزيج من القدرات والمهارات التي يتمتع بها العاملين في المنظمة، في حين يراه فريق ثالث على أنه نشاط بعض الأفراد في إحداث تطوير ورفع للقيمة المضافة للمنظمة¹. فقد عرفه توماس ستيوارت (Thomas Stewart) بأنه "المعرفة الفكرية، المعلومات، الملكية الفكرية، والخبرة التي يمكن وضعها في الاستخدام لتنشئ الثروة"²، والناظر إلى هذا التعريف يرى أن الباحث ذكر مكونين لرأس المال الفكري وهما رأس المال البشري بقوله المعرفة الفكرية والخبرة، ورأس المال الهيكلي بذكره المعلومات والملكية الفكرية.

أما تعريف "جمعية إدارة رأس المال الفكري" لهذا المصطلح فقد تمثل في أنه "المعرفة التي يمكن تحويلها إلى ربح"³، أي أن الجمعية في تعريفها أوضحت بأن العناصر الرئيسية المكونة لرأس المال الفكري تتمثل في الموارد البشرية والمعرفة المنسقة والمجمعة والتي يطلق عليها الأصول الفكرية. ويرى "العززي ونعمة" أن رأس المال الفكري هو "المقدرة العقلية على توليد الأفكار الجديدة والمناسبة، القابلة للتنفيذ، والتي تتمتع بمستوى عال من الجودة، وتمتلك القدرة على تحقيق التكامل بين المكونات المختلفة للوصول إلى الأهداف المنشودة"⁴.

أما "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) فقد عرفت أنه "القيمة الاقتصادية لفئتين من الأصول غير الملموسة لشركة معينة، والتي تتمثل في كل من رأس المال الهيكلي أو التنظيمي ورأس المال البشري"⁵، وضمن هذا التعريف تم حصر مفهوم رأس المال الفكري في مكونين أساسيين وهما رأس المال البشري ورأس المال التنظيمي للمنظمة.

ولقد نظر "العززي وصالح" إلى رأس المال الفكري كعلاقة تفاعلية بين مجموعة من العاملين ذوي الكفاءات، وهو ما جاء ضمن تعريفهم الذي يرى بأن رأس المال الفكري هو "مجموعة من العاملين يمتلكون قدرات عقلية، عناصرها (معرفة، مهارة، خبرة، قيم) يمكن توظيفها واستثمارها في زيادة المساهمات الفكرية

¹ الهاللي الشريبي الهاللي، إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتميمته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، مجلة بحوث التربية النوعية، عدد 22، جامعة المنصورة، 2011، ص20.

² ستيوارت توماس، رأس المال الفكري: ثروة المنظمات الجديدة، مجلة كتب المدير ورجل الأعمال، إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي شعاع، السنة الخامسة، العدد 19، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1997، ص18.

* جمعية إدارة رأس المال الفكري مكونة من إثني عشر شركة عالمية، تعمل في مجال استخلاص الربح من رأس مالها الفكري، عقدت اجتماعها الأول في جانفي 1995، وذلك بهدف تبادل المعلومات ووجهات النظر حول استخلاص القيمة من الأصول غير الملموسة.

³ رشا الغول، الحاسبة عن رأس المال الفكري: التنظير العلمي والتطبيق العملي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص14.

⁴ سعد العززي، نعم حسين نعمة، رأس المال الفكري مفاهيم ومداحل، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، السنة الثالثة، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص33.

* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تأسست عام 1960 من الدول الرأسمالية في أوروبا وأسيا وأمريكا الشمالية وأستراليا، وقد شكلت فريق عمل للمعايير الحاسبية وقامت بإجراء دراسة للممارسات الحاسبية في الدول الأعضاء لتحديد مدى اختلافها ونطاق اتساقها.

⁵ نبال أحمد الجندي، قياس وتقييم رأس المال الفكري أحد المتطلبات الأساسية لتحديد قيمة المنشأة-نموذج مقترح، مجلة الحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد 65، 2005، ص118.

لتحسين أداء عمليات الشركات، وتطوير مساحة إبداعها بشكل يحقق لها علاقات فاعلة مع جميع الأطراف المتعاملة معها، ويجعل فرق قيمتها السوقية عن الدفترية كبير¹.

أما "صالح" فتناوله من خلال انه "نخبة من العاملين تستطيع انتاج الأفكار الجديدة التي من خلالها تستطيع المنظمة ان توسع حصتها في السوق وتعظم نقاط قوتها في مواقع قادرة على اقتناص الفرصة المناسبة"².

تجدر الإشارة هنا الى ان رأس المال الفكري يتكون من عناصر غير محددة العدد لأنها تتعلق أساسا بمفاهيم ذات معاني متعددة و متنوعة مثل (القدرة، المهارة، القوة الذهنية، الابداع، التعلم، الموجودات غير الملموسة، ونوع معين من المعرفة) وهذه المفاهيم متغيرة بتغير مجال العمل والنشاط، وتغير طبيعة المنظمات التي ينتمي اليها الاشخاص الذين يتمتعون بتلك الصفات، وهي تستوعب المزيد من الاضافة والتغير في المفاهيم³.

وأن العديد من الكتاب والممارسين والباحثين اعتبروا رأس المال الفكري والأصول الفكرية والأصول غير الملموسة مترادفة. فالمحاسبون يميلون لاستخدام الأصول اللاملموسة، والاقتصاديون يفضلون استخدام موارد او أصول المعرفة، في حين أن الإداريين يفضلون استخدام رأس المال الفكري⁴.

على ضوء ما تقدم يمكننا تعريف رأس المال الفكري على أنه "مجموع العاملين المتميزين الذين يمتلكون القوة الذهنية والمعرفة المتميزة والخبرة، والمتواجدين في جميع الهياكل التنظيمية والقادرين على تقديم أفكار وابتكارات أو أي شيء مميز يؤدي إلى إنتاج أساليب وطرق جديدة، تهدف الى إحداث وتطوير ورفع للقيمة المضافة للمنظمة ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية مستدامة، للوصول الى الأهداف المنشودة للمنظمة".

الفرع الثالث: التمييز بين رأس المال الفكري ورأس المال المادي

لابد من تمييزه عن رأس المال المادي (التقليدي)، فهذا الأخير يعني الموارد التي تظهر في ميزانية المنظمة كالعقارات والتجهيزات والمخزونات، وفيما يلي الجدول يوضح طبيعة الاختلاف بين كل من رأس المال الفكري والمادي.

¹ سعد علي العتري، أحمد علي صالح، مرجع سابق، ص171.

² محيا بن خلف المطيري، إدارة راس المال الفكري وتنميته بالتعليم الجامعي في ضوء التحولات المعاصرة، أطروحة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2007، ص124.

³ محيا بن خلف المطيري، مرجع سابق، ص128.

⁴ رزقي محمد، تحليل تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة: دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص46.

الجدول رقم (01): مقارنة بين رأس المال الفكري والمادي

البيانات	رأس المال المادي	رأس المال الفكري
الميزة الأساسية	مادي ملموس	غير ملموس
مواقع التواجد	ضمن البيئة الداخلية للشركات	في عقول العاملين بالشركة
النماذج المماثلة	الآلات ، المعدات ، المباني	أفكار الافراد ذوو المعارف والخبرات
القيمة	متناقصة بالاندثار	متزايدة بالابتكار
نمط تكوين الثروة	بالاستخدام المادي	بالابتكار
المستخدمون له	العمل الفصلي	العمل المعرفي
الزمن	له عمر إنتاجي وتناقص بالطاقة	له عمر مع تزايد القدرات الإبداعية
الواقع التشغيلي	يتوقف عند حدوث المشاكل	يتوقف عند حلول المشاكل
الوظيفة	يعبر عن أحداث	يعبر عن عمليات
الزمن	يرتكز على الماضي فقط	يتوجه نحو المستقبل
المحتوى	هو تكلفة	ذو قيمة
الطبيعة	نقدي	غير مالي
الديمومة	وقتي	مستمر
الاستعمال	ينقص ويستهلك	يزيد بالاستعمال
تشكيلات القيمة	يرتبط بسلسلة القيمة	يرتبط بشبكات القيمة
النوعية/الكمية	كمي	نوعي

المصدر :

- الخفاف هيثم قاسم، المعالجات اخصائية لمشاكل القياس والإفصاح عن رأس المال الفكري، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2006، ص 156 .
- سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة: المفاهيم والنظم والتقنيات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 276.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص ومكونات رأس المال الفكري

تزداد أهمية رأس المال الفكري في الوقت الراهن خاصة مع تزايد التحديات التي تفرضها العولمة على المنظمات لتطوير وتنمية كفاءات ومهارات عاملها، لذلك وجب على المنظمة أن تدرك جيداً كيفية استغلال هذه الخصائص الهامة من أجل بناء قاعدة فكرية قوية تستطيع من خلالها مواجهة المنافسة الشديدة في بيئة الأعمال، لذلك سنتناول فيما يأتي أهمية رأس المال الفكري، خصائصه ومكوناته.

الفرع الاول: أهمية رأس المال الفكري.

تنبثق أهمية رأس المال الفكري من كونه يمثل أهم مصادر الثروة ودعائم القوة في المؤسسة، والاهتمام برأس المال الفكري يعد قضية تفرضها طبيعة التحدي العلمي والتقني في الوقت الحاضر، فالقدرات الفكرية المتطورة هي أهم الأسلحة التي تعتمد عليها الدول في الصراعات العالمية الراهنة¹. ويمكن بلورت أهمية رأس المال الفكري في ما يلي²:

✓ يعد رأس المال الفكري السلاح الأساس للمؤسسة في عالم اليوم، لأن الموجودات الفكرية تمثل القوة الخفية التي تضمن البقاء للمؤسسة، وهذا ما أكدته (Stewart) فقد بين أن ثلثي المؤسسات المدرجة في قائمة المؤسسات الثرية البالغ عددها (500) في سنة 1954، قد اختفت أو لم تعد كبيرة كما كانت. وبين عام 1979 و عام 1994 فإن عدد الأشخاص المستخدمين في أكبر المؤسسات الأمريكية تراجع بنسبة الثلث من (16.2 مليون) إلى (11.6 مليون) عامل. وحل محل هذه المؤسسات الضخمة، مؤسسات صغيرة معتمدة على الموجودات المعرفية أكثر من اعتمادها على الموجودات المادية الأخرى، وابتسط مثال على ذلك مؤسسة Nike للأحذية التي لا تصنع الأحذية ويقتصر عملها على البحث والتطوير ووضع التصميم والتسويق وتقديم الخدمات المعرفية التي تحقق (334 ألف دولار) مبيعات لكل مستخدم مقابل (242 ألف دولار) مبيعات لكل مستخدم في المؤسسات الغنية.

✓ يكون رأس المال الفكري مصدر توليد ثروة للمؤسسة، وثلاثة أرباع القيمة المضافة تشتق من المعرفة، والتعلم ينتج عنه قوة في الربح، إذ أن الافراد الذين أكملوا دراساتهم العليا يكون لهم دخل يزيد بنسبة 130% عن أقرانهم الذين لم يكملوا الدراسات، كما أن المصرف الكندي للتجارة CIBC استنتج أن الموجودات غير الملموسة مثل برامج المعرفة في مؤسسة مايكروسوفت، تكون أفضل في مجازفة الائتمان من الموجودات الملموسة مثل أبنية تكساس للتبضع.

✓ رأس المال الفكري قادر على توليد ثروة خيالية من خلال قدرته على تسجيل براءات الاختراع، وهذا ما أكدته بحوث مؤتمر إدارة رأس المال الفكري ICM الذي عقد في نيويورك في حزيران 2000. أوهم ما قيل في المؤتمر إن مؤسسة IBM تستلم أكثر من بليون دولار سنوياً كعائد لبراءات الاختراع.

✓ يعد رأس المال الفكري في المؤسسة بمثابة ميزة تنافسية، وهذا ما دعي (Jerome Adanes) المدير الرئيس للتعليم في مؤسسة Shell النفطية بالقول " نحن ملتزمون لأن نصبح مؤسسة متعلمة ونعتقد أن الميزة التنافسية تكمن في قابلية المستخدمين على التعلم بشكل أسرع ". وعلى هذا الأساس فإن مؤسسة Gemini

¹ بلعجوز حسين، خرخاش سامية، أهمية القياس الحاسبي لرأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: إدارة المعرفة والفاعلية الاقتصادية لجامعة باتنة، الجزائر، 2008، ص06.

² حسين عجلان حسين، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص129.

الاستشارية والمتخصصة بإعادة هندسة محطات توليد الكهرباء، تقضي من ثلاثة إلى ستة أشهر في الاستشارة، لأنها تؤمن أن المشاركة في رأس المال الفكري يعد ميزة تنافسية.

✓ يمثل رأس المال الفكري كتراً مدفوناً يحتاج إلى من يبحث عنه، واستخراجه للوجود والممارسة، ويعد أحد أساليب استخراجها هو إدارة المعرفة وتوزيعها، ويؤيد (Stewart) ذلك بقوله: "إن الفكر الموجود في المؤسسة يصبح رأس مالاً فكرياً عندما يمكن نشره للقيام بشيء لا يمكن إجراءه، لأن رأس المال الفكري يحوي معرفة مفيدة". ويحذر (Brooking) من نتائج عدم نشر المعرفة، من خلال قوله: "إن المعرفة بوصفها موجودات في المؤسسة غالباً ما تغفل وبالتالي لا تنشر، ليس بسبب إخفاق المدراء في التفكير بأعمالهم، وإنما السبب يكمن في أنهم لا يحولون المعرفة إلى رأس مال في مؤسساتهم ولا يعززون القدرات العقلية التي تبني وتحافظ على العمل".

الفرع الثاني: خصائص رأس المال الفكري.

انطلاقاً من مختلف الأدبيات التي تناولت موضوع رأس المال الفكري اتضح له مجموعة من

الخصائص الآتية¹:

- رأس مال غير محسوس؛
 - صعوبة قياسه بدقة؛
 - يتزايد بالاستخدام والاستعمال؛
 - يميل إلى الاستقلالية في العمل؛
 - يتعد في تعامله عن الروتينية؛
 - يقدم الأفكار البناءة؛
 - لديه مجموعة من الخبرات والمهارات المتميزة، والفريدة؛
 - يميل رأس المال الفكري إلى المرونة وعدم الجمود؛
 - يسعى إلى التجديد والتطوير؛
- كما حدد "أيمن عبد الفتاح 2010" مجموعة خصائص رأس المال الفكري على النحو التالي²:

1- الخصائص التنظيمية: وترتبط بيئة المنظمة التي تتضمن:

- تواجد رأس المال الفكري في جميع المستويات الاستراتيجية الإدارية؛
- المرونة في نوعية الهياكل والتي تساعد على التجديد المستمر من خلال الافراد؛
- البعد عن المركزية الإدارية بشكل كبير.

¹ حازم علي أحمد بدارنه، تصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية لأهمية رأس المال الفكري ودورهم في المحافظة عليه وتطويره، اطروحة دكتوراه في الفلسفة، تخصص أصول التربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2007، ص 38، 39.

² الهلالي الشريبي الهلالي، مرجع سابق، ص 23.

2- الخصائص المهنية: وترتبط بممارسة العناصر البشرية داخل التنظيم والتي تتضمن:

-امتلاك العديد من المهارات المهنية النادرة والخبرات المتراكمة بحيث يكون من الصعب استبدالهم؛
-التمتع بدرجة تعلم تنظيمي عالية.

3- الخصائص السلوكية والشخصية: وترتبط بالعنصر البشري وبنائه الذاتي، وتتضمن:

-يميل رأس المال الفكري على تحمل المخاطرة في بدء العمل بدرجة كبيرة ، والإقدام على الأعمال والأنشطة المجهولة التي تتسم بعدم التأكد.

-الاستفادة من خبرات الآخرين ، ومبادرته بتقديم الأفكار والمقترحات البناءة) الانفتاح على الخبرة(.

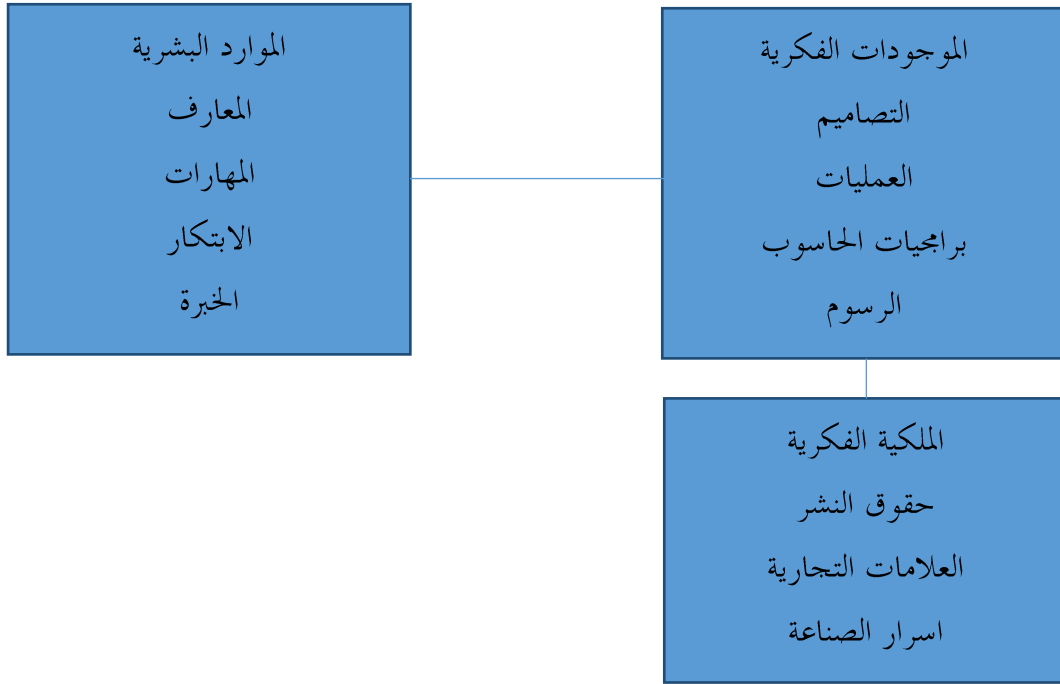
ما يمكن أن نستنتجه من كل ما سبق أن مفهوم رأس المال الفكري يتضمن خصائص عديدة من بينها القدرة العقلية ذات المستوى المعرفي العالي ولا يمكن أي كان، كما أنه أصول فكرية غير ملموسة، ولا ينشأ من فراغ بل يحتاج إلى بناء داخل المنظمة يمكن من استقطابه، صناعته، تطويره ثم المحافظة عليه، إضافة إلى أنه يمثل الفرق بين القيمة الدفترية للمنظمة والقيمة السوقية لها.

الفرع الثالث: مكونات رأس المال الفكري.

تعددت الآراء ووجهات النظر في تصنيف وتقسيم رأس المال الفكري إلى مكونات رئيسية قد تحوي كل منها عناصر فرعية، كما قد تشتمل تلك العناصر الفرعية على بنود أخرى منبثقة منها، وذلك وفقاً لأبعاد وجوانب مختلفة، وقد تكون طبقاً لأهداف محددة، وسوف يتم طرح بعضها من تلك التصنيفات وفقاً لآراء بعض الباحثين، وذلك للوقوف والإمام بأهم مكونات رأس المال الفكري وذلك على النحو التالي:

1-تصنيف (Davenport & Prusak): حيث قدما نموذجاً يبين فيه أن رأس المال الفكري يتألف من ثلاثة مكونات رئيسية هي: الموارد البشرية، الموجودات الفكرية، الملكية الفكرية، كما يوضحها الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): مكونات رأس المال الفكري (على وفق نظرة Davenport & Prusak)



المصدر: سعد علي العتري، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص32.

الملاحظ من الشكل السابق هو عملية تحويل الموارد البشرية (المعارف والمهارات والخبرات) إلى موجودات فكرية (المعرفة المدونة في السجلات والتقارير الأرشيفية أو التي تدخل في الحاسوب)، وهي تمثل مصدر الابتكار الذي تتاجر به المنظمة والملكية الفكرية وهي الموجودات الفكرية التي يمكن حمايتها قانونياً.

2- تصنيف بروكنج (Brooking, A 1996): حيث يقسم رأس المال الفكري إلى أربعة عناصر تشمل¹:

- أصول السوق : وتشمل جميع الجوانب غير الملموسة المرتبطة بالسوق مثل : الماركات، العملاء، منافذ التوزيع، الطلبات المتراكمة.

- الأصول البشرية : وهي الخبرات المتراكمة وقدرات الابتكار، وحل المشاكل وقدرة الأفراد على الأداء في مواقف معينة مثل فرق العمل أو العمل تحت ضغط.

- أصول الملكية الفكرية : وتشمل الأسرار والعلاقات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق التعليم والمعرفة.

- أصول البنية التحتية : وتتضمن جميع العناصر التي تحدد طريقة عمل المنظمة مثل : ثقافة المنظمة، وطرق تقييم الخطر، أساليب إدارة قوة البيع، الهيكل المالي، قواعد بيانات العملاء، نظم الاتصال.

¹ الهلالي الشريبي الهلالي، مرجع سابق، ص25 .

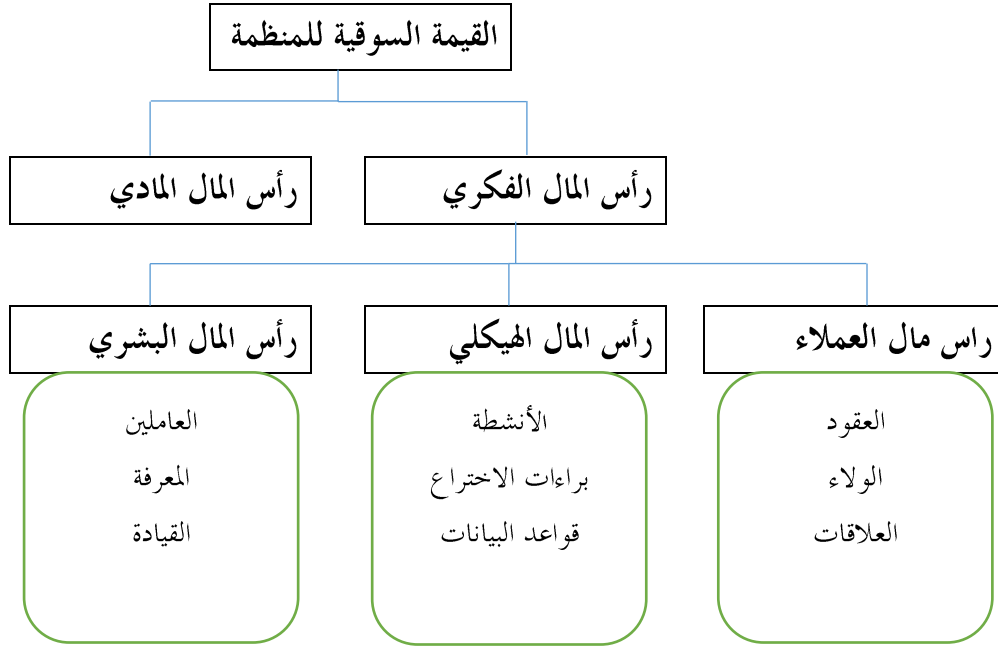
3- تصنيف (Edvinsson and Malone, 1997): حيث نظر إلى أن رأس المال الفكري يتكون من ثلاثة أقسام¹:

- رأس المال البشري : والمتمثل في كفاءات العاملين والخبرات المتراكمة لديهم.
- رأس المال التنظيمي : ويتمثل في البرامج والسياسات التي تقوم بها المنظمة والتي تصب في رأس المال الفكري.

- رأس المال العميل : ويتمثل في علاقة المنظمة مع العملاء والموردين والمنظمات التجارية.

4- تصنيف (Stewart 1997): من خلال استقراء الفكر المحاسبي المتعلق برأس المال الفكري ، وأيضا ذو العلاقة، تبين أن هذا التصنيف هو الأكثر شيوعا، وذلك لأنه يتسم بالوضوح وسهولة تتبع العناصر المكونة لتقسيمات رأس المال الفكري، حيث يتكون رأس المال الفكري من ثلاثة مكونات رئيسية تتمثل في رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي إضافة إلى رأس مال العملاء²، ويمكن توضيح هذا التصنيف من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (03): مكونات رأس المال الفكري من وجه نظر (Stewart)



المصدر: رشا الغول، المحاسبة عن رأس المال الفكري: التنظير العلمي والتطبيق العملي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص 78.

¹ عبد الله بن صالح، سحنون بونعجة، أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري من منظور معايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن أشغال المنتدى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الإقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي بالشفل، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011، ص 05.

² رشا الغول، المحاسبة عن رأس المال الفكري: التنظير العلمي والتطبيق العملي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص 77.

5- تصنيف (Sveiby1998 & Xera 2001): فمن وجهة نظرهما يتم تقسيم رأس المال الفكري وفقاً للمكونات الداخلية والخارجية كما يلي¹:

– رأس المال الداخلي : ويتضمن الأنظمة والعمليات وتكنولوجيات المعلومات، وبراءات الاختراع، وحقوق النشر، العلامات التجارية، الأصول المحولة، فلسفة الإدارة، ثقافة المنظمة، إدارة العمليات، نظم المعلومات، نظام الانترنت، العلاقات المالية.

– رأس المال الخارجي : ويتضمن التحالفات والعلاقات مع العملاء، الشركاء والموردون والمستثمرون، التعويضات، حصة السوق، رضا العملاء، قنوات التوزيع، الاتفاقيات والتراخيص، عقود المفاضلة واتفاقيات الامتياز، معايير الجودة، وكل ما يتعلق بالتميز والسمعة.

– رأس المال البشري : المتضمن القدرات والمعارف والمهارات والتعليم، والمؤهلات والتطوير الوظيفي، روح المبادرة والابتكار، القدرة على مواجهة التغييرات والبرامج التدريبية، النشاط الثقافي، الخبرات الفردية والجماعية، قدرات حل المشكلات لدى الأفراد في المنظمة.

6- تصنيف (Meritum, 2002): قد توسعت في فئة رأس مال العلاقات حيث لم يقصره على علاقات المنشأة بالعملاء فقط ولكن كل الأطراف المرتبطة بالعلاقات الخارجية للمنشأة، وقسم رأس المال الفكري إلى²:

– رأس المال البشري : وهو إجمالي المعرفة والمهارات والخبرات سواء كانت هذه المعرفة عامة أو متميزة ومتفردة مثل الابتكار والإبداع.

– رأس مال العلاقات : ويعرف بأنه جميع الموارد المتعلقة بالعلاقات الخارجية للمنشأة مثل العلاقة مع العملاء والموردين والشركاء في البحوث والتطوير وعلاقة المنشأة مع بعض الأطراف المستفيدة (مثل المساهمين والدائنين... الخ).

– رأس المال الهيكلي : ويعرف بأنه المعرفة التي تتكون نتيجة للإجراءات التنظيمية والثقافة وقواعد البيانات ويعبر عنها بالمرونة التنظيمية وخدمة التوثيق بالمنشأة والاستخدام العام لتكنولوجيا المعلومات. وهو نفس التصنيف الذي جاءت به دراسة (Huafang,2008).

7- تصنيف (Ross et al, 2004): هذان الكاتبان وضعوا المعادلات التالية لتوضيح تقسيمهما لمكونات رأس المال الفكري، حيث³:

رأس المال الفكري = رأس المال البشري + رأس المال الهيكلي.

¹ الهاللي الشربيني الهاللي، مرجع سابق، ص25.

² محمد محسن عوض مقلد، نحو إطار مقترح لقياس رأس المال الفكري بمكاتب المحاسبة والمراجعة، بحث تأهيلي دكتوراه محاسبة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، مصر، 2010، ص06.

³ عاطف جابر طه عبد الرحيم، أثر إدارة رأس المال الفكري على التوجه بالسوق في الشركات المصرية، دراسة ميدانية تطبيقية على مجموعة من الشركات المصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد 10، جامعة البصرة، بغداد، 2013، ص09.

رأس المال الهيكلي = رأس المال الزبوني + رأس المال التنظيمي.

رأس المال التنظيمي = رأس المال الابتكاري + رأس مال العملي.

8- تصنيف (Shao-chic et al.2008) : ويشترك هذا التصنيف مع تصنيف الاتحاد الدولي للمحاسبة

سنة 1998 (IFAC) ، حيث قسم رأس المال الفكري إلى ثلاثة أقسام¹:

- رأس المال البشري : والمتمثل في كفاءات العاملين والخبرات المتراكمة لديهم، حيث يدل على المعرفة الضمنية التي تتضمنها عقول الموظفين.

- رأس المال الهيكلي : ويتمثل في المعرفة التي يتم تأسيسها من خلال هيكل وعمليات وثقافة المنظمة.

- رأس مال العلاقات : ويتمثل في القيمة المحصلة من تعاملات المنظمة مع العملاء والموردين، أي أنه يمثل المعرفة التي تتضمن العلاقات مع البيئة الخارجية.

9- تصنيف (Kavida and Sivakumar, 2009) : حيث تم تصنيف رأس المال الفكري إلى

الآتي²:

- رأس المال البشري : ويتكون من المعرفة، المهارات، قدرات الموظفين لحل مشاكل الأعمال، ورأس المال هذا متلازم مع الموظفين، ولا يمكن للمنشأة من امتلاكه بل استغلاله.

- رأس المال الهيكلي : ويتكون من كل شيء في المنشأة مما يدعم الموظفين لأداء أعمالهم، مثل : المباني، الأجهزة، براءات الاختراع، العلامات التجارية، بالإضافة إلى صورة المنشأة ونظام المعلومات وملكية قواعد البيانات.

- رأس مال العملاء (العلاقات): ويتكون من قوة ولاء العملاء، إشباع العملاء، تكرار الأعمال، حساسية الأسعار، والتي تستخدم كمؤشر لرأس المال العمال.

وفي إطار تحديد مكونات رأس المال الفكري فان معظم الباحثين الذين تناولوا مكوناته متفقون حول المكونات الثلاثة التالية:

أ- رأس المال البشري: إن المفهوم البسيط لرأس المال البشري يعني تلك القدرات والامكانيات والخصائص والصفات المختلفة الكامنة في الافراد، والتي يمكن استغلالها لتحقيق الثروة من هذا المفهوم نجد أن الرأس المال البشري يرتبط أساسا بمدى قدرته على تحقيق الثروة.

¹ عاطف جابر طه عبد الرحيم، مرجع سابق، ص05 .

² بن نافلة قدور، مزريق عاشور، اقتصاد المعرفة موارده رأس المال الفكري وسلعه معلومات، مداخلة ضمن أشغال المنتدى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينية بن بوعلوي بالشلف، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011، ص09.

ويعد رأس المال البشري العنصر العام في رأس المال الفكري لكونه محرك الإبداع والمورد الحاسم للقيمة غير الملموسة في عمر المعرفة ويتمثل في القوى العاملة التي تمتلك القدرة، التفكير، التجديد والابتكار وذلك بفعل المعرفة الضمنية الكامنة في أذهان العاملين.

ب- رأس المال الهيكلي : وهو العمود الارتكازي لرأس المال البشري، بما في ذلك القدرات التنظيمية لمواجهة متطلبات السوق كما يتضمن نوعية نظم المعلومات التقنية وامكانية الوصول إليها، ورؤى الشركة، وقواعد المعلومات والتوثيق التنظيمي، وهو يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومادتها الصلبة، وتعتمد قيمته على مدى قدرته على تمكين المؤسسة من امتلاك وتحريك استخدام رأس المال البشري، أي معارف المؤسسة في خدمة أهدافها، إضافة إلى ذلك يعتبر رأس المال الهيكلي البنية التحتية الحاوية والمحفزة والساندة لرأس المال البشري، أي أنه كل الأشياء التي تدعم رأس المال البشري والتي تترك في موقع العمل حينما يغادر العاملون في نهاية يوم عملهم.

ج- رأس المال الزبوني (العلاقاتي) : إن رأس المال الزبوني يتمثل بالقيمة المشتقة من الزبائن الراضين ذوي الولاء، الموردين المعول عليهم، والمصادر الخارجية الأخرى التي تقدم قيمة مضافة جراء علاقتها المتميزة بها، وهناك دلائل وحجج كثيرة تؤكد ان العلاقات الزبونية أصبحت مصدرا ذا القيمة الأكبر، وهو يتمثل في قدرة المنظمة على تحقيق القيمة المضافة من علاقتها مع الزبائن، والنتائج عن رضا الزبائن وولائهم وحرص المنظمة على الاستجابة السريعة لشكاويهم وتطوير العلاقة مع الزبون، وكذلك رضا العاملين وولائهم فضلا عن رضا وولاء الأطراف الخارجية الأخرى المتعاملة مع المنظمة بما يحقق لها ميزة تنافسية.

المطلب الثالث: الاطار النظري لرأس المال الهيكلي

إذا كان رأس المال المالي هو الذي يصنع الوجود المادي لمنظمة وقيمتها الدفترية في القيود المحاسبية، فإن رأس المال الفكري هو الذي يصنع القيمة السوقية في السوق وهو الأكثر تأثيرا في صنع مكانة وسمعة المنظمة، وإن رأس المال الهيكلي هو الذي يجمع معرفتها الصريحة التي يتم الاحتفاظ بها في هياكل وأنظمة وإجراءات المنظمة.

فهو يمثل كل القيم التي تبقى في المنظمة من رأس المال الفكري عندما تطفئ الأعضاء فيها في آخر يوم العمل. ويشرح "هوسمان وجودمان" (Huseman and Goodrman) ذلك بالقول: إن رأس المال الهيكلي هو مجموعة السياسات وقواعد ومستودعات البيانات والأنظمة التي تبني وتتطور في المنظمة عبر الزمن لتمكين الأفراد على القيام بمهامهم في إنشاء المعرفة وتوليقاتها وتطوير منتجات وخدمات المنظمة.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص رأس المال الهيكلي

أولاً- مفهوم رأس المال الهيكلي:

يعرفه (Mazlan) بأنه "القدرات التنظيمية التي تمكن المنظمة من إنجاز أعمالها، ويشتمل على الهيكل التنظيمي، الإجراءات، قواعد البيانات، أنظمة المعلومات، شبكة الاتصالات، دليل إجراءات العمل للوظائف، العلامة التجارية وحقوق الملكية الفكرية"¹.

ويرى (Daun) أنه "الهيكل والعمليات والإجراءات التي تساعد على تحويل المعرفة الضمنية لدى العاملين بأسرع وقت ممكن إلى معرفة مرمزة تمتلكها المنظمة، وتكون قيمة رأس المال الهيكلي من خلال التكرار المستمر والاستخدام المبتكر للمعرفة المشتركة والخبرة"².

و يشير "مك إيلروي" (Mcelory) إلى رأس المال الهيكلي بالقول أنه: "كل الأشياء التي تدعم رأس المال البشري، لكنه يبقى في المنظمة عندما يترك الأفراد منظماتهم و يذهبون إلى بيوتهم"³.

و يعرف على أنه: " قدرة المنظمة على نقل و نشر و توظيف المعرفة و المهارة و الخبرة المتوفرة عند العاملين في المنظمة إلى الواقع الفعلي، أي إلى واقع إنتاجها و التي بحاجة إليها، و هذا النقل أو التوظيف و النشر يتم من خلال وجود هيكل تنظيمي ملائم و واضح الصلاحيات، و المسؤوليات و لدبه الكفاءة في تطبيق المعرفة و المهارة و الخبرة في المنظمة"⁴.

كما يعرف على أنه: "مجموعة من الاستراتيجيات و الهياكل و النظم و الإجراءات التي بمجموعها تتمكن المنظمة من إنتاج و تسليم المنتجات إلى الزبائن"⁵.

كما يعرف أيضا " يصنع معرفة الشركة الصريحة التي توجد عادة في هياكلها وأنظمتها وإجراءاتها، فهو يمثل كل قيم الشركة التي تتداولها داخليا"⁶.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن " رأس المال الهيكلي هو رأس المال الذي لا يمكن نقله من المنظمة إلى مكان آخر، سواء من طرف المديرين أو العاملين، ويتمثل في المعرفة التي يتم اكتسابها والاحتفاظ بها في هياكل وأنظمة وإجراءات المنظمة (قدرات المنظمة التنظيمية) المتمثلة في نظم المعلومات

¹ مصطفى رجب علي شعبان، رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية لشركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية جوال -دراسة حالة، رسالة ماجستير إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص52.

² نوال يونس محمد ومنى يونس سعيد، أثر رأس المال الفكري في تحسين الأداء التنظيمي: دراسة لآراء عينة من تدريسي المعهد التقني بالموصل، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، العدد ثلاثون، المجلد 8، 2012، ص98.

³ سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة، المفاهيم، النظم، التقنيات، عمان، الأردن، دار المنهج للنشر والتوزيع، 2007، ص224.

⁴ محمد دهان، محمد بوشريبة، نموذج لوحة قيادة رأس المال الفكري بين النظرية والتطبيق، بحث مقدم الى الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الاعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، يومي 13-14 ديسمبر، الجزائر، جامعة الشلف، 2011، ص8.

⁵ مؤيد محمد علي الفضل، العلاقة بين رأس المال الفكري وخلق القيمة، دراسة ميدانية على الصناعة المصرفية في دول الخليج العربي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، 2009، ص175.

⁶ عبد الستار حسن يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة الزيتونة الأردنية، 2005، ص8.

وبراءات الاختراع، وحقوق النشر والتأليف والعلامة التجارية، التي تمثل شخصية المنظمة وقيمتها وهويتها، أي هو كل ما يتبقى في المؤسسة بعد مغادرة العاملين".

ثانياً- مفاهيم مرتبطة برأس المال الهيكلي:

1- مفهوم المعرفة: هي حصيلة استخدام البيانات، و المعلومات، و التجربة التي يتم الحصول عليها عن طريق التعلم، و الممارسة وهي التي ستمكن من يملكها من التجاوب مع المستجدات التي تواجهه، و تجعله أكثر قدرة على الوصول إلى حلول أفضل للمشاكل التي تقع في مجال معرفته، و من خلالها يستطيع الإنسان تشخيص المشاكل، وتحديد بدائل لها و الوصول إلى حلول جيدة¹.

هي ناتج معالجة وتحليل وتنظيم المعلومات ، وهي الخبرة التي في رؤوس الأفراد والتي تستعمل لإنشاء قيمة مضافة في المؤسسة حتى تصبح رأسمالاً فكرياً لها².

2- مفهوم الميزة التنافسية : هي الوسيلة التي تستطيع المنظمة من خلالها التفوق على منافسيها عن طريق استغلال الفرص الخارجية، أو الحد من أثر التهديدات والذي سيؤهلها الى تحقيق مزايا عدة منها الحصول على هوامش مرتفعة، تطبيق أسعار جد منخفضة، الحصول على حصة سوقية اكبر واحتلال مكانة الصدارة في السوق والقطاع الذي تعمل فيه³.

ثالثاً- خصائص رأس المال الهيكلي:

يتميز رأس المال الهيكلي في المجال التشغيلي و العملياتي بما يلي⁴:

- ترسيخ أبعاد هذا المكون في تحقيق التفوق التشغيلي من خلال تحسين العمليات التشغيلية اللوجستية الهادفة، إلى تحقيق النوعية العالية بالكلفة المنخفضة وتقليص زمن دورة العمليات الداخلية، والاستفادة القصوى من طاقة الموجودات المادية والإدارية.
- إمكانية الاستفادة من هذا المورد في تحسين تدفق الإنتاج بسرعة دون أي عطلات، أو إسراف في استخدامه من خلال القيام بالعمليات الإنتاجية الضرورية اللازمة بشكل أفضل، عن طريق استعمال التكنولوجيا العالية والمتخصصة .
- رفع جودة مستوى الإنتاج وخفض نسبة التلف.
- تخفيض مستوى المخزون إلى أدنى حد ممكن.

¹ نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، ط1 ، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص10.

² حباينة محمد، دور رأس المال الهيكلي في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص73.

³ رحوم رزيقة، مساهمة رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل-فرع جنرال كابل-بسكرة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص99.

⁴ المرجع نفسه، ص66.

الفرع الثاني: مكونات ومؤشرات قياس رأس المال الهيكلي

أولاً- مكونات رأس المال الهيكلي:

إن الوجهات النظرية التي تكون رأس المال الهيكلي لخصت في وجهات رئيسية وهي¹ :

1- رأس المال الهيكلي المتجسد في الافراد: وهو عبارة عن المعلومات والمهارات متجسدة في الافراد والتي تعمل على توزيع وتنسيق الافراد على مهام العمل وتكوين هياكل فرق العمل ودعم رأس المال البشري من خلال التدريب، أي باعتبار أن رأس المال الهيكلي هو تلك المعرفة الصريحة التي ترفع العامل من أقل درجة في الهرم الوظيفي لأعلى درجة، وهو أيضا رأس المال البشري المتجسد في عنصر الموهبة المملوك لوحدة الإنتاج.

2- رأس المال الهيكلي المتجسد في الثقافة التنظيمية: رؤية والتزام المؤسسة وقيم وأعراف وحدة الإنتاج، أي هو التناسب ما بين قيم وأعراف وحدة الإنتاج وما بين تمسك العاملين بها في الحاضر والمستقبل، ويتضح في التزام وحدة الإنتاج بالرؤية والقيم وأثر ذلك التمسك على أصولها المادية والمعنوية.

3- رأس المال الهيكلي المتجسد في نظم المعلومات: هو النظم الخاصة أو المعلومات التنظيمية الخاصة المتراكمة داخل المؤسسة، وهو ما يفسر زيادة المؤسسات الأقدم، فبالرغم من أن المؤسسات الأحدث تمتلك تكنولوجيا أحدث إلا أنها لا تمتلك رأس مال هيكلي، على عكس المؤسسات الأقدم التي ربما تكون تمتلك تكنولوجيا أقدم إلا أنها تمتلك رأس مال هيكلي أعلى، و إن رأس المال الهيكلي كمعلومات محددة متراكمة تتأثر بوضع التكنولوجيا في المؤسسة، إلا أن التكنولوجيا ليست ضمن مكونات رأس المال الهيكلي، فهو نظم المعلومات المتعلقة بالعمليات والمتولدة داخل وحدات الإنتاج والمملوكة لها، والتي يمكن لأي عامل داخل المؤسسة استخدامها، كما تُعرف على أنها المعلومات المؤسسية المحفوظة في العمليات التنظيمية وقواعد البيانات..، والتي تظل محفوظة في ذاكرت وحدات الإنتاج حتى بعد مغادرة الافراد الرئيسيين، ووفقاً لهذه الوجهة فإن رأس المال الهيكلي بالمؤسسة لن يتأثر بتغير المديرين أو المستوى الإداري أو قمة الهرم الإداري، لأن عوامل رأس المال الهيكلي تظل محفوظة في كيان وحدة الإنتاج يتناقله المديرين الجدد، سواء أكان مستوى متدني من رأس المال الهيكلي أو مرتفع.

4- رأس المال الهيكلي المتجسد في العمليات والممارسات والهياكل التنظيمية: أو المتجسدة في النظم الإدارية، أي هو المعلومات المؤسسية التي تعمل على الدمج ما بين رأس المال البشري ورأس المال المادي في نظام معين لخلق وتوصيل إنتاج مرضي للطلب، ويعرف بأنه "مكون رئيسي بعوامل الإنتاج غير الملموسة يمكن من التفاعل والدمج ما بين الموارد الملموسة وغير الملموسة.

¹ ابتسام حسيني، مساهمة إدارة المعرفة في بناء رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسات الاتصالات بسكرة، دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2019، ص22.

ثانيا- مؤشرات قياس رأس المال الهيكلي: وتتمثل في¹:

أ-الثقافة العامة: وتشمل طبيعة بناء ثقافة المنظمة، تطابق العاملين مع منظور المنظمة ورؤيتها المستقبلية.

ب-الهيكل التنظيمي: ويشمل صلاحية نظام الرقابة بالمنظمة، وضوح العلاقة بين السلطة والمسؤولية.

ج-التعلم التنظيمي: ويشمل بناء شبكة معلومات داخلية واستخدام هذه الشبكة، بناء مخزون تعليمي للمنظمة واستخدامه.

د-العمليات: وتشمل مدة عمليات الأنشطة والأعمال، مستوى جودة المنتج وكفاءة العمليات التشغيلية.

و-نظام المعلومات: ويشمل الدعم المتبادل والتنسيق بين العاملين، توفر البيانات والمعلومات ذات العلاقة بأنشطة المنظمة وأعمالها والمشاركة في المعرفة.

ثالثا-تكوين رأس المال الهيكلي: يعد تسيير المعارف من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تلقت اهتماما متزايدا من طرف المفكرين والكتاب، ومن التعاريف الشاملة له الذي قدمته مجموعة العمل (CIGRIF) والذي يرى "بأن تسيير المعارف هو مجموعة من أساليب التنظيم والتكنولوجيات الهادفة لخلق وجمع وتنظيم وتخزين ونشر واستعمال وتحويل المعارف في المنظمات، معارف مجسدة في شكل رأس مال هيكلي وتجربة محصلة من طرف المعونين أو خبراء في مجال ما ، تعريف آخر من زاوية استراتيجية وهو أقرب للواقع أن تسيير المعارف هو" مقارنة استراتيجية أكثر انضباطا تهدف الى تحقيق الأهداف المحددة بفضل الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة بالمنظمة"، واستنادا للمستوى العملي فان تسيير المعرفة هو عبارة عن مجموعة من العمليات لبناء واستيعاب المعرفة ونشرها واستغلالها للوصول الى أهداف المنظمة، وعليه فإن عملية بناء أو تكوين المعرفة التنظيمية لرأس المال الهيكلي هي العملية او الخطوة الأولى و الأهم في تسيير المعرفة ، فعمليات تسيير المعارف تنحصر في ثلاثة خطوات، حيث تتمثل الخطوة الأولى في تشكيل المعارف الضمنية والصريحة، والمقصودة به هو وضع المعارف في اشكال واضحة قابلة للاستعمال (بيانات، تقارير، إجراءات، رسومات، معايير، شرح، وصف... الخ) والغاية من التشكيل هي جعل هذه المعارف في متناول الجميع حيث يتمكن كل الافراد المعنويون باللجوء اليها عند الحاجة وهو ما يسمى بتكوين رأس المال الهيكلي، أما الخطوة الثانية والثالثة فهي بثها على المنظمة واستخدامها².

¹ حسناوي بلال، دور رأس المال الفكري في تحسين الأداء المستدام دراسة حالة بعض المؤسسات، رسالة ماجستير علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، بسطيف 01، الجزائر، 2013-2014، ص28.

² زيان أمنة، دحماني عزيز، دور تحويل المعرفة الضمنية الى صريحة في تكوين رأس المال الهيكلي: دراسة حالة بجامعة طاهري محمد بشار باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، عدد2، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2018/09/03، صص 105-106.

الفرع الثالث : عناصر رأس المال الهيكلي وعلاقته ببعض الوظائف

أولاً-عناصر رأس المال الهيكلي : من بين أهم عناصر رأس المال الهيكلي هي¹:

1- رأس المال المؤسسي: والذي يتضمن الإمكانيات الوطنية المنتظمة في عتاد الحاسوب، وقواعد البيانات، والهياكل المؤسسية، حقوق المعرفة العلمية، والعلامات التجارية، وأية مواد أخرى تسهم في دعم إنتاجية الافراد من خلال مشاركة المعرفة ونقلها، ويشمل هذا النوع عنصرين هما رأس مال التطوير والتحديث.

2-رأس مال العمليات (التصنيع): وتشمل العمليات الوطنية والأنشطة، والبنى التحتية الموظفة في عمليات الابداع، والمشاركة، ونشر المعرفة لغرض الاسهام في تعميق إنتاجية العاملين بمختلف الميادين.

3-رأس مال التحديث والتطوير: يعكس هذا الجزء من رأس المال المعرفي القدرات الوطنية والاستثمارات الفعلية للنمو المستقبلي مثل أنشطة البحوث والتطوير، وحقوق المعرفة العلمية، والعلامات التجارية، والمنظمات الجديدة التي تعد المفتاح الأساس للقدرة التنافسية الوطنية المستقبلية.

ويقاس رأس المال الهيكلي بالبعدين التاليين:

4-دعم الابداع: فلسفة إدارية متمثلة في دعم العاملين المبدعين وأصحاب المعرفة المتميزة، وهم رأس المال البشري، ومن ثم تشجيع الاخرين من خلالهم للإبداع.

5-الملكية الفكرية: هي نتاج رأس المال الفكري متمثلة في براءة الاختراع* والاسرار التجارية وحقوق النشر والعلامات السوقية التي تمتلكها المنظمة، والتي باستخدامها يمكن ان تكسب المنظمة ميزتها التنافسية، وتستخدم لتوليد معارف جديدة.

ويمكن القول ان الملكية الفكرية تضم المعرفة الصريحة المجسدة في روتينيات ووثائق المنظمة وعملياتها المحددة، وكذا المعرفة الضمنية والكامنة (التي توجد في خبرات وعلاقات الافراد) وغيرها، مما يشكل بعض القدرات الجوهرية للمنظمة ويعزز ميزتها التنافسية في السوق.

ثانياً- علاقة رأس المال الهيكلي ببعض الوظائف

1- العلاقة بين رأس المال الهيكلي والأداء الوظيفي : أصبح رأس المال الفكري بصفة عامة و رأس المال الهيكلي بصفة خاصة عاملاً محفزاً للمؤسسات الباحثة عن المنافسة والتميز في إنتاجها ومخرجاتها وعن الكفاءة والفعالية في أداءها، لذا سارعت المؤسسات لتهيئة الأرضية الكفيلة بتوفير هذا المورد لما له من مزايا في مجالات عدة مثل رفع مستوى الأداء الوظيفي وتحسن القرارات الإدارية وتبسيط وتسهيل الإجراءات والاستغلال الأمثل للقوى العاملة فضلاً عن اسهامه الكبير في تحسين المردودية المالية للمؤسسة، من خلال تطبيق العديد من الإجراءات

¹ عبد المطلب بيبصار، دور الاستثمار في رأس المال الفكري في تحقيق الأداء المتميز لمنظمات الاعمال دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة،

دكتوراه علوم في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017، ص9.

* براءة الاختراع هي وثيقة قانونية تمنح المبتكر او المنظمة المالكة للابتكار حقاً احتكارياً على الأفكار أو المعارف التي تتضمنها والقابلة للتحويل الى آلة أو خدمة محددة أو طريقة عمل، ولا يمكن استخدامها في الاخرين الى باذن من المال او التزام تعاقدي.

والتغييرات في جوانب عدة (أنظمة المعلومات وقواعد البيانات، السياسات والإجراءات، العمليات الإدارية، البرامج، الهيكل التنظيمي) وذلك لتحسين الأداء الوظيفي للعاملين بما يضمن تحقيق معايير الأداء الكفؤ التي تسعى المؤسسة لتحقيقها¹. لذا يمكن إيجاز العلاقة القائمة ما بين مكونات رأس المال الهيكلي والأداء الوظيفي على النحو التالي:

-تؤدي أنظمة المعلومات وقواعد البيانات في المؤسسة بشكل واضح إلى تحسين الأداء الوظيفي، وذلك من خلال تخطي القيام بكثير من الأعمال الروتينية وما يترتب عليه من إنجاز الأعمال بسرعة وكفاءة ودقة وتكلفة منخفضة، كم تؤدي إلى تحسين عمليات التعلم ونقل المعرفة واستخدام شبكات الاتصال المحلية والعالمية بما يسهم في تحسين عملية اتخاذ القرار وتحسين عملية التنسيق بين مختلف المستويات والوحدات الإدارية بما يضمن الرفع من مستويات الأداء الوظيفي للعاملين؛

-تعمل المؤسسة على تحسين الأداء الوظيفي للعاملين بها من خلال السياسات التي تنتهجها في شكل مجموعة من المبادئ والتوجهات العملية التي تحكم سير المؤسسة وأدائها وآليات اتخاذ القرارات، فهي بمثابة خارطة طريق للعمل، يتم تفصيلها وتوضيحها من خلال الإجراءات التي تضعها المؤسسة في شكل سلسلة من الخطوات التنفيذية المحددة أو مجموعة من العمليات المنظمة التي يجب اتخاذها في تسلسل سليم وواضح، لكي تصل إلى الأداء المطلوب؛

-تجعل البرامج الفعالة التي تضعها وبالخصوص البرامج التكوينية من تحسين مستوى الأداء الوظيفي أمراً ممكناً، إذا أن طبيعة التغييرات التي تعيشها المؤسسات في الوقت الراهن سواء كانت تكنولوجيا أو تنظيمية أصبحت تفرض عليها ضرورة توافق قدرات الموظفين مع ما يستجد من هذه التطورات، وأصبح لزاماً عليها أن تبحث عن برامج التكوين المناسبة للموظفين في مؤسسات التكوين والتدريب المؤهلة؛

-تؤدي جودة العمليات الإدارية إلى التحسين المستمر في الأداء الوظيفي سواء تعلق الأمر بالجودة أو التكلفة أو الوقت، من خلال تبسيط أساليب العمل وتوفير أدواته المناسبة وتمكين العاملين من تصميم العمل والقيام به وفق احتياجات وأهداف المؤسسة؛

-يساهم الهيكل التنظيمي الجيد في الرفع من مستويات الأداء الوظيفي، من خلال تشجيع التفاعل والاتصال والعمل الجماعي والاعتمادية المتبادلة بين الأفراد والوحدات وضمن مستويات عالية من المشاركة والثقة؛

2-العلاقة بين رأس المال البشري والهيكل: من أجل إبراز الحيوية العالية والأهمية المتميزة لرأس المال البشري في المنظمات القائمة على المعرفة، يمكن مقارنتها مع رأس المال الهيكلي من خلال ما يأتي²:

¹ بوشمال وزرزار، أثر رأس المال الهيكلي على الأداء الوظيفي، مجلة التنظيم والعمل، المجلد السادس، العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص 11-12.

² نجم عبود نجم، إدارة اللاملموسات: إدارة ما لا يقاس، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 298.

- إن رأس المال البشري يتسم ببعدين، الرصيد أي قيمة رأس المال البشري المحسوبة أو المقدرة في نهاية السنة أو في وقت معين، والتدفق أي القيمة الجديدة لرأس المال البشري المتولدة من صيرورته في عمل أفراده، في حين أن رأس المال الهيكلي يعبر عنه بالرصيد فقط.

- إن رأس المال البشري يتزايد بالاستخدام ويميل للتوليد الداخلي (حيث المعرفة تكون عند الاستعمال مصدرا لمعرفة أفضل، أوسع، أعمق، أكثر كفاءة)، وهذا بخلاف رأس المال الهيكلي الذي تتقدم معرفته الصريحة المتمثلة في أنظمتها وقواعده وإجراءاته، مما يعني أن الوقت يمكن أن يعمل لصالح رأس المال البشري في تراكم المعرفة والخبرة والتعلم، في حين ان الوقت هو خط دورة حياة (الصعود والتدهور للأنظمة والتكنولوجيا والطرق الجديدة).

- إن دورة حياة رأس المال البشري (بغض النظر عن العمر الإنتاجي لصاحب المعرفة) هي أطول دورة حياة المنتج أو العملية أو التكنولوجيا (الآلات والمعدات) في المنظمة، ويمكن تفسير ذلك بالتأكيد على أن المعرفة والخبرة المكونة للرأس المال البشري تنتقل بين أفراد المنظمة، ومما يوفر فرص أفضل من أجل تجديد هذه المعرفة، وهذا لا يمكن تحقيقه مع الآلات والمعدات في المنظمة، لهذا يمكن تعريف التعلم (وخاصة من أفراد ذوي الأقدمية الى أفراد المعرفة الجدد) بأنه عملية تجديد أو إعادة توليد رأس المال البشري من جيل لجيل ومن فترة لأخرى لاستدامة مزايا معرفة وخبرات المنظمة.

- ولاستكمال المقارنة نشير أيضا الى أن رأس المال البشري رغم كل مزاياه وقيمه العالمية، يمكن ان يحمل عيوبه في مقاومة التغيير، وهذا ما يمكن أن يظهر في الإدارة حيال رأس المال الهيكلي، فالأفراد البارعون في أساليب وطرق ومشروعات معينة ورغم أنهم هم المسؤولون عن المبادرات والمشروعات الجديدة، قد يعارضون ويقاومون ذلك، بنفس الطريقة تعارض الإدارة الاخذ بالتكنولوجيا الجديدة ومقاومة تغيير خطتها الإنتاجي أو تكنولوجيتها الحالية لازالت ذات قيمة دفترية عالية ولم تسترد قيمتها حتى الآن، ومع ذلك فإن رأس المال البشري يظل هو الشكل الأرقى لرأس المال المنظمة القائمة على المعرفة، وهو الأكثر حيوية وقدرة على تجديد نفسه وتوليد قيمته المتجددة.

3- جوانب تميز رأس المال الهيكلي في المجال التشغيلي والعمليات: وتمثل في¹:

✓ ترسيخ أبعاد هذا المكون في تحقيق التفوق التشغيلي من خلال تحسين العمليات التشغيلية اللوجستية الهادفة الى تحقيق النوعية العالية بالكلفة الواطئة وخفض زمن دورة العمليات الداخلية والاستفادة القصوى من طاقة الموجودات المادية والإدارية.

✓ إمكانية الاستفادة من هذا المورد في تحسين تدفق الإنتاج بسرعة دون أي عطلات او اسراف في استخدام المورد.

¹ مؤيد محمد علي الفضل، مرجع سابق، ص 176.

- ✓ رفع جودة مستوى الإنتاج وخفض نسبة التلف.
- ✓ تخفيض مستوى المخزون الى أدنى حد ممكن.

الفرع الرابع: قياس رأس المال الهيكلي

1-النموذج الإداري: ويتم من خلال قياس قيمة مخازن المعرفة حيث تتمثل في:

الأسرار التجارية، الصياغات، نتائج الاختبارات الفكرية، حقوق النشر، العلامات التجارية، الإعلام، حقوق الملكية الفكرية، قواعد البيانات، معايير الرقابة على الجودة، نظام معلومات إدارة رأس المال الفكري. ويتم قياس مخازن المعرفة من خلال معرفة المعدلات المدفوعة عند منح التراخيص أو حقوق الملكية السائدة في الصناعة. و لقد استخدم (Anson) أسلوب يعتمد فيه على النقاط لقياس مخازن المعرفة التي لدى المنظمة و ذلك بإعطاء كل أصل من أصولها نقاطا تبدأ من الصفر إلى خمسين نقطة، فإذا علمت المنظمة أن أحد الأصول مثل حقوق الامتياز أو براءات الاختراع تحقق 40 نقطة لدى منظمة أخرى و لديها يحقق 50 فتعتبر قيمة الأصول التي لديها عالية و ذات جدارة¹.

2-النموذج المالي: لحساب رأس المال الهيكلي وكفاءته حسب العلاقة التالية²:

قياس رأس المال الهيكلي (SC) الذي يتمثل الفرق بين القيمة المضافة وقيمة رأس المال البشري

ف رأس المال الهيكلي ليس مجموعة من خصائص الأصول غير الملموسة ولكن حصة القيمة المضافة المتحصل عليها من رأس المال الهيكلي والذي يقصد به الظروف التي تمكن رأس المال البشري (رأس المال المستثمر في عمال المعرفة) من إنتاج القيمة المضافة، وأن كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) تشير إلى حصة رأس المال الهيكلي في القيمة التي تم إنشاؤها من رأس المال الهيكلي. فالعلاقة بين القيمة المضافة ورأس المال الهيكلي تحسب بشكل مختلف حسب (Pulic) وذلك يرجع إلى حقيقة العلاقة العكسية نسبيا بين رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي كما يلي:

(VA-HC)

$$SCE = \frac{VA}{VA-HC}$$

HC : يقاس بقيمة إجمالي تكلفة الرواتب والأجور والحوافز المدفوعة للعاملين خلال السنة المالية.

VA : تحسب من الفرق بين المخرجات والمدخلات، وفق العلاقة التالية:

القيمة المضافة VA = المخرجات (الإيرادات المتولدة من السلع والخدمات) - المدخلات (نفقات كل المدخلات غير تلك المتعلقة بالموظفين أي بعد استبعاد نفقات الأجور والمزايا). كما اقترح استخدام القيمة المضافة (VA) مؤشر على القيمة التي أنشأها العمل الفكري (عمال المعرفة) والأداة العملية لقياس ذلك هي القيمة المضافة (Value Added) من بيان الدخل³.

¹ سعد علي العززي، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الاعمال، الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2009، ص264.

² رزقي محمد، مرجع سابق، ص 188.

³ رزقي محمد، أثر رأس المال الهيكلي على إنتاجية المؤسسات الصناعية دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية برج بوعريج خلال الفترة 2010-

2015، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019، ص ص07-08.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بعدما أشرنا إلى المفاهيم الخاصة بالأداء والأداء المالي في المبحث الأول، والأساليب التقليدية والحديثة لتقييم الأداء المالي، وتناولنا في المبحث الثاني رأس المال الفكري ورأس المال الهيكلية لأنه موضوع بحثنا، وبعد الاطلاع على عدد من البحوث العلمية السابقة منها العربية والأجنبية والتي هي ذات صلة بموضوع البحث، سنحاول في هذا المبحث الإمام بما وذلك بعرضها في ثلاث مطالب.

المطلب الأول: الدراسات التي تناولت موضوع رأس المال الفكري

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة هاني محمد السعيد عبده، 2006 م

بعنوان: "إدارة رأس المال الفكري كمدخل لتنمية القدرات التنافسية لمنظمات الأعمال - دراسة ميدانية". هدفت الدراسة إلى تحديد أهم جوانب القصور في إدارة رأس المال الفكري بتلك المنظمات، والتعرف على مدى دعم الإدارة العليا لعمليات الإبداع والابتكار، ومدى إدراك المديرين والعاملين لأهمية رأس المال الفكري ودوره في تحقيق البقاء والنمو لمنظمات الأعمال ومدى إدراكهم للأهمية النسبية لمكوناته، ثم اختبار العلاقة بين إدارة رأس المال الفكري وتنمية القدرات التنافسية للمنظمات بالإضافة إلى محاولة التوصل إلى إطار مقترح لإدارة وتنمية رأس المال الفكري، واعتمدت الدراسة منهج الدراسة الميدانية. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أسباب القصور في إدارة رأس المال الفكري ناتجة عن عدم دعم الإدارة العليا لعمليات الإبداع والابتكار.
- صعوبة قياس وتقييم رأس المال الفكري وانخفاض كفاءة نظم المعلومات الإدارية القائمة بهذه المنظمات.
- وجود علاقة معنوية بين إدارة رأس المال الفكري وتنمية القدرات التنافسية للمنظمات.

2- دراسة فهيم أبو العزم محمد، 2007 م

بعنوان: "العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء المالي للشركات المصرية: معامل القيمة المضافة للمعرفة - دراسة تطبيقية-".

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين كفاءة رأس المال الفكري والقيم السوقية للشركات المصرية، واختبار العلاقة بين كفاءة رأس المال الفكري ومؤشرات الأداء المالي، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة باستخدام استمارة استبانة، وبينت أن أسواق الاستثمار في مصر لا تهتم برأس المال الفكري عند تقييم الشركات، وأن رأس المال المادي يعتبر المحرك الأساسي للأداء المالي. وتختلف دراسة الباحث عن هذه الدراسة في تعرضها لمكونات رأس المال الفكري وبيان أثر الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة في أسواق المال على قرارات المستخدمين.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- يعتمد رأس المال الفكري على المعرفة ويأخذ شكلا غير ملموس.
- يتكون رأس المال الفكري من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس مال العميل.
- وجود علاقة إيجابية متوسطة بين كفاءة رأس المال الفكري والأداء المالي للشركات المصرية كثيفة المعرفة.
- لا يهتم سوق الاستثمار في مصر برأس المال الفكري عند تقييم الشركات.
- يعتبر رأس المال العيني المحرك الأساسي للأداء المالي وتحقيق الثروة في الشركات المصرية.

3- دراسة لطيف عطية، 2008 م

بعنوان: "رأس المال الفكري وإدارة المعرفة: العلاقة والأثر - دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء المصارف الحكومية في محافظة الديوانية -".

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير رأس المال الفكري على دفع المنظمة تجاه المعرفة الجديدة بأنواعها الضمني والظاهري، التعرف على طبيعة رأس المال الفكري في بيئة المصارف العراقية، تحديد مستوى فاعلية متغيرات إدارة المعرفة ومتغيرات رأس المال الفكري في المصارف. حيث يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على اختبار العلاقة بين رأس المال الفكري وإدارة المعرفة وسعت إلى تحديد أثر رأس المال الفكري في إدارة المعرفة، وتطرق إلى طبيعة رأس المال الفكري في بيئة المصارف العراقية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- إدارة المصرف تحرص على مساهمة العاملين في برامج متنوعة من التدريب لإكسابهم مهارات في مجال عملهم.
- اهتمام إدارة المصرف بالعاملين الذين يمتلكون المعرفة من أجل تحقيق الأداء المتميز.
- للمصارف دور كبير في توظيف خدمة الأنشطة لدعم دور المعرفة الظاهرية.
- هنالك وجود فعلي للمعرفة لدى العاملين ويدعم من قبل المصارف،
- عدم حرص المصرف على زيادة معرفة العاملين وتنويع خبراتهم وتحفيزهم.
- توفير المناخ المناسب لإقامة العلاقات الودية مع جميع الأطراف.

4- دراسة ظاهر القشي 2011 م

بعنوان: "رأس المال الفكري: الأهمية، والقياس، والإفصاح (دراسة فكرية، من وجهات نظر متعددة)"

هدفت الدراسة إلى الاطلاع على وجهات النظر المتعددة الخاصة بكل من أهمية وقياس والإفصاح على رأس المال الفكري والتعمق فيه والمساهمة في تحفيز الأفكار واستخلاص الفائدة من جميع تجارب الآخرين من خلال الاطلاع على أدبيات رأس المال الفكري بشكل عام وتحديد مكوناته والاطلاع على وجهات نظر العلماء بخصوص رأس المال الفكري، حيث اعتقد الباحث بأن عملية الإفصاح عن رأس المال الفكري ستبقى عملية وصفية لأسباب تتعلق بالنظام المحاسبي على كل من مبدأ التكلفة ومحدد التحفظ، وكون المورد البشري

موردا يختلف بشكل جوهري عن باقي أصول المنشأة، واتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، من خلال التطرق بشكل عام لرأس المال الفكري، وأهميته، وأنواعه. الاطلاع على عدد من وجهات النظر حول الموضوع وذلك بدراسة الدراسات التي تمت من قبل بعض الباحثين، ومن ثم التعليق بأسلوب عليها علمي تحاوري.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- يركز مفهوم رأس المال الفكري على أهمية الإنسان، وباعتباره أهم مورد لجميع نواحي الحياة بشكل عام وللمنشأة وبكل أشكالها بشكل خاص.
- رغم أن الإسلام أولى المورد البشري أهمية لا يستهان بها، إلا أن الدراسات الإسلامية التي تعالج هذا المورد بشكل اقتصادي تعد شحيحة جدا.
- هناك اتفاق من قبل كل الباحثين على صعوبة قياس رأس المال الفكري، وان عملية الإفصاح عنه لا زالت تتم بشكل وصفي.

5- دراسة طالب أحمد نور الدين 2013 م

بعنوان: "الاستثمار في رأس المال الفكري ودوره في تحسين الأداء دراسة حالة مؤسسة سونطراك 2005-2010"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة رأس المال الفكري ووضعه في سياقه المفاهيمي، والوقوف على أهم نظريات الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره أهم مكونات رأس المال الفكري ومحاولة معرفة أهم الفروق بينها، معرفة تأثير الاستثمار في رأس المال الفكري على أداء المنظمات وتحديد العوامل التي تحكم الأداء وأهم أقسامه وكيفيات قياسه، وتحديد العلاقة بين الثقافة التنظيمية والأداء التنظيمي وتحديد العلاقة بين الاستثمار في رأس المال الفكري وأداء المنظمة، وقد استخدم الباحث في الجزء النظري على المنهج الوصفي، أما الجزء التطبيقي فقد اعتمد على دراسة حالة بالإضافة إلى استبيان لمعرفة مدى ارتباط الثقافة التنظيمية مع الأداء الوظيفي، مستعينين بمجموعة من الأدوات الإحصائية والبرمجيات التي تساعد في عملية تحليل البيانات.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- إن الاستثمار في رأس المال الفكري بكل مكوناته يعتبر مفتاحا لتحقيق أهداف المنظمات ونجاح برامجها التي تسعى إلى تحقيقها؛

أصبحت الموارد اللامادية المتغير الرئيسي الذي يؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد وصياغة أهداف استراتيجيات المنظمات اليوم؛ كما أنه أصبح من أهم عناصر الميزة التنافسية وذلك من خلال الإعداد الجيد للعاملين، والاختيار الأنسب لأنظمة المعلومات، وكذا التموقع بشكل ذكي في البيئة الخارجية للمنظمة؛

- إن الاهتمام برأس المال الفكري أصبح ضرورة حياة لأي منظمة من المنظمات، طالما أنها تحرص على الحفاظ على كيانها في المستقبل، لأنه لا يمكنها تحقيق التطور والتوازن في مقومات حركتها تبعاً للتطورات المتسارعة حولها إذا لم تدرك قدرة رأس المال الفكري على إعطاءها تلك الميزة.

6- دراسة إبراهيم يوسف إبراهيم أبو علي 2017 م

بعنوان: "رأس المال الفكري وعلاقته بالاغتراب الوظيفي" دراسة تطبيقية على وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى رأس المال الفكري وعلاقته بالاغتراب الوظيفي من وجهة نظر العاملين في وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية في قطاع غزة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لهذا الغرض، واستخدم قائمة الاستقصاء كأداة رئيسة لجمع البيانات، وبلغ حجم المجتمع (120) موظفاً وموظفة من أصحاب الوظائف الاشرافية، وتم الحصول على (120) استبانة بنسبة استرداد (100%) ، واستخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات، كما تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) كرمز إحصائية لإدخال ومعالجة البيانات واختبار الفرضيات.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- بلغت درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على مستوى توافر رأس المال الفكري في وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية درجة متوسطة.
- بلغت درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على مستوى توافر الشعور بالاغتراب الوظيفي في وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية درجة متوسطة.
- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مكونات رأس المال الفكري والاغتراب الوظيفي للعاملين في وزارتي العمل والشؤون الاجتماعية في قطاع غزة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة أفراد الدراسة تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية (العمر، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة، المؤهل العلمي) بينما توجد فروق تعزى لمتغير الجنس، وذلك لصالح الإناث.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة Petty & Guthrie (2004)

بعنوان: "كيفية قياس رأس مال الفكري للمنظمة"

هدفت الدراسة إلى وضع إطار مقترح لقياس رأس المال الفكري في المنظمات المتواجدة في بيئة الاقتصاد المعرفي، ومحاولة تحليل وتصنيف رأس المال الفكري لمكوناته وعناصره الفرعية، والتوصل إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات الموضوعية التي يمكن الاعتماد عليها في قياس وتقييم كل عنصر فرعي منها، وتمت

الدراسة بالتطبيق على خمس شركات أمريكية تعمل في مجال الإلكترونيات والنقل والخدمات المالية الاتصالات وصناعة البرمجيات.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- هناك صعوبة في قياس العديد من عناصر رأس المال الفكري بالشركات موضع الدراسة نظراً لأنها تتسم بالتعقيد وعدم التأكد مثل رأس المال العلاقات والذي يتناول المنظمة بأطراف خارجية مثل العملاء الموردين والحكومة والوسطاء...الخ.
- إن عناصر رأس المال الفكري تقع خارج الميزانية العمومية للشركات موضع الدراسة، حيث تم إدراج هذه العناصر ضمن تقارير وقوائم مالية خاصة ملحقه بالميزانية العمومية للشركة.
- من أهم المعايير والمؤشرات التي تم التوصل إليها لقياس وتقييم مكونات رأس المال الفكري، ما يلي:
 - ✓ مؤشرات قياس رأس المال البشري: القيمة المضافة لكل عامل، رضا العاملين، درجة التعلم، تكاليف التدريب، وتكاليف الأفكار الجديدة المقدمة من العاملين.
 - ✓ مؤشرات قياس رأس المال التنظيمي: تكلفة تكنولوجيا المعلومات كنسبة من التكاليف الإدارية، معدل تحديث قواعد البيانات وجودة أداء المنظمة.
 - ✓ مؤشرات قياس رأس مال العلاقات: مقدار النمو في المبيعات، متوسط المبيعات لكل عميل، تكاليف ما بعد البيع ودرجة رضا العملاء.

2- دراسة Lazzolino and laise (2013)

بعنوان: "معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري: رؤية منهجية نقدية".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة نموذج القيمة المضافة لرأس المال الفكري الذي قدمه Pulic كأداة قياس لكفاءة رأس المال الفكري، تحديداً من منطلق المعايير المنهجية للمحاسبة، وبشكل أكثر تحديداً، فإن الهدف من التحليل هو تحري نواحي القوة والضعف لمعامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري وبشكل رئيسي من وجهة نظر نظريات المحاسبة. اتبعت الدراسة أسلوب جمع بيانات البحث التجريبية من (2596) شركة تعمل في منطقة شمال إيطاليا في ستة قطاعات اقتصادية مختلفة، حيث تم جمع البيانات في عام (2011).

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- ✓ أن اقتراح Pulic الذي يتركز على بيان الدخل ذي القيمة المضافة لا يتناقض مع أي من مبادئ المحاسبة الأساسية.
- ✓ القيمة المضافة لرأس المال الفكري لا تمثل منافساً حقيقياً للطرق التقليدية (مثل نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA)

✓ إن معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة تقيس جوانب مختلفة من الأداء ولذا فإنها من الممكن أن تتوافق معاً في إطار يقاس فيه الأداء من خلال طرق متعددة المعايير مثل: نموذج بطاقة الأداء المتوازن ونموذج قياس Skandia Navigator ونموذج مراقبة الأصول غير الملموسة.

3- دراسة Kim & Tylor (2014)

بعنوان: "رأس المال الفكري في مقابل القيمة الدفترية للأصول مقارنة القيمة الملائمة حسب قياسات الإنتاجية".

هدفت من هذه الدراسة هو تقديم دليل جديد على إنتاجية رأس المال الفكري ومكوناته، وهو ما أصبح ممكناً عبر بيانات رأس المال البشري التي أتاحت بعد اعتمادها من المعايير الدولية للإفصاح المالي، إن قياسات الإنتاجية هذه يتم استخدامها كنموذج لتحديد القيمة الملائمة لها في سوق الأسهم، كما وتمتد النمذجة إلى قياسات الإنتاجية النسبية للقيمة الدفترية الأصول. اتبعت الدراسة أسلوب جمع البيانات المالية من قواعد البيانات والتقارير السنوية للشركات على عينة من (160) شركة مدرجة في البورصة الأسترالية على مدى خمس سنوات، وتم استخدام معامل الانحدار في المعالجات الإحصائية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

أن إنتاجية كل من رأس المال البشري ورأس المال الهيكلي ورأس المال الفكري مرتبطة إيجابياً وبشكل ملحوظ بسعر الأسهم (كأن تمتلك قيمة ملائمة مثلاً) حيث تكون إنتاجية جميع الأصول من ناحية القيمة الدفترية لا تذكر وعلى النقيض تكون الأصول الملموسة مهمة.

المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت موضوع رأس المال الهيكلي

أولاً: الدراسات العربية:

1- دراسة حباينة محمد 2012 م

بعنوان: "دور رأس المال الهيكلي في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية".

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعرفة من المنظور الاقتصادي؛ وتبين مكانة ودور المعرفة في المؤسسة وخاصة المعرفة الصريحة الممثلة للرأسمال الهيكلي، وكيف تساهم في إنشاء قيمة مضافة تكون وتدعم بها المؤسسة مزاياها التنافسية؛ وانتقال المعرفة ونظم المعلومات والابتكار وغيره من مكونات الرأسمال الهيكلي ودوره في تطوير وتحسين أداء الموظفين وتحسين المزايا التنافسية للمؤسسات الجزائرية؛ حيث اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في الجانب النظري، وذلك من خلال دراسة النظريات والبحوث السابقة المتعلقة بالميزة التنافسية وإدارة أعمال المعرفة والرأسمال الفكري والهيكلي، أما في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة فقد اعتمد على المنهج الاستقرائي، حيث قام بدراسة عينة من العمال اللذين يعملون بمؤسسات جزائرية، ثم قام بتعميم

نتائج هذه الدراسة على مجتمع البحث المتمثل في تلك المؤسسات. أما من جانب الوسائل المستخدمة في البحث فقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بوصف الظاهرة وكل العناصر المؤثرة فيها في ثلاث فصول نظرية، ثم أجرى تحليلاً للظاهرة المدروسة على مجموعة من المؤسسات الجزائرية في فصل تطبيقي.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- الأهمية البالغة لرأس مال الهيكلية في تدعيم المزايا التنافسية للمؤسسة، فاستثمار المقدرة العقلية والعمل على تعزيزها وتسييرها بشكل فعال يحقق الأداء الفكري المؤدي إلى التفوق التنافسي من خلال تحويل القيمة المهملة المتاحة في عقول العمال بالمؤسسة وولاء الزبائن والنظم والمعرفة الجماعية؛
- كلما زادت سرعة وجودة الابتكارات التي تقدمها المؤسسة، احتفظت بريادتها وقدرتها على وضع القواعد التي تتبعها باقي المؤسسات (أي التميز والقيادة الابتكارية)؛
- وفيما يخص أنشطة البحث والتطوير، فقد تباينت النتائج حسب القطاع الذي تنشط فيه كل مؤسسة من مجتمع البحث، إلا أنه غالباً ما تكون أنشطة البحث والتطوير بين صغيرة جداً وغير جادة إلى معدومة، مما يجبرنا إلى الاستنتاج بأن المؤسسات الجزائرية لا تعتمد على هذه الأنشطة لتدعيم مزاياها التنافسية في السوق، وعليه فالفرضية الثانية (تهتم المؤسسات الجزائرية بأنشطة البحث والتطوير وتعول عليها بشكل رئيسي في تحقيق مزايا تنافسية في السوق) غير صحيحة؛
- تعتمد المؤسسات المشكلة لمجتمع البحث على نظم المعلومات بشكل أساسي في أداء أعمالها، كما تتميز تلك النظم المعتمدة من قبلها بالسرعة والدقة عند البحث عن المعلومة أو إنجاز العمل؛
- وفيما يخص التعلم التنظيمي وانتقال المعارف والخبرات بين العمال فوجدنا أن المسيرين لا يقومون بدورهم في تشجيع العمال على إقامة حلقات نقاش حول العمل، كما أنهم لا يحفزون العمال القدامى على تحويل معارفهم وخبراتهم للجدد؛
- تستند المؤسسات المشكلة لمجتمع البحث في تقسيمها على هياكل تنظيمية ملائمة ومساعدة لعملية انتقال المعارف والخبرات بين مختلف الأقسام، فإجراءات العمل تصل بشكل منتظم لكل الأقسام، كما أن الإدارة تقوم بواجبها من ناحية تحسين إجراءات العمل لمواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية؛

2- دراسة بوشمال عبد الغاني وزرزار العياشي 2017 م

بعنوان: "أثر رأس المال الهيكلية على الأداء الوظيفي: دراسة ميدانية بالمديرية الجهوية الصناعية سوناطراك - سكيكدة".

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر رأس المال الهيكلية في مستوى الأداء الوظيفي لدى العاملين بالمديرية الجهوية الصناعية سوناطراك - سكيكدة. التعرف على واقع رأس المال الهيكلية بالمديرية الجهوية الصناعية سوناطراك - سكيكدة، وكذا التعرف على مستوى الأداء الوظيفي للعاملين بها، واستخلاص علاقة رأس المال الهيكلية

بتحسين الأداء الوظيفي للعاملين بالمديرية، والتعرف على مدى اختلاف رؤية أفراد مجتمع الدراسة إزاء محاورها المختلفة.

حيث تم تطوير استمارة استبيان لهذا الغرض، وزعت بعد تحكيمها على إدارات المؤسسة البالغ عددهم (120) إطار. وبعد جمع البيانات وتحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS v.24)، تم استخلاص عدة نتائج أهمها: وجود أثر معنوي لرأس المال الهيكلي في مستوى الأداء الوظيفي لدى العاملين بالمؤسسة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المستجوبين حول مستوى الأداء الوظيفي تعزى إلى خصائص العينة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود علاقة ارتباط قوية ودالة إحصائية لرأس المال الهيكلي بالأداء الوظيفي، وتحمل هذه العلاقة مدلولات منطقية تشير إلى دور وأهمية رأس المال الهيكلي في دعم الأداء الوظيفي؛
- وجود علاقات ارتباط متفاوتة القوة بين أبعاد رأس المال الهيكلي والأداء الوظيفي، كانت أقواها مع بعد الهيكل التنظيمي، مما يدل على أن للهيكل التنظيمي دور مهم في الرقي بمستوى الأداء الوظيفي للعاملين؛
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لرأس المال الهيكلي في الأداء الوظيفي، أي عند زيادة اهتمام إدارة المؤسسة المدروسة برأس مالها الهيكلي وتنميته سيؤدي بالنتيجة إلى تحسين مستوى الأداء الوظيفي للعاملين بها؛
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لأبعاد رأس المال الهيكلي مجتمعة في مستوى الأداء الوظيفي، وكان هناك أثر إيجابي منفرد ذو دلالة إحصائية لكل من بعد السياسات والإجراءات وبعد العمليات الإدارية وبعد الهيكل التنظيمي، حيث كان الأثر الأقوى لبعده الهيكل التنظيمي، وهذا ما يتوافق مع الأسس النظرية للموضوع؛
- في حين أشارت النتائج الإحصائية إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعده أنظمة المعلومات وقاعد البيانات منفردا في الأداء الوظيفي، وهو عكس ما كان متوقعا نظريا، رغم ارتفاع المتوسط الحسابي لمؤشر "حرص المؤسسة على تزويد العاملين بكافة التجهيزات الخاصة بأنظمة المعلومات اللازمة لأداء العمل"، وهذا ما يدعو المؤسسة للقيام بتفعيل هذا البعد من خلال رفع مهارات العاملين وتدريبهم لإكسابهم الخبرة كي تكون هناك موائمة ما بين أنظمة المعلومات وقاعد البيانات وكيفية استخدامها بالشكل الأمثل؛
- كما أشارت النتائج الإحصائية إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لبعده البرامج منفردا في الأداء الوظيفي رغم ارتفاع المتوسط الحسابي لمؤشر "تخصص المؤسسة لميزانية كافية لبرامج تطوير وتكوين العاملين"، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض مؤشر "توفر المؤسسة البرامج التكوينية بناء على تحديد الاحتياجات التكوينية

للعاملين" الأمر الذي يضفي على هذه البرامج صبغة الشكلية ويفقدها الفعالية في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين؛

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المستجوبين حول مستوى الأداء الوظيفي، تعزى إلى خصائص العينة (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، الأقدمية)، وهذا يعزز من صحة النتائج، أي أن التغير الذي يطرأ على الأداء الوظيفي يرجع فعلا إلى التغير في رأس المال الهيكلي من دون أن يكون متأثر بخصائص العينة.

3- دراسة زيان أمانة ودحماني عزيز 2018 م

بعنوان: "دور تحويل المعرفة الضمنية إلى صريحة في تكوين رأس المال الهيكلي: دراسة حالة بجامعة طاهري محمد بشار باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية".

هدفت إلى التعرف على مدى تأثير تحويل المعرفة الضمنية إلى صريحة حسب نموذج (SECI) في تكوين رأس المال الهيكلي وحاجة جامعاتنا لبناء رأس مالها الهيكلي، تحويل معارفها الضمنية إلى صريحة. تقدم بعض الاقتراحات في ضوء نتائج الدراسة. حيث أوضحت الدراسة إلى الأهمية التي تكتسبها المتغيرات المبحوثة التي تتمثل في المعرفة الضمنية، الصريحة ورأس المال الهيكلي باعتبارها من المتغيرات المعاصرة في الأدب الإداري، ولما لها من أهمية باعتبار أن الطبيعة الذاتية للمعرفة الضمنية وصعوبة نمذجتها ونقلها للآخرين جعل منها صعبة التقليد مما يمنح هذا النوع من المعرفة ميزة تنافسية ومصدرا دائما لتمييز المنظمات.

بناء على طبيعة الموضوع والأهداف التي يسعى الباحثين إلى تحقيقها من خلال الدراسة، فقد استخدم المنهج الوصفي الذي حاولا من خلاله وصف تحويل المعرفة الضمنية إلى صريحة ودورها في تكوين رأس المال الهيكلي في الجامعة، حيث يهدف هذا المنهج في الواقع إلى وصف الظاهرة وصفا دقيقا كفيما وكما.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- إخضاع النموذج للتحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي باستخدام البرنامج الإحصائي (Spss) و (Amos) النسختين.

- بينت نتائج التحليل أن نموذج القياس لنموذج (SECI) لتحويل المعرفة الضمنية إلى صريحة انه يتكون من العوامل الأربعة المتمثلة في التنشئة التي يتم خلالها تحويل المعرفة الضمنية إلى ضمنية، التجسيد حيث يتم خلاله تحويل المعرفة الضمنية إلى صريحة.

- الترابط التي من خلاله تحويل المعرفة الصريحة إلى صريحة والتدوير الذي يتم فيه دمج المعرفة الصريحة في الضمنية، مع وجود علاقات بين العوامل، مما يدل على أنها ليست مستقلة عن بعضها إنما مرتبطة مع بعض، وبنفس الوقت يوجد بينهما تمايز واختلاف.

- كشفت أيضا مؤشرات حسن المطابقة أن النموذج المقترح في هذه الدراسة هو صحيح وموثوق به لاستخدامه القياس وتحديد مدى تحويل المعرفة الضمنية إلى صريحة داخل الجامعة، ويطابق بيانات الدراسة، وهذا يؤكد الصدق التقاربي لهذا القياس.
- ينطبق الأمر كذلك على نموذج القياس لرأس المال الهيكلي حيث بعد إجراء التحليل العملي الاستكشافي والتوكيدي كشفت النتائج انه يتكون من عاملين هما (أنظمة المعلومات وقواعد البيانات) و(الهيكل التنظيمي) مع وجود ارتباط بين العاملين، مما يدل على أنها غير مستقلة عن بعضها، وكشفت الدراسة صحة تطابق النموذج وتقاربه

4- دراسة رزقي محمد 2019 م

بعنوان: "أثر رأس المال الهيكلي على إنتاجية المؤسسات الصناعية: دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية برج بوعريبيج خلال الفترة الممتدة بين 2010-2015".

هدفت الدراسة في إظهار دور رأس المال الهيكلي بصفة خاصة في تحسين الأداء المالي الحقيقي للمؤسسات، باعتبار أحد مكونات رأس المال الفكري، فينطوي الاستثمار فيه على تكاليف معتبرة وذات أثر على المركز المالي للمؤسسات، وبالتالي فان الاستغلال غير الكفء لرأس المال الهيكلي يمكن أن يلحق ضررا كبيرا في إنتاجية المؤسسات على اعتبار أن الجزء المستخدم (المستنفذ) من هذه التكاليف في النشاط لم ينتج عنه قيمة مضافة. ولاختبار أثر رأس المال الهيكلي على إنتاجية المؤسسات الصناعية المعبر عنها بمعدل دوران الأصول، وقد تم استخدام معامل كفاءة رأس المال الهيكلي لقياس مساهمة رأس المال الهيكلي في القيمة التي تم إنشاؤها، من خلال التحليل الإحصائي لبيانات السلاسل الزمنية لعينة. متكونة من 12 مؤسسة صناعية بولاية برج بوعريبيج خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015 .

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) والإنتاجية معبرا عنها بمعدل دوران الأصول (ATO) لم تتعد نسبة 3%.

المطلب الثالث: مستخلص الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية

أولا: مستخلص الدراسات السابقة

بعد تناول الدراسات السابقة فيما يتعلق برأس المال الفكري بشكل عام ورأس المال الهيكلي بشكل خاص فإننا نستنتج ما يلي:

- العلاقة الوطيدة والمتجدرة بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية للمؤسسات؛
- ارتباط رأس المال الفكري بأداء المنظمة من خلال المعرفة الضمنية أو الصريحة؛
- العلاقة الطردية بين مكونات رأس المال الفكري (بشري، هيكلي، علاقتي) والأداء المنظمي؛

- الاستخدام الواسع معامل القيمة المضافة لرأس المال الفكري (VAIC) على نطاق واسع لقياس رأس المال الفكري؛

ثانياً: مساهمة الدراسة الحالية

- هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين رأس المال الهيكلي والأداء المالي لعينة من المؤسسات الإنتاجية بـرج بوعريـريـج، وذلك لتكوين رؤية متكاملة للدور الذي يمكن أن يلعبه رأس المال الهيكلي الذي يعبر عن المعرفة التي تبقى بداخل المؤسسة والناجحة عن رأس المال البشري خصوصاً أن ولاية بـرج بوعريـريـج تعتبر قطب صناعي الكـتروني يعتمد على تكنولوجيات العالية التي يمكن أن يبتكر بها العمال المتميزون بهذه المؤسسات.

- نموذج تقدير العلاقة تم الدمج بين متغيرة رأس المال الهيكلي ومتغيرات أخرى مراقبة تم إضافتها من أجل ضبط العلاقة.

- استخدمت الدراسة حزم السلاسل الزمنية المقطعية أو البيانات الطولية (Panel Data)، عكس بعض الدراسات التي اعتمدت الانحدار الخطي المتعدد (بيان اختلاف المقاطع) أو السلاسل الزمنية (بيان اختلاف الزمن).

خلاصة الفصل الأول:

يعبر الأداء عما يتمتع به العاملون من مهارات وقدرات وإمكانات اتصاليه، فإذا كان الأداء مناسباً للعمل المطلوب إنجازه، فإنه يحقق الغرض منه، أما إذا كان الأداء لا يرقى إلى المستوى المطلوب لإنجاز العمل، فإن ذلك يتطلب الاستعانة بنماذج وأساليب مختلفة لرفع كفاءة العاملين وتحسين أدائهم بهدف الوصول إلى المستوى المطلوب من الأداء، وهو ما تجسد من خلال المبحث الأول.

مما أدى إلى تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة برأس المال الفكري مما أدى إلى ظهور العديد من الكتابات والدراسات التي تبحث في كيفية المحافظة عليه، كما أن هناك مجموعة من النماذج التحليلية التي تفسر طبيعة مكونات رأس المال الفكري، والتي تشترك في أغلبها حول ثلاثة مكونات رئيسية هي: رأس المال البشري، رأس المال الهيكلي، رأس المال الزبوني. واتضح أن هناك عمليات تتم وخطوات توضع ونماذج تدرس من أجل التحكم أكثر في رأس المال الفكري داخل المنظمة عن طريق ما يسمى بإدارة رأس المال الفكري، إضافة إلى أنه توجد العديد من الطرق والنماذج التي تسهم في محاولة قياس رأس المال الهيكلي والتي تم التطرق إليها وعرض أهم ما تتصف به مع محاولة إبراز مدى جدواها مع الواقع، وهو ما تم دراسته في المبحث الثاني.

الفصل الثاني:

تحليل تأثير رأس المال

الهيكلية على الأداء المالي

لعينة من المؤسسات

بولاية برج بوعرييج

تمهيد

الأداء المالي بمقاييسه المتعددة سواء التقليدية أو الحديثة يعكس المحصلة النهائية للكفاءة والفعالية نتيجة الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال الفكري بكل مكوناته من رأس مال بشري ورأس مال هيكلية ورأس مال علاقتي. وما دام أن هناك اعتقاد بأن العلاقة المتوقعة بين القيمة المضافة لرأس المال الهيكلي والأداء المالي تقترب بقدرة المؤسسة لتعظيم عوائد الاستثمار مقبولة، الأمر الذي يجعله متغيرا بكل مكوناته ذا تأثير تفاعلي على الأداء المالي.

وبغية تحقيق الغايات من هذا الفصل التطبيقي تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم تخصيصه للتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وذلك بعد تحديد الإطار العام، والمبحث الثاني لعرض نتائج التقدير القياسي لمعرفة طبيعة العلاقة.

المبحث الأول: الدراسة الوصفية

سنقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف أولاً على الإطار العام للدراسة التطبيقية لتحديد عينة المؤسسات، ووصف شامل للمتغيرات الداخلة في نموذج تحليل العلاقة، والتحليل الوصفي للبيانات وكذلك تحليل العلاقات الموجودة بين المتغيرات.

المطلب الأول: الإطار العام للدراسة

لا يوجد اتفاق بين نتائج هذه الدراسات السابقة أو طبيعة العلاقة بين رأس المال الهيكلي والأداء المالي، فبعضها توصل إلى وجود تأثير كبير، والبعض الآخر كانت نتائجها تشير إلى أن العلاقة ضعيفة أو غير معنوية. ولتحليل بيانات الدراسة المعتمدة على بيانات البانل (Panal data) تم استخدام البرنامج الإحصائي القياسي (Stata 13) لما له من ميزات عدة في تحليل مثل هذه البيانات.

1-مجتمع الدراسة

اشتمل مجتمع الدراسة على جميع المؤسسات الإنتاجية بولاية برج بوعرييج خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019.

2-العينة المستهدفة

تتكون عينة الدراسة من 15 مؤسسة إنتاجية تم اختيارها وفق أسلوب العينة العشوائية البسيطة التي يمكن أن تكفل درجة عالية من دقة التمثيل للمجتمع والتي تتوفر فيها الشروط التالية:

- أن تكون المؤسسة قد استمرت في النشاط دون انقطاع من 2014 إلى 2019؛
- أن تتوفر البيانات المالية عن تلك المؤسسة خلال فترة الدراسة.

3-أسلوب جمع البيانات :

لقد تم الحصول على بيانات الدراسة من القوائم المالية (الميزانية وجدول حساب النتائج) للمؤسسات محل الدراسة وذلك للفترة الممتدة من 2014 إلى 2019، من خلال:

- زيارة لبعض المؤسسات محل الدراسة.
- مكاتب محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بولاية برج بوعرييج.

4-وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة

لقد تمّ الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، وفيما يلي وصف لها:

- 4-1- المتغير التابع: تم الاعتماد في قياس الأداء المالي على نسب مالية تعطي تصور واضح للأداء المالي، بحيث نسبة مالية تجمع بين الكفاءة والفعالية ممثلة بالعائد على الأصول (ROA)، وتحسب هذه النسبة كما يلي:
- معدل العائد على الأصول:

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \text{صافي الربح} / \text{اجمالي الأصول}$$

4-2- المتغير المستقل: تمثل في:

- كفاءة رأس المال الهيكلي:

$$SCE = \frac{(VA - HC)}{VA}$$

وقيمة رأس المال الهيكلي (SC): تمثل الفرق بين القيمة المضافة وقيمة رأس المال البشري، حيث أن قيمة رأس المال البشري (HC) تقاس بقيمة إجمالي تكلفة الرواتب والأجور والحوافز المدفوعة للعاملين خلال السنة المالية.

4-3- المتغيرات المراقبة: تشمل بعض المتغيرات الأخرى المؤثرة على المتغير التابع، وتم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في كل مرة، مما ساعد على تقليل احتمالات أن المتغير التابع يتأثر بمتغيرات أخرى غير معروفة، وهذه المتغيرات هي:

- كفاءة رأس المال البشري:

$$HCE = \frac{VA}{HC}$$

- حجم الشركة:

حجم الشركة (FSIZE) = لوغاريتم صافي الأصول

- الرفع المالي:

الرفع المالي (FLEV) = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

- القدرة المادية:

القدرة المادية (PHYC) = الأصول الثابتة / إجمالي الأصول

المطلب الثاني: التحليل الوصفي للمتغيرات

بعد جمع البيانات وفرزها ثم حساب مختلف المتغيرات تم إدخالها في البرنامج الإحصائي (Stata 13) لإجراء التحليل الإحصائي الوصفي للعينة المتكونة من 15 مؤسسة إنتاجية خلال فترة (6) سنوات، والتي ساعدت على توليد 90 مشاهدة طبقاً لأسلوب الدمج بين البيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية. وبالتالي سيتم عرض وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها كما يلي:

1- نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات

يعتبر المتوسط الحسابي أكثر مقاييس التزعة المركزية استخداما في الدراسات باعتباره يدخل في حساب الانحراف المعياري، وسيتم تحديد مدى تباعد البيانات عن بعضها البعض بحساب أصغر قيمة وأعلى قيمة لكل متغيرة من متغيرات.

1-1- المتغيرات التابعة:

الجدول رقم (02): جدول الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
roa	90	.0352984	.0485842	-.0463208	.1932753

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Stata 13

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أن -0.0463208 هي أصغر قيمة للمتغيرة (ROA) وأن 0.1932753 هي أعلى قيمة بمتوسط حسابي 0.0352984 وانحراف معياري 0.0485842 .

1-2- المتغير المستقل

الجدول رقم (03): جدول الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
sce	90	3.624132	4.67432	-1.371124	30.86529

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Stata 13

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ أن -1.371124 هي أصغر قيمة للمتغيرة (SCE) وأن 30.86529 هي أعلى قيمة بمتوسط حسابي 3.62413 وانحراف معياري 4.67432 .

1-3- المتغيرات المراقبة:

الجدول رقم (04): جدول الإحصاء الوصفي للمتغيرات المراقبة

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
hce	90	5.889803	3.583414	1.278876	33.51529
size	90	17.86189	1.783862	13.8714	21.04527
flev	90	.4327331	.2537824	-.2844292	.8689538
phyc	90	.2706124	.176112	.0016421	.6425662

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Stata 13

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ:

- أ- كفاءة رأس المال البشري (HCE): يتبين من بيانات الجدول أن 1.278876 هي أصغر قيمة للمتغيرة (HCE)، وأن 33.51529 هي أعلى قيمة بمتوسط حسابي 5.889803 وانحراف معياري 3.583414
- ب- حجم الشركة (FSIZE): يتبين من بيانات الجدول أن 13.8714 هي أصغر قيمة للمتغيرة (FSIZE) وكانت وأن 21.04527 هي أعلى قيمة بمتوسط حسابي 17.86189 وانحراف معياري 1.783862 .
- ت- الرفع المالي (FLEV): يتبين من بيانات الجدول أن -0.2844292 هي أصغر قيمة للمتغيرة (FLEV) وأن 0.8689538 هي أعلى قيمة بمتوسط حسابي 0.4327331 وانحراف معياري 0.2537824 .
- ث- القدرة المادية (PHYC): يتبين من بيانات الجدول أن 0.0016421 هي أصغر قيمة للمتغيرة (PHYC) وأن 0.6425662 هي أعلى قيمة بمتوسط حسابي 0.2706124 وانحراف معياري 0.176112 .

المطلب الثالث: الارتباط بين المتغيرات

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات، وبالتالي التأكد من خلو النموذج من مشكلة ارتباط خطي متعدد بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية. تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون (Pearson's Correlation Coefficient) لفحص العلاقة كما يلي:

الجدول رقم (05): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

	roa	sce	hce	size	flev	phyc
roa	1.0000					
sce	-0.0365	1.0000				
hce	-0.1352	-0.1375	1.0000			
size	-0.4399	-0.0525	0.1026	1.0000		
flev	-0.1161	0.0868	0.0444	-0.0947	1.0000	
phyc	-0.3203	-0.0307	0.1226	0.5514	0.2084	1.0000

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Stata 13

- من خلال الجدول نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط بين المتغيرات تبين النتائج التالية:
- وجود علاقة ارتباط ضعيفة ومتوسطة بين المتغيرات كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) وكفاءة رأس المال البشري (HCE) وحجم الشركة (FSIZE) والرفع المالي (FLEV) والقدرة المادية (PHYC)، بحيث تراوح معامل الارتباط بينهما بين 0.0444 و 0.5514.
- بالإضافة إلى أن:

- العائد على الأصول (ROA) يرتبط سلبيا مع كل من متغيرات كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) وكفاءة رأس المال البشري (HCE) وحجم الشركة (FSIZE) والرفع المالي (FLEV) والقدرة المادية (PHYC)، بحيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير التابع (ROA) وهذه المتغيرات بـ 0.0365، - 0.1352، - 0.4399، - 0.1161، - 0.3203، - على الترتيب.

المطلب الرابع: نماذج تحليل تأثير رأس المال الهيكلي على الأداء المالي لعينة المؤسسات
نقترح للاختبار التجريبي معادلات نماذج بيانات البنابل كما يلي:

الجدول رقم (06): معادلات نماذج بيانات البنابل

معادلة الانحدار	النموذج
$ROA_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 SCE_{it} + \beta_2 HCE_{it} + \beta_3 FSIZE_{it} + \beta_4 FLEV_{it} + \beta_5 PHYC_{it} + \epsilon_{i,t}$	

المصدر: من إعداد الطالبين

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج

المطلب الأول: اختبار النموذج باستخدام نماذج بيانات البنابل

1- تقدير النموذج باستخدام النماذج الثلاثة

الجدول رقم (07): معلمات نموذج الدراسة باستخدام النماذج الثلاثة للفرضية الأولى

الفترة: 2014-2019			
مجموع مشاهدات البنابل: 90 = 6 × 15 = 6 = T 15 = N مشاهدة.			
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج الانحدار التجميعي	المتغيرات التفسيرية
4.44921	4.033953	5.528812	Const
0.0325315	0.0370836	-0.0122974	SCE
0.0029819	0.0047403	-0.023383	HCE
-0.2003127	-0.1843498	-0.2227392	FSIZE
-0.0673155	0.0360733	0.5076472	FLEV
0.3461859	0.5624892	-0.2847066	PHYC
0.1324	0.0911	0.2305	R- squared
-	F(5,70)= 4.43	F(5, 84)= 5.03	F- statistic
-	0.0015	0.85871	Prob (F- statistic)
(5) 23.51			Wald chi2
0.0003			Prob (chi2)

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Stata 13

2- الاختيار بين النماذج الثلاثة

1-2- المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM): من خلال اختبار التجانس عن طريق استخدام اختبار فيشر (Fisher) المقيد على نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة وفق الصيغة التالية:

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{(R^2_{LSDV} - R^2_{Pooled}) / (N-1)}{(1 - R^2_{LSDV}) / (NT - N - k)}$$

إذا قبلنا فرضية العدم فالنموذج تجميعي وإذا رفضناها فنموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

$$H_0 : \beta_{0(i)} = \beta_0, \forall i \in [1, N]$$

$$F_{cal}(14;70) = 21.48$$

$$F_{tab}(0.05 ; 14 ; 70) = 2.503$$

الجدولية، وعليه نقبل بوجود نموذج التأثيرات الثابتة، وهذا ما تثبته F_{tab} المحسوبة أكبر من F_{cal} نلاحظ أن قيمة الاحتمال (p-value) التي تساوي 0.0000.

الجدول رقم (): اختبار فيشر (Fisher) المقيد

$$F \text{ test that all } u_i=0: \quad F(14, 70) = 21.48 \quad \text{Prob} > F = 0.0000$$

المصدر: مخرجات Stata 13.

2-2- الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM): من خلال استخدام اختبار Hausman، بالصيغة التالية:

$$H = (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})' [\text{var}(\hat{\beta}_{FEM}) - \text{var}(\hat{\beta}_{REM})]^{-1} (\hat{\beta}_{FEM} - \hat{\beta}_{REM})$$

الجدول رقم (08): اختبار Hausman

	Coefficients			
	(b) fe	(B) re	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
sce	.0370836	.0325315	.0045522	.0030266
hce	.0047403	.0029819	.0017584	.0024779
size	-.1843498	-.2003127	.015963	.0206361
flev	.0360733	-.0673155	.1033887	.0946926
phyc	.5624892	.3461859	.2163033	.1964989

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\begin{aligned} \text{chi2}(5) &= (b-B)' [(V_b-V_B)^{-1}] (b-B) \\ &= 3.47 \\ \text{Prob}>\text{chi2} &= 0.6277 \end{aligned}$$

المصدر: مخرجات Stata 13.

من خلال نتائج الجدول فان العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ضعيفة جدا، وذلك من خلال معامل التحديد (R2) والذي يساوي 0.1324، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 13.24% من التغيرات التي تحدث في العائد على الأصول والباقي يرجع إلى عوامل أخرى. كما نلاحظ أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة من خلال قيمة الاحتمال (p-value) للإحصائية Wald chi2 والتي تساوي 0.0003 وبالتالي النموذج قادر على تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

4- اختبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation):

لاختبار وجود هذا الارتباط من عدمه تم اللجوء إلى اختبار وولدريدج (Wooldridge).

اختبار Wooldridge

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
F(1, 14) = 5.460
Prob > F = 0.0348

المصدر: مخرجات Stata 13.

بما أن Prob > F = 0.0348 فان هناك ارتباط ذاتي للأخطاء.

5- إختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)

نموذج التأثيرات العشوائية يناسب النماذج الخطية لبيانات البانل باستخدام المربعات الصغرى المعممة (GLS). وبالتالي لا يختبر ما إذا كان هناك عدم تجانس التباين عكس نموذج التأثيرات الثابتة.

6-تقدير معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية المصحح

الجدول رقم (09): نتائج نموذج البانل المصحح

RE GLS regression with AR(1) disturbances	Number of obs	=	90
Group variable: firmnum	Number of groups	=	15
R-sq: within = 0.2258	Obs per group: min =		6
between = 0.1450	avg =		6.0
overall = 0.1604	max =		6
	Wald chi2(6)	=	21.86
corr(u_i, Xb) = 0 (assumed)	Prob > chi2	=	0.0013

roa	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
sce	.0287475	.0127633	2.25	0.024	.0037319	.0537631
hce	.0036819	.0135633	0.27	0.786	-.0229017	.0302654
size	-.2133804	.052672	-4.05	0.000	-.3166155	-.1101452
flev	-.2339758	.302673	-0.77	0.440	-.827204	.3592525
phyc	.2508102	.4916163	0.51	0.610	-.7127399	1.21436
_cons	4.785863	.9878467	4.84	0.000	2.849719	6.722007
rho_ar	.39103134	(estimated autocorrelation coefficient)				
sigma_u	.67833092					
sigma_e	.41080626					
rho_fov	.73165332	(fraction of variance due to u_i)				
theta	.65424986					

المصدر: مخرجات Stata 13.

7-تحليل نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية

انطلاقاً من النتائج المبينة في الجدول يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ضعيفة وذلك من خلال معامل التحديد المعدل (R^2) والذي يساوي 0.1604، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 16.04% من التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول (ROA) والباقي يرجع إلى عوامل أخرى. كما نلاحظ أن المعنوية الكلية للنموذج مقبولة من خلال قيمة الاحتمال (p-value) للإحصائية Wald chi2 والتي تساوي 0.0013.

كما نلاحظ أيضا وجود معنوية إحصائية لبعض مقدرات النموذج والتي لا تتجاوز في أقصاها 5%، حتى الحد الثابت

يمكن قبوله عند مستوى دلالة 5% وهو ما يدفع باتجاه قبول النموذج.

وبالتالي يمكن التعبير على نتائج التقدير كالتالي:

$$ROA=4.785+0.0287*SCE+0.0036*HCE-0.213*FSIZE-0.233*FLEV+ 0.2508102*PHYC$$

(4.84)* (2.25)* (0.27) (-4.05)* (0.44) (0.61)

$$R^2=0.1604$$

$$Wald\ chi^2=21.86$$

* : معنوية عند 5%

على ضوء النتائج السابقة نلاحظ أن:

- بالنسبة للمتغيرة كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) فلها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، والقيمة التقديرية للمعلمة موجبة، مما يعني أنها تؤثر إيجابيا على العائد على الأصول (ROA)، أي أنه كلما زادت (SCE) بوحدة واحدة يتغير العائد على الأصول (ROA) في نفس الاتجاه بالمقدار 0.0287 وحدة.
- بالنسبة للمتغيرة كفاءة رأس المال البشري (HCE) فليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% وهذا حسب احتمال Z حيث نجد أن قيمة الاحتمال (p-value) المقابل للمتغيرة يساوي 0.786 وهي أكبر من درجة المعنوية 0.05، والقيمة التقديرية لها موجبة، مما يعني أنه ليس لها علاقة ذات دلالة إحصائية بالعائد على الأصول (ROA).
- بالنسبة للمتغيرة حجم الشركة (FSIZE) فلها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، والقيمة التقديرية للمعلمة سالبة، مما يعني أنها تؤثر سلبيا على العائد على الأصول (ROA)، أي أنه كلما زادت (SCE) بوحدة واحدة يتغير العائد على الأصول (ROA) في الاتجاه المعاكس بالمقدار 0.213 وحدة.
- بالنسبة للمتغيرة الرفع المالي (FLEV) فليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% وهذا حسب احتمال Z حيث نجد أن قيمة الاحتمال (p-value) المقابل للمتغيرة يساوي 0.44 وهي أكبر من درجة المعنوية 0.05، والقيمة التقديرية لها سالبة، مما يعني أنه ليس لها علاقة ذات دلالة إحصائية بالعائد على الأصول (ROA).
- بالنسبة للمتغيرة القدرة المادية (PHYC) فليس لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5% وهذا حسب احتمال Z حيث نجد أن قيمة الاحتمال (p-value) المقابل للمتغيرة يساوي 0.61 وهي أكبر من درجة المعنوية 0.05، والقيمة التقديرية لها موجبة، مما يعني أنه ليس لها علاقة ذات دلالة إحصائية بالعائد على الأصول (ROA).

- خلاصة الفصل الثاني

أشارت نتائج دراسة تحليل تأثير رأس المال الهيكلي على الأداء المالي للمؤسسة لعينة من 15 مؤسسة إنتاجية بولاية برج بوعريريج إلى وجود علاقة إيجابية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) وحجم الشركة (FSIZE) مع العائد على الأصول (ROA)، وبالتالي يعتبران رأس المال الهيكلي عاملين يدخلان في تحديد الأداء المالي لعينة المؤسسات. وعدم وجود علاقة بين كل من كفاءة رأس المال البشري (HCE) والرفع المالي (FLEV) والقدرة المادية (PHYC) مع العائد على الأصول (ROA) وبالتالي لا تعتبر عوامل تدخل في تحديد الأداء المالي لعينة المؤسسات.

خاتمة

خاتمة

تسعى الإدارة الحديثة في المؤسسات إلى الرفع من مستوى الأداء خصوصا المالي ذلك أن المال يتغلغل في جميع أوجه نشاط تلك المؤسسات، وفي ظل الاقتصاد العالمي المرتكز على المعرفة أصبح لزاما على المؤسسات التركيز والاهتمام بمفاهيم رأس المال الفكري بمكوناته (البشري، الهيكلي، العلاقي) لما له من تأثير على الأداء المالي. بمرور الزمن، لهذا أصبح الاستثمار فيه يمكن أن يولد عوائد مقبولة على اعتبار أن مكوناته تخفي قيمة وجب رصدتها، خصوصا الاستثمار في رأس المال الهيكلي الذي يعد مشروعا اقتصاديا استثماريا تسعى المؤسسات الاقتصادية من خلاله إلى تحقيق الوفورات في ظل تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعية المنتج إضافة إلى تحقيق أهدافها غير المادية المتمثلة في تشكيل قواعد البيانات، أنظمة المعلومات، شبكة الاتصالات، دليل إجراءات العمل للوظائف، العلامة التجارية وحقوق الملكية الفكرية.

وبالتالي فقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى أثر رأس المال الهيكلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية والذي يندرج ضمن الدراسات الجديدة في المجال الاقتصادي وانطلاقا من الإشكالية المطروحة: " هل هناك علاقة تأثير عند مستوى دلالة 05% لكفاءة رأس المال الهيكلي على الأداء المالي معبرا عنه بمؤشر العائد على الأصول (ROA)؟" قمنا بتحليل الموضوع إلى جوانبه الرئيسية بالتعرض إلى دراسة الأداء والأداء المالي دورها في استمرارية المؤسسات و أوضحنا مكونات وخصائص الرأس المال الفكري من خلال شرح مكوناته حتى يمكن له خلق القيمة، إلى أن وصلنا إلى دراسة رأس المال الهيكلي بصفة عامة من خلال إبراز مفهومه ومكوناته وخصائصه، وبعد الدراسة التطبيقية التي حاولنا من خلالها اختبار أثر رأس المال الهيكلي على الأداء المالي لعينة من المؤسسات الإنتاجية بولاية برج بوعريريج التي توصلنا إلى نتائج متعلقة بالجانب النظري والجانب التطبيقي، أوصلتنا إلى ذكر بعض المقترحات على ضوء هذه النتائج ومنه فتح آفاق البحث من خلال إعطاء مواضيع مستقبلية تكون تكملت لموضوع بحثنا في المستقبل والتي نأمل أن تساهم في تعزيز نقاط القوة، ومعالجة نقاط الضعف كما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة:

أ- النتائج النظرية: من خلال معالجتنا لهذا البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يعد الأداء والأداء المالي مفهومين جوهريين وهما من الأساسيات بشكل عام، وهما يمثلان القاسم المشترك لاهتمام علماء التسيير؛
- الأداء هو الطريقة التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل الوصول إلى أهدافها المسطرة مسبقا، وذلك بالاستغلال الأمثل لمختلف مواردها المادية والمالية والبشرية والفكرية؛
- تقييم الأداء هي عبارة عن تحليل ومراجعة الخطط والأهداف واستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية أحسن استغلال وأعلى كفاءة بحيث تؤدي إلى تحقيق الأهداف، ومن ثم استخراج الانحرافات الناشئة ليتسنى لنا اتخاذ قرارات موفقة وعدم تكرار هذه الانحرافات في المستقبل؛

- يوفر تقييم الأداء المالي قياساً لمدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء والاستمرار؛
- يظهر تقييم الأداء المالي مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدرة من النتائج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل التبذير والهدر والضياع في الوقت والجهد والمال؛
- مفهوم رأس المال الفكري مفهوم أثري غير ملموس صعب القياس والتقييم، ولم يكن ينظر إليه كـرأس مال حقيقي لعقود طويلة باستثناء حالات قليلة لم يكن بالإمكان تجاهلها؛
- رأس المال الفكري يعبر عن مجموع العاملين المتميزين الذين يمتلكون المعرفة العقلية والقدرات المتميزة والخبرة، والمتواجدين في جميع المستويات التنظيمية والقادرين على تقديم إبداعات وابتكارات أو شيء مميز يؤدي إلى إنتاج أفكار وأساليب جديدة، تهدف إلى تحقيق قيمة مضافة للمنظمة ومن ثم تحقيق ميزة تنافسية مستدامة؛

رأس المال الهيكلي هو العمود الإرتكازي لرأس المال البشري؛

- رأس المال الهيكلي هو رأس المال الذي لا يمكن نقله من المنظمة إلى مكان آخر، سواء من طرف المديرين أو العاملين، ويتمثل في المعرفة التي يتم اكتسابها والاحتفاظ بها في هياكل وأنظمة المؤسسة، أي هو كل ما يتبقى في المؤسسة بعد مغادرة العاملين؛

- تزايد الاهتمام برأس المال الهيكلي داخل المؤسسة لما له من تأثير على أدائها المالي.

- ب- نتائج تطبيقية:** أشارت نتائج دراسة تحليل تأثير رأس المال الهيكلي على الأداء المالي للمؤسسة لعينة من 15 مؤسسة إنتاجية بولاية برج بوعريريج إلى:

- وجود علاقة إيجابية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة رأس المال الهيكلي (SCE) والعائد على الأصول (ROA)؛

- وجود علاقة إيجابية ضعيفة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة (FSIZE) والعائد على الأصول (ROA)،

- عدم وجود علاقة بين كفاءة رأس المال البشري (HCE) والعائد على الأصول (ROA)؛

- عدم وجود علاقة بين الرفع المالي (FLEV) والعائد على الأصول (ROA)؛

- عدم وجود علاقة بين القدرة المادية (PHYC) والعائد على الأصول (ROA).

ثانياً: نتائج اختبار الفرضيات:

- في بداية البحث وضعنا فرضية على شكل إجابة أولية وتصورات مسبقة وعلى أساسها سيتم الإجابة على السؤال الرئيسي المطروح، وبعد اختبارها توصلنا إلى ما يلي:

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين كفاءة رأس المال الهيكلي والأداء المالي ممثلا بالعائد على الأصول.

ثالثا: مقترحات:

- انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها نقوم بوضع مقترحات وهي كالتالي:
- لابد على المؤسسة الاهتمام برأس المال الهيكلي، بالإضافة إلى الاستثمار في الأصول الفكرية لتحقيق نتائج مالية تمكنها من الاستمرار والمنافسة.
- الاهتمام برأس المال الهيكلي باعتباره يلعب دورا أساسيا في خلق المعرفة وإدارتها بالمؤسسة.
- ينبغي القياس الدقيق لرأس المال الهيكلي حتى يتمكن من إدارته لتوليد قيمة إضافية للمؤسسة على أساس أن الذي يتم قياسه يتم إدارته.
- يجب على المؤسسة اعتبار رأس المال الهيكلي أنه من أهم المصادر واعتباره ميزة تنافسية يصعب تقليدها؛
- يستحسن على الشركة القيام بتنمية وتطوير رأس المال الهيكلي لزيادة تنميتها وتطويرها وزيادة كفاءة أدائها وزيادة قيمتها.
- ضرورة صياغة جديدة للرفع من مستوى العمال من خلال وضع أنظمة للحوافز والمكافآت لتوليد رأس المال الهيكلي بمرور الزمن.
- ضرورة خلق ثقافة جديدة ونشرها داخل المؤسسات لرفع من مستوى كفاءة رأس المال الهيكلي داخل المؤسسات الجزائرية.

رابعا: آفاق البحث:

- هذه الدراسة لا يمكن لها تقديم رؤية مطلقة أو نهائية حول موضوع دور رأس المال الهيكلي وأثره على الأداء المالي للمؤسسة وهذا راجع إلى عدة جوانب أخرى، لذلك يمكن اقتراح الكثير من المواضيع قد تكون امتداد أو تكملة لدراستنا، من بينها:
- دور رأس المال الهيكلي في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات ذات التكنولوجيا العالية؛
 - أثر رأس المال الهيكلي على الأداء المستدام للمؤسسات الاقتصادية؛
 - واقع إدارة رأس المال الهيكلي وأثره على المنظمات الذكية.

قائمة

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

- 1- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد 14.
- 2- أحمد محمد موسى، تقييم الأداء الاقتصادي في قطاع الأعمال والخدمات، دار النهضة العربية، بيروت، 1969.
- 3- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال (والتحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000.
- 4- جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
- 5- حسن إبراهيم بلوط، المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2005.
- 6- حسين عجلان حسين، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 7- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، ط 2، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- 8- رشا الغول، المحاسبة عن رأس المال الفكري: التنظير العلمي والتطبيق العملي، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014.
- 9- سعد علي العتري، أحمد علي صالح، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 10- سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة، المفاهيم، النظم، التقنيات، عمان، الأردن، دار المنهج للنشر والتوزيع، 2007.
- 11- صالح مهدي محسن العامري، إدارة الاعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 12- عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 13- عمر أحمد همشري، إدارة المعرفة الطريق إلى التميز والريادة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 14- فارس رشيد البياتي، محاسبة الأداء في المؤسسات الخدمية، دار آيلة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2008.
- 15- فلاح حسن الحسيني، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2013.

- 16- كراجة عبد الحميد وآخرون، الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000 .
- 17- محمد طنيب، محمد عبيدات، الإدارة المالية في القطاع الخاص، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 18- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 19- منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، كلية التجارة، القاهرة، مصر، 1994.
- 20- مولود مليكاوي، الاستراتيجية والتسيير المالي، ط 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
- 21- نجم عبود نجم، إدارة اللاملموسات: إدارة ما لا يقاس، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.
- 22- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، ط 1، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديث، الأردن، 2009.

ب- المجلات

- 1- التجاني إلهام، شعوبي محمود فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2015.
- 2- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2010.
- 3- الهلالي الشربيني، إدارة رأس المال الفكري وقياسه وتنميته كجزء من إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي، مقال منشور في مجلة بحوث التربية النوعية، العدد 22، جامعة المنصورة، مصر، يوليو 2011.
- 4- بوشمال وزرزاز، أثر رأس المال الهيكلي على الأداء الوظيفي، مجلة التنظيم والعمل، المجلد السادس، العدد الرابع، ديسمبر 2017.
- 5- خطاب دلال، نور الدين زعبيط، تقييم الأداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة : دراسة حالة أريسلورميتال عنابة مركب الحديد والصلب 2012/2014، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جوان 2017.

- 6- رزقي محمد، أثر رأس المال الهيكلي على إنتاجية المؤسسات الصناعية دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية برج بوعريبيج خلال الفترة 2010-2015، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019.
- 7- زيان أمنة، دحماني عزيز، دور تحويل المعرفة الضمنية الى صريحة في تكوين رأس المال الهيكلي: دراسة حالة بجامعة طاهري محمد بشار باستخدام النمذجة بالمعادلات الهيكلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، عدد 2، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2018/09/03.
- 8- ستيوارت توماس، رأس المال الفكري: ثروة المنظمات الجديدة، مجلة كتب المدير ورجل الأعمال، إصدار الشركة العربية للإعلام العلمي شعاع، السنة الخامسة، العدد 19، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1997.
- 9- سعد العتري، نعم حسين نعمة، رأس المال الفكري مفاهيم ومداخل، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، السنة الثالثة، بيت الحكمة، بغداد، 2001.
- 10- صيرينة ترغيني، دور الإبداع في تحسين أداء المؤسسة دراسة تطبيقية: مؤسسة الكندي للصناعات الدوائية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 2، ديسمبر 2017.
- 11- عاطف جابر طه عبد الرحيم، أثر إدارة رأس المال الفكري على التوجه بالسوق في الشركات المصرية، دراسة ميدانية تطبيقية على مجموعة من الشركات المصرية-، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الخامس، العدد 10، جامعة البصرة، بغداد، 2013.
- 12- عبد الرحيم محمد، قياس الأداء: النشأة والتطور التاريخي، ورقة عمل مقدمة في ندوة قياس الأداء في المنظمات الحكومية، القاهرة، فبراير 2007.
- 13- عبد المليك مزهوده، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001.
- 14- فؤاد عبد المنعم الجميعي، تقويم دور المؤسسة النوعية في العراق، مجلة التنمية الراقدين، جامعة الموصل، بغداد، العراق، العدد 10، 1984.
- 15- كنعان عبد الغفور حسن، تقييم الأداء الصناعي بالتطبيق على معمل السكر والخميرة في الموصل، مجلة تنمية الراقدين، العدد 7، 2002.
- 16- محمد فيصل مايده، أحمد الصالح سباع، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتعظيم قيمة المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة سوف للدقيق، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 03، ديسمبر 2017.

- 17- مؤيد محمد علي الفضل، العلاقة بين رأس المال الفكري وخلق القيمة، دراسة ميدانية على الصناعة المصرفية في دول الخليج العربي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، 2009.
- 18- نihal أحمد الجندي، قياس وتقييم رأس المال الفكري أحد المتطلبات الأساسية لتحديد قيمة المنشأة- نموذج مقترح-، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد 65، 2005.
- 19- نوال يونس محمد ومنى يونس سعيد، أثر رأس المال الفكري في تحسين الأداء المنظمي: دراسة لآراء عينة من تدريسي المعهد التقني بالموصل، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق، العدد ثلاثون، المجلد 8، 2012.
- ج- الملتقيات والمؤتمرات
- 20- بلعجوز حسين، خرخاش سامية، أهمية القياس المحاسبي لرأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: إدارة المعرفة والفاعلية الاقتصادية لجامعة باتنة، الجزائر، 2008.
- 21- بن نافلة قدور، مزريق عاشور، اقتصاد المعرفة موارد رأس المال الفكري وسلعه معلومات، مداخلة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011.
- 22- حاتم عثمان محمد خير، نحو أداء متميز للحكومات- تجربة جمهورية السودان، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005.
- 23- دادن عبدالغني، كمامسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.
- 24- عبد الستار حسن يوسف، دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال، المؤتمر العلمي الخامس، جامعة الزيتونة الأردنية، 2005.
- 25- عبد الله بن صالح، سحنون بونعجة، أساليب القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري من منظور معايير المحاسبة الدولية، مداخلة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011.

- 26- محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الاداء المالي، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي: 5-6/09/2013.
- د- المذكرات
- 1- ابتسام حسيني، مساهمة إدارة المعرفة في بناء رأس المال الفكري في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسات الاتصالات بسكرة، دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2019.
- 2- الهاشمي بن واضح، تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2014.
- 3- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وإتخاذ القرارات -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات ANAGHAZ-2005-2008، ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
- 4- بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة: مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي EDIMMA-الوادي-2009-2010، ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- 5- حازم علي أحمد بدارنه، تصورات القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية لأهمية راس المال الفكري ودورهم في المحافظة عليه وتطويره، أطروحة دكتوراه في الفلسفة، تخصص أصول التربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2007.
- 6- حباينة محمد، دور رأس المال الهيكلي في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011-2012.
- 7- حسناوي بلال، دور رأس المال الفكري في تحسين الأداء المستدام دراسة حالة بعض المؤسسات، رسالة ماجستير علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، بسطيف 01، الجزائر، 2013-2014.
- 8- حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.
- 9- دحماني عزيز، مساهمة راس المال الفكري في اداء المؤسسة، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015.

- 10- رحمون رزيقة، مساهمة رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل- فرع جنرال كابل-بسكرة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
- 11- رزقي محمد، تحليل تأثير رأس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة: دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018.
- 12- سمير صلحاوي، الاستثمار في راس المال البشري وأثره على الأداء دراسة مقارنة لمؤسسات الاتصالات في الجزائر (جيزي، نجمة، موبليس)، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017-2018.
- 13- سيد محمد علي، تصميم نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظام المعلومات الحاسوبية، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2009.
- 14- صليحة غريب، دور المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب الكبير BATISUD (2009-2012)، مذكرة ماستر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص 17.
- 15- عبد الكريم بوحادرة، أثر اختيار الهيكل المالي على قيمة المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.
- 16- عبد المطلب بيسار، دور الاستثمار في رأس المال الفكري في تحقيق الأداء المتميز لمنظمات الاعمال دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية المسيلة، دكتوراه علوم في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016-2017.
- 17- عريوة محاد، إشكالية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن المستدام sbc في القطاع العمومي المحلي لقياس وتقييم الأداء المستدام: دراسة عينة من المجالس الشعبية البلدية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 15، 2016.
- 18- عقي حمزة، إنعكاسات تطبيق النظام الحاسبي المالي على الاداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، دكتوراه علوم تجارية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- 19- محمد محسن عوض مقلد، نحو إطار مقترح لقياس رأس المال الفكري بمكاتب المحاسبة والمراجعة، بحث تأهيلي دكتوراه محاسبة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين شمس، مصر، 2010.

20- محيا بن خلف المطيري، إدارة رأس المال الفكري وتنميته بالتعليم الجامعي في ضوء التحولات المعاصرة، أطروحة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2007.

21- مصطفى رجب علي شعبان، رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية لشركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية جوال -دراسة حالة، رسالة ماجستير إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

22- هاشم عيسى سعيد أبو لبدة، الاستثمار في رأس المال الفكري في المنظمات المتعلمة -دراسة تطبيقية في مجموعة الاتصالات الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والاعمال، قسم إدارة الاعمال "الدراسات العليا"، 2008.

23- هلايلي إسلام، دور نظام المعلومات الحاسوبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة عينة ميدانية بمؤسسة التسيير السياحي بسكرة (E.G.T.B)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020/2019.

ثانيا- باللغة الاجنبية

أولا- الكتب

- 1- Frost, Bob, Measuring performance: Using the New Metrics to Deploy Strategy and Improve Performance, Measurement International, 2nd edition, Dallas, USA, 2000.
- 2- George R. Terry, Stéphan. G Franclin, les principes du management. Economica , 8^{ème} édition, Paris ,1985.
- 3- Robert Houdayer, évaluation financière des projets, Economica, 2^{ème} édition, France, 1999.